جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المتغيرات الدولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين (1990-2019)

" أزمة الأونروا أنموذجاً "

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة :

نداء محمد مصطفى تمراز

تحت إشراف الأستاذة:

مناعي ليديا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	طالب أحمد أبصير	رئيسا
الأستاذة	مناعي ليديا	مشرفا مقررا
الأستاذة	بوقراص رقية	مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

نوقشت يوم:**2020\06\29**

إهـــــداء

الكلمات لا تهدى ..الكلمات لا تصل

إلى روح أجدادي من عائلة تمراز وعائلة حميد الذين رفضوا بيع أراضيهم عام 1948 في بلدتنا الأصلية "إسدود"

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله ، الذين كان لهما دوراً بارزاً في خدمة التعليم والوطن .

إلى من زرع في نفسي القوة والثقة وعلمني حب السياسة وغرس في نفسي معاني الفخر بالوطن ..إلى من يسعى جاهداً ليحقق لي ما أحلم به.. إلى من يناديني دائماً بالسفيرة ..إلى سندي في الحياة والدي الغالي.

إلى قوتي وقدوتي التي استلهم منها العزيمة والإصرار.. إلى من وقفت بجانبي في كل خطوة ودعمتني .. إلى من غمرتني بحبها وعطفها.. والدتي الغالية .

إلى من أعانتني على مصاعب الغربة .. وكانت منبعاً للحب ..أختي الغالية إيناس

لذلك البعيد عن العين ..القريب من القلب ..أخي الغالي مصطفى

إلى أخي الأقرب إلى قلبي.. الغالي ياسين

إلى أهلي الكرام ..إلى أعمامي وعماتي وأسرهم .. جدي وجدتي في روسيا

إلى رفيقة الغربة ..وصديقتي الصدوقة.. نسيبة بسام القرالة.

للواتي لم يغيرهن الزمن ولم تمحو المسافات ملامح الصداقة بيننا ..صديقاتي في غزة.

إلى كل من آمن بعدالة القضية الفلسطينية وناضل من أجلها.

إلى بلدتي الأصلية إسدود ..إلى كل لاجئ حلمه العودة إلى الوطن.

إلى الجرحى.... والأسرى في سجون الاحتلال .

إلى من جادوا بأغلى ما يملكون من أجل الوطن وعلى رأسهم روح الرئيس الخالد/ ياسر عرفات رحمه الله .

إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

إلى كل من ساندني وكان إلى جانبي لإتمام هذا العمل

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شـكـــر وتـــقديـــــر

الشكر لله أولاً وأخيراً على إعانته لي في إنجاز هذا العمل ، ومصداقاً لقول رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساندني في اتمام هذا العمل المتواضع .

وبدايةً أود أن أعبر عن امتناني إلى بلدي الثاني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي منحتني فرصة الدراسة فيها ،فلها مني كل المحبة والتقدير.

وأقدم شكري لمن أعطت وأجزلت بعطائها، لمن ضحت بوقتها وجهدها وما توانت عن نصحي والتعديل على عملي ليكون بالمستوى المطلوب، وعلمتني أن للنجاح قيمة ومعنى، لمن كانت خير موجه ومُرشد لتصحيح بوصلة بحثي هذا..إلى أستاذتي ومُشرفتي الفاضلة / مناعي ليديا أستاذة العلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم.

كما أتقدم بشكري إلى جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم)، وكلية الحقوق والعلوم السياسية التي رفعتني بشهاداتها درجة من درجات العلم ،وأخص بشكري هذا قسم العلوم السياسية من أعضاء الهيئة التدريسية، والإداريين ،والعاملين فيها ، فلهم مني كل الشكر والتقدير على مجهوداتهم المبذولة وعلى مشاعرهم الطيبة .

وأتقدم بشكري إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع ، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد بسبب جائحة "كورونا" ، أدعو الله أن يجازيهم جميعاً كل الخير.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذ : سعيد تمراز ،والأستاذ :خالد شعبان في قطاع غزة ،على ما قدموه لي من مساعدة كان لها أثر في وصول العمل إلى هذه المرحلة.

الباحثة

نداء محمد مصطفى تمراز

مقدمة

تعد مسألة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا الدولية تعقيداً ،حيث هناك أكثر من 30مليون لاجئ يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار. ولعل أخطر موجات اللاجئين في العالم كانت في المنطقة العربية متمثلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين على إثر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 .

سمحت حرب عام 1948 للكيان الصهيوني بتحقيق أهدافه المتمثلة في تغيير الواقع الديموغرافي لفلسطين ، من خلال القيام بعمليات التطهير العرقي التي أدت إلى ظهور ما بات يعرف بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، فتم تشريد مئات الآلاف منهم داخل وخارج الأراضي الفلسطينية . ونتيجة للظروف الصعبة التي عايشها اللاجئون في مخيمات اللجوء التي أقاموا فيها ،تكفلت مجموعة من الوكالات والمؤسسات الحكومية ،وغير الحكومية برعايتهم وتوفير احتياجاتهم .

وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1949، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ،التي تولت عملية تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للاجئين في مناطق عملياتها الخمس بعد عام من إنشائها.

وفي ظل مجموعة من المتغيرات الدولية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية ، تأثرت قضية اللاجئين الفلسطينيين بتلك المتغيرات من خلال إحلال ما يسمى بعملية السلام التي أدت إلى التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على حقوق اللاجئين وخاصة حقهم في العودة .

كما أثرت المتغيرات الدولية على دور الأونروا الإغاثي من خلال خلق مجموعة من التحديات لإنهاء وجود المنظمة، تمهيداً لتمرير الخطة التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "صفقة القرن " والتي أعلن عن بنودها عام 2020، حيث نالت قضية اللاجئين والأونروا

جانباً أساسياً من تلك الخطة . جاء في أهم بنودها أنه لن يكون هناك أي حق عودة للاجئين الفلسطينيين بالتالي تصفية القضية.

ونتيجة لتلك المتغيرات يعيش اللاجئون الفلسطينيون حالياً أوضاع صعبة في المخيمات وتحديداً داخل مخيمات قطاع غزة في ظل التحركات الأمريكية والإسرائيلية المتسارعة من أجل تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تصفية قضيتهم .

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في:

- يدرس هذا الموضوع الجانب النظري لقضية اللجوء واللاجئين بشكل عام .
- تكتسب الدراسة أهمية كبيرة كونها تناقش قضية اللاجئين والتي تعتبر أهم قضايا الشعب الفلسطيني .
- توضح الدراسة دور الأونروا في الحفاظ على قضية اللاجئين من خلال الخدمات التي تقدمها لهم.
- تدرس مدى تأثير المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية على القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين خاصةً.
- تقدم الدراسة صورة واضحة حول التحديات التي تواجه الأونروا والتي أثرت على الخدمات المقدمة لهم، والتي شكلت أزمة الأونروا الحالية .
- تعتبر الدراسة إضافة لقائمة المراجع التي يستفيد منها الطلبة فيما يخص قضية اللاجئين.
- تُمكن الدراسة الباحثين المهتمين بقضية اللاجئين و الأونروا بالاطلاع على أهم القضايا المستجدة والمتعلقة بهم .
- تنبع أهمية الدراسة من كونها تعتبر من الدراسات الجديدة التي تناولت موضوع صفقة القرن وتأثيرها على قضية اللاجئين وعمل الأونروا .

- **أهداف الدراسة :**

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي :

- تسليط الضوء على دور الأونروا في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين .
- إبراز مدى تأثير المتغيرات الدولية على قضية اللاجئين الفلسطينيين .
- توضيح المواقف الدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين .
- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه عمل الأونروا في مناطق عملياتها في ظل المساعي الأمريكية – الإسرائيلية لتصفيتها .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

– **سبب ذاتي** : يتمثل في كون مسألة اللاجئين الفلسطينيين مسألة شخصية ،يعاني منها أفراد الشعب الفلسطيني ، حيث أرادت الباحثة(كونها لاجئة فلسطينية) الخوض أكثر في تلك القضية وأهم مستجداتها من خلال تحليل وتفسير أهم المتغيرات الدولية المؤثرة عليها.

–**سبب موضوعي** : يتمثل في كون قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية إنسانية هامة في بنود هيئة الأمم المتحدة ، والأونروا كمؤسسة أممية تمر بأصعب مراحلها تزامناً مع السياسات الأمريكية – الإسرائيلية المتبعة ضد قضية اللاجئين من أجل تصفيتها ،وخاصة مع الإعلان عن خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن" ، والبدء في تنفيذ بنودها .

- **الدراسات السابقة :**

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت أبعاداً من هذا الموضوع وهي كالآتي:

1- كتاب : حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية (د. نجوى حساوي، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2008)

تقدم المؤلفة في هذا الكتاب مفهوم اللجوء واللاجئ بشكل عام ،وأهم المبادئ القانونية المتعلقة بحماية اللاجئ ،وأخيراً تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل المفاوضات وعملية التسوية حيث تطرقت إلى أهم الأحداث التاريخية التي رافقت عملية تهجيرهم ، وخلصت الدراسة إلى دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين لإنهاء مأساتهم من خلال الالتزام بالقوانين التي تضمن حقوقهم .

2- رسالة ماجستير : دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين "مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجاً"(محمد عاطف أبو عودة ،جامعة الأزهر :كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،غزة ،٢٠١٧)

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع اللاجئين والأونروا من خلال تسليط الضوء على نشأة الأونروا والأسباب التي دعت إلى تأسيسها ، والتعرف على طبيعة الظروف التي يعيشها اللاجئون خاصة في مخيمات قطاع غزة ،كما قدم مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل الأونروا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ،كما توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هناك ضغوط دولية تمارس على الأونروا للحد من تأثير قضية اللاجئين على المجتمع الدولي وعلى إسرائيل التي تحاول بشتى الطرق إفراغ الأونروا من أهداف وجودها التي نصت عليها القرارات الدولية .

وتماشياً مع عصر التكنولوجيا ، استندت الدراسة على مقالين إلكترونيين تعرضوا لقضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا ،وهما كالتالي :

1- مقال : علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية (علاء أبو طه ،الناشر :موقع دنيا الوطن ، 2006).

يقدم الكاتب في هذا المقال مدى أهمية الربط بين المتغيرات الدولية والقضية الفلسطينية ،ويوضح أهم المتغيرات الدولية التي تعاظم تأثيرها على القضية الفلسطينية في ظل النظام الدولي الجديد .

2- مقال : القرار الأمريكي – الصهيوني بإلغاء وكالة "الأونروا" وتصفية القضية الفلسطينية (أحمد مفلح ، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ديسمبر 2019)

تطرق هذا المقال أولاً إلى نشأة الأونروا وأهم الخدمات التي تقدمها للاجئين، وأخيراً وضح أهم محاولات التصفية والإلغاء التي تتعرض إليها الأونروا، وردود الفعل العربية من تلك المحاولات ،كما وضح أهداف الضغوط التي تتعرض لها الأونروا وقدم مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل عملها .

-التعقيب على الدراسات السابقة :

على الرغم من وجود اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ،إلا أنه تتفق في تناولها لقضية اللاجئين والأونروا ،ولكن اختلفت الدراسة في أنها وضحت أهم التحديات التي تواجه الأونروا في ظل الأزمة الحادة التي تمر بها حالياً بعد توقف العديد من الدول عن تمويلها، وذلك في ظل الإعلان عن خطة السلام الأمريكية " صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، والتي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنهاء أعمال الأونروا.

- <u>الإشكالية</u> :

تمر قضية اللاجئين الفلسطينيين بأصعب وأخطر مراحلها ، في ظل المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية لتصفيتها ، حيث اعتمدت الولايات المتحدة وإسرائيل على مجموعة من السياسات لتحقيق ذلك كان أهمها: تأجيل التفاوض في تلك القضية إلى المفاوضات النهائية خلال مباحثات السلام ، كذلك مؤخراً تتبع سياسة استهداف الأونروا التي تعتبر شاهداً دولياً

على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال تجفيف منابع الدعم المالي لها ، تمهيداً لإنهاء أعمالها في مناطق عملياتها ، ولتمرير خطة السلام الأمريكية (صفقة القرن) التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخراً ،والساعية إلى تصفية قضية اللاجئين أولاً تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية.

وينبثق عن مشكلة الدراسة التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تأثر اللاجئون الفلسطينيون بالمتغيرات الدولية ،خاصة في ظل أزمة الأونروا المالية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- كيف يمكن تعريف قضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا ؟
- كيف أثرت المتغيرات الدولية منذ عام 1991على اللجوء الفلسطيني ؟

- فيما تتمثل التحديات التي تواجه الأونروا؟ وكيف استطاعت التكيف مع المتغيرات الدولية للمحافظة على دورها الإغاثي ؟ وما هو مستقبلها في ظل الأزمة التي تواجهها؟

-**<u>حدود الدراسة</u>** :

الحد الموضوعي : دور المتغيرات الدولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين 1990-2019 (أزمة الأونروا أنموذجاً)

الحدود المكانية : فلسطين ،مخيمات اللاجئين في قطاع غزة

الحدود الزمانية : تناولت الدراسة الفترة ما بين 1990 حتى عام2019.

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على التساؤلات التي طرحت ،يستدعي وضع مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي :

الفرضية الرئيسية :

تؤثر المتغيرات الدولية منذ عام 1990 إلى يومنا هذا على قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وعلى دور الأونروا .

الفرضية الأولى : إن ضبط تعريف محدد للاجئ الفلسطيني ، وتحديد دور الأونروا يساهم في حل القضية .

الفرضية الثانية: عملت المتغيرات الدولية منذ عام 1991، والقرارات الدولية المتخذة في هذا الشأن على صياغة مشاريع لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين .

الفرضية الثالثة :التحدي المالي هو أكبر أزمة تواجهها الأونروا ، والتي ستؤثر على مستقبلها في مناطق عملياتها .

- **مناهج الدراسة :**

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث يتطلب اعتماد مجموعة من المناهج أهمها ،المنهج التاريخي ،والمنهج الاستشرافي، ومنهج دراسة الحالة .

المنهج التاريخي:

يعتبر المنهج التاريخي منهج بحث علمي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية ،من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية ،وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين ثابتة نسبياً ، حيث يمكننا من خلال هذا المنهج إلقاء الضوء على أحداث واتجاهات في الحاضر والمستقبل ،

بالتالي كان من الضروري استرجاع أهم الأحداث التاريخية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها وكذلك نشأة وكالة الغوث الدولية وطبيعة عملها.

المنهج الاستشرافي :

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستشرافي وذلك للاستدلال من خلال هذا المنهج على مستقبل الأونروا ،حيث تم طرح ثلاث سيناريوهات لمستقبل الأونروا في الفترة القادمة وبالتالي التنبؤ بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين .

منهج دراسة الحالة :

يُعني هذا المنهج بدراسة وحدة معينة دراسة تفصيلية ،إذ يهدف إلى جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه الوحدة أو الحالة ، وفي دراستنا تم تسليط الضوء على اللاجئين الفلسطينيين وخاصة اللاجئين في قطاع غزة ، وتأثير المتغيرات الدولية على قضيتهم .

- **تقسيمات الدراسة :**

لدراسة موضوع هذا البحث ، اعتمدت الباحثة على خطة تتضمن فصل تمهيدي ، وثلاثة فصول ،وفي كل فصل ثلاث مباحث وثلاث مطالب ،بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .

يتضمن الفصل التمهيدي إطار مفاهيمي ونظري لقضية اللجوء الفلسطيني والمتغيرات الدولية ، حيث أدرجنا في هذا الفصل أهم النظريات المفسرة للدراسة ، كذلك ضبط لمفهوم المتغيرات الدولية ومفهوم اللجوء واللاجئ الفلسطيني وأهم المصطلحات الواردة في الدراسة ، إذ كان لابد من ضبط هذان الجانبان لفهم أكبر وتحليل أعمق.

أما الفصل الأول بعنوان قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث الدولية "الأونروا" ، تطرقنا فيه إلى نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوزيع الجغرافي للاجئين في مخيمات اللجوء، وكذلك تطرقنا إلى نشأة وكالة الغوث الدولية "الأونروا"، وأهم المواقف الدولية من عملها، إذ أن هذا سيساعدنا في معرفة جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين ،والأساس الذي قامت عليه وكالة الغوث الدولية .

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى أهم المتغيرات الدولية التي أثرت على قضية اللاجئين وعلى عمل الأونروا في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي .

في حين تطرقنا في الفصل الثالث والأخير إلى أهم التحديات التي تواجه عمل الأونروا والتي أدت إلى نشوء أزمة الأونروا الحالية، وكيف أثرت تلك الأزمة على دورها الإغاثي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وبالأخير قدمنا مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل عمل الأونروا .

ثم تختتم الدراسة ببيان أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها .

فصل تمهيدي :الإطار النظري و المفاهيمي

يعتبر كلاً من الإطار النظري ،والإطار المفاهيمي مدخلاً مهماً لدراسة أي موضوع ، فمن خلال الإطار النظري نستطيع تحديد طريقة البحث ومدّه بالخلفية النظرية التي تعطي الدراسة صبغة علمية ، خاصة أن موضوع الدراسة يعد موضوعاً معقداً ومتشعب نظرياً ، كما يعد الإطار المفاهيمي مدخلاً في غاية الأهمية فمن خلاله نستطيع ضبط المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة ، لذلك توجب علينا التطرق لكلا الجانبين لتوضيح معالم الدراسة أكثر.

المبحث الأول : الإطار النظري

يعد الإطار النظري للعلاقات الدولية هو الإطار الذي يساعد على فهم الظاهرة السياسية، والعلاقات الدولية ،وهيكلها ،وتطورها، وتفسيرها ،لاسيّما تحديد العوامل التي تؤثر فيها ، وهناك العديد من النظريات المفسرة للعلاقات الدولية ، يمكن من خلالها تحليل وتفسير القضية الفلسطينية ،ومنها قضية اللاجئين الفلسطينيين وفهم مجرياتها، وتطرقت هذه الدراسة إلى ثلاثة نظريات مهمة ،تمثلت في النظرية الواقعية ، النظرية الليبرالية ، ونظرية النظم .

المطلب الأول : النظرية الواقعية (REALISM)

تعود جذور الفكر الواقعي ، إلى إسهامات مجموعة من المفكرين الواقعيين ،والتي تمثلت في مجموعة من الأعمال السياسية الكلاسيكية ، ككتاب "ثيوسيديدس" "Thucydides" "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" ، وكتاب "ميكيافيلي" "Niccolo Machiavelli" " الأمير" ، وكتاب "توماس هوبز" "Tomas Hobbs" "اللفياثان".

وبرزت النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية ،كرد فعل على التيار المثالي الذي هيمن على العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وهدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض ، وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية ،وتحديد سياسة القوة والحرب والنزاعات ، على عكس المثالية التي قدمت أفكار ونظريات حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية .

وتعتمد النظرية الواقعية في تفسيرها للعلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي على بعض الركائز أو العناصر التي تشكل المفاهيم النظرية للواقعية المعاصرة ،لفهم بنية النظام الدولي والعلاقات بين الدول، وهذه الركائز هي "القوة" ،و المصلحة القومية ،وتوازن القوى، والمعايير الأخلاقية[1].وظهرت الواقعية كمدرسة فكرية لدراسة العلاقات الدولية من خلال المفكر "**هانس مورغانثو** ، في عمله الشهير "السياسة بين الأمم " عام 1948م، وفي أواخر العقد السابع من القرن العشرين ظهرت الواقعية الجديدة أو البنيوية من خلال المفكر "**كينيث وولتز**" ،في حين أصبحت واقعية "مورغانثو" تسمى بالواقعية التقليدية أو الكلاسيكية ، وستركز الدراسة على هاتين النظريتين .

1. الواقعية الكلاسيكية (التقليدية):

ترتكز الواقعية الكلاسيكية حسب **هانس مورغانثو(H.Morganthou**)على خمسة مبادئ:

- السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية والنقائص أو الخلل الذي يميز العالم .
- المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي .
- أفضل سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.
- التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي والقوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.
- كل نظرية في العلاقات الدولية ،يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.[2]

[1]–ميثاق دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))" ، **مجلة أهل البيت**: النسخة الإلكترونية ، ع20 ، ، ص.400.

[2] - جحيش عبد السلام ، أبكر محمد سليمان، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور2004-2003**، ، برلين :المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1،2018،ص.39.

وتعد الفوضى السمة الرئيسية للبنية التي تتفاعل فيها الدول مع بعضها حسب الواقعية التقليدية ،ولهذا فإن صانعي القرار مدعوون للأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للدولة قبل أي شيء آخر ،ولهذا أيضاً يقال عن الواقعية الكلاسيكية أنها تحمل نظرة تشاؤمية وتطغى عليها هذه النظرة إلى حد كبير ،وذلك بسبب رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين ،والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والانحراف والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى.[1]

وتنطلق الواقعية من افتراض أن الدول كوحدات متجانسة مستقلة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ،وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعليين جدد إلا انهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساسي المؤثر في السياسات الدولية، والدولة القومية تعني لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية ومتجانسة من ناحية أخرى ، أي أنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية ،كما أنها لا تتعرض لضغوط داخلية ،ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغير السياسية الدولية تتحدد بالرجوع إلى الحدود القومية، ولذا فإن تحليلهم يستند على افتراض الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية ،ومن ثم فإن الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤولين الحكوميين هم الفاعلون الأساسيون وليس أي مجموعات داخلية أخرى أو أي فاعل دولي آخر من غير الدول.[2]

2. الواقعية الجديدة (البنيوية) :

تعتبر الواقعية الجديدة امتداد للواقعية التقليدية وتسمى أحياناً بالواقعية الهيكلية ،ومن أبرز ممثلي تلك النظرية ،روبرت جلين ،كينيث وولتز، ستيفن كريزيز ،حيث كان هدف رواد

[1] – جسام راضي سمير ،"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية" ، جامعة بغداد :**مجلة العلوم السياسية** ، ع45، 2012،ص.152.

[2] – مصطفى نادية محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد ، القاهرة :**مجلة السياسة** الدولية ،1985، ص.90.

هذه المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل ،أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية علمية .

وتغفل النظرية الواقعية الطبيعة البشرية ،و تركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي ،وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعباً بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية ، ويمكن أن تقرر الدولة تحقيقه فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جرّاء هذا التعاون ، أو على الأقل لا تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى. كما ترى أن التعاون أمر متوقع وقائم ، لكن له حدود ، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون .[1]

وفيما يتعلق بسلوك الدول تضع الواقعية ثلاثة افتراضات هي[2] :

أ. الإمكانية مقابل الاحتمالية (Posssibility Versus Probabilty)

ترى الواقعية الجديدة أن النظام الدولي يتلقى ضغوطاً أمنية عالمية بشكل مستمر ، وفي هذا السياق يرى "جون ميرشايمر" أن الواقعية الجديدة تنظر إلى أن النظام الدولي كصراع قاسٍ ، وتعتقد الدول أن الفرصة مناسبة لأخذ المصالح من بعضها البعض ، وهي تتبنى أسوء الحالات المنظورة وذلك لثلاث أسباب :

. أن الحرب المحتملة سبب يجعل الفاعليين الدوليين يركزون على مجرد إمكانية النزاع .

. أن الدول ترجح الاعتداء من قبل دول أخرى، والذي تعرف علاماته من خلال القدرات المادية لهذه الدولة .

---

[1]– جسام راضي سمير ،**مرجع سابق** ،ص.154.

[2]–عامر مصباح،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2، 2006،ص ص. 229–225 .

. أن الدول تركز على إمكانية النزاع ، لأن الدفاع الوقائي يعتبر الضمان الوحيد والصحيح ضد الاعتداءات فمعنى هذا أن الدول تتبنى فكرة أو تيار أسوء احتمال لأنها تفترض أنها لا تضمن أمنها ما لم توفره لنفسها.

ب. الفترة القصيرة مقابل الفترة الطويلة (Short term , verus long term)

بسبب الفوضى الدولية تجد الدول نفسها تبحث عن الحد الأدنى من الأمن العسكري على المدى القصير ، وهو ما يحدث تأثيرات على المدى الطويل ، فالدول العقلانية لا يمكن أن تفكر بهذه الطريقة مهما كان النظام فوضوي ،و يتوقف هذا على قوة التنافس الأمني في النظام الدولي ، لأنه يؤدي بالدولة إلى البحث عن الحد الأدنى الذي يحتمل أن يوفر لها البقاء .

ج. الأمن العسكري مقابل القدرة الإقتصادية (Mimitary security versus economic capacity)

تهتم الدول بتأمين وجودها القومي ، فالنظام الفوضوي يتطلب رد عسكري قوي وقاعدة إنتاجية وديناميكية اقتصادية في نفس الوقت ،فالدول العقلانية تبحث أولاً عن الأمن العسكري ،لكن هذا لا يعني أنها تهمل العامل الاقتصادي ، كما لا تعتبر من العقلانية أن تركز الدولة على الاقتصاد في الوقت الذي هي عرضة فيه لتهديدات ومخاطر أمنية ،فالتطور الاقتصادي لا يكون على حساب الأمن العسكري.

ويمكن تلخيص أهم مبادئ الواقعية الجديدة في النقاط الخمس الآتية:

1. النظم السياسية تأخذ شكلين أساسيين تسلسلية أو فوضوية ،والنظام الدولي يأخذ دائماً الشكل الأخير.

2. في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة ، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

3. جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية ، وتسعى على الأقل لضمان بقائها.

4. في أي نظام للمساعدة الذاتية البقاء يقتضي الاستجابة للقوة النسبية ولأفعال الآخرين.

5. حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دائماً نحو خلق نظام توازن القوة .[1]

إن النظرية الواقعية بمفهومها التقليدي والجديد جسدت الفكر السياسي الأمريكي على الصعيد الخارجي ، من خلال الطريقة التي تستجيب بها الولايات المتحدة للتغيرات والأحداث الحاصلة في بنية النظام الدولي[2] ، لهذا تحاول الدراسة إسقاط النظرية الواقعية على القضية الفلسطينية ومنها قضية اللاجئين الفلسطينيين ،انطلاقا من دراسة السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي تجاه القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين خاصة .فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والإعلان عن النظام الدولي الجديد "أحادي القطبية" ، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وانفردت بالسلطة الدولية ،وشملت الهيمنة الأمريكية كل منظمات الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن ، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة من أجل إيجاد قاعدة قانونية لتدخلاتها وحروبها ومواقفها السياسية من الأزمات العالمية .

وتفسر النظرية الواقعية العلاقات بين الدول بناء على زيادة القوة للحفاظ على البقاء عن طريق تحقيق المصالح ، ومن خلال ذلك يمكن استنتاج سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في القضية الفلسطينية لتحقيق مصالحها من خلال توطيد علاقاتها مع إسرائيل ، وذلك من خلال التعاون العسكري، والأمني ،والاقتصادي .

بالإضافة إلى ذلك هيمنت الواقعية على الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، لا سيما في عهد الإدارة الحالية لذا فإن تأثير الواقعية يظهر بوضوح على سلوكيات الإدارة الأمريكية في كثير من القضايا العالمية ،الأمر الذي دفع إلى صياغة استراتيجية جديدة تعكس أهمية المصلحة القومية الأمريكية ، إذ أن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يستند إلى

[1]–ميثاق دشر، **مرجع سابق** ، ص ص415–413.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص.388.

المصلحة القومية العليا ، وما يؤكد المصلحة في سياستها الخارجية ،التعامل الواقعي في سلوكيات الإدارة الحالية على الصعيد الخارجي ، فمحور سياستها الخارجية هو ضمان هيمنتها على القضايا الدولية.[1]

ومن خلال تتبع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ إدارة الرئيس "بيل كلينتون" حتى إدارة الرئيس "دونالد ترامب"، تتضمن مجموعة من الأهداف التي لها علاقة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبناء قوتها السياسية والعسكرية، حيث يمكن تفسير التحالف الأمريكي الإسرائيلي وفق النظرية الواقعية التي ترى أن الأمن الوطني يكون دوماً في أعلى سلم الأولويات ، ويشمل الأمن العسكري والمسائل الاستراتيجية ، حيث تتمتع إسرائيل والولايات المتحدة بعلاقة وثيقة وقدمت الأخيرة كل أشكال الدعم الذي مكّنها من احتلال فلسطين ،واستخدام المال الأمريكي في بناء المستوطنات الاسرائيلية.

وبما أن موضوع البحث تعالج بعض أقسامه مكانة قضية اللاجئين الفلسطينيين في السياسة الخارجية الأمريكية ، ومدى هيمنة الولايات المتحدة على المتغيرات الدولية التي أثرت على تلك القضية ،يمكن من خلال مبادئ النظرية الواقعية التي تحلل مفهوم القوة ،والقدرة لدى الدول، تفسير السياسات الأمريكية تجاه قضية اللاجئين من خلال المصالح الوطنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ،وعلاقتها الوطيدة مع إسرائيل التي تقوم على أساس المصلحة المشتركة ، أثر ذلك كله على مشاريع تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، بالتالي القرارات والسياسات الأمريكية تجاه قضية اللاجئين كلها تعبر عن أهداف ومصالح الولايات المتحدة ، حيث أن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على مبدأ المصلحة القومية العليا.

فحل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية ألا تكون لها مصلحة واضحة مع طرف دون آخر ،وهذا الأمر غير واقع لاعتبارات كثيرة أبرزها التحالف الاستراتيجي

[1]– رايق البريزات، الواقعية والسياسة الخارجية الأمريكية ، المركز الديمقراطي العربي :**مجلة العلوم السياسية والقانون** ، ج 04 ،ع 20، يناير2020، ص.111.

بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وبالتالي فإن الطرف الأمريكي يلتقي في معظم مصالحه مع المصلحة الإسرائيلية ، وهذا الأمر هو قاعدة التفسير المنطقي لطبيعة الحلول المقدمة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل الولايات المتحدة والارتكاز على قرار الأمم المتحدة 242 ،338 كإحدى النقاط لإيجاد حل لقضية اللاجئين انسجاماً مع المصلحة الإسرائيلية.[1]

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية (liberalism) :

تعتبر النظرية الليبرالية واحدة من النظريات التفسيرية في حقل العلاقات الدولية وهي مدرسة فكرية تعنى بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التأثيرات المتنوعة التي يحدثها الفاعلون المحليون والدوليون على قدرة وأداء الدولة ، ومارست النظرية الليبرالية تأثيرها في مجال العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر، وهي تمثل عدة اتجاهات فكرية بداخلها تتفق فيما بينها بشأن تنظيم العلاقات الدولية ،وإدامة السلام بين الدول ، كما قدمت النظرية الليبرالية إجابات وتفسيرات مختلفة لظواهر العلاقات الدولية مثل أسباب إندلاع الحروب ، وكيفية تحقيق السلام والحفاظ عليه .

وبرزت النظرية الليبرالية من خلال أعمال مجموعة من المفكرين أمثال : (جون لوك ، جيرمي بينثام ، توما الأكويني ،أمانويل كانت ، أرلوند تويبني)

كما ترتكز النظرية الليبرالية على مجموعة من المفاهيم أهمها ،الحرية، هذه الحرية متأصلة في الطبيعة الإنسانية المسالمة التي ترفض العنف ،وتميل نحو التعاون وتقاسم المصالح ، وتنظر النظرية الليبرالية إلى الحرية كقاعدة لتحليل العلاقات بين الدول كما الأفراد ، كما وتشكل الفردية أحد أهم مرتكزات الليبرالية ، فهي ترى أن الفرد هو أصل المجتمع ، وطالما هو كذلك فإن الحرية حقه الطبيعي الذي يجب أن يحصل عليه ، بمعنى آخر أن حرية الإنسان ووجوده أمران متلازمان .

[1] –حمد جواد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط** ، عمان : المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط1،1994، ص.29.

وتقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الفرضيات أهمها[1] :

أ- الأفراد والجماعات هم الفواعل الأساسية في السياسة الدولية ، فحاجات الأفراد والجماعات يتم معالجتها كسبب محرك للمصالح التي يقوم عليها سلوك الدولة .

ب- سلوك الدولة في النظام الدولي هو نتيجة حتمية لضبط خياراتها ، حيث أن الدولة في حاجة إلى هدف لكي تتجه إلى الحرب أو تتجه إلى التعاون ، وهذه الأهداف هي التي تشكل سياستها .

ج- الدولة تمثل جزءاً من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي ، بحيث أن خيارات المجتمع تشكل الأهداف المؤكد عليها التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسة الخارجية .

وتختلف النظرية الليبرالية عن الواقعية في مفهومها للسياسة الدولية والصراع الدولي فيرى الليبراليون أنه من الممكن تجنب الصراعات أو التخفيف من آثارها في حال حدوثها ،كما ركزوا على إيجاد الحلول الكفيلة لتجنبها ، وتؤمن الليبرالية كذلك بأن مصالح الدول مهما تقاطعت وتنافرت ، فإنه من الممكن تكييفها ومنع الصراعات بين تلك الدول ،وتقريب وجهات النظر قدر الإمكان ، واحتواء هذا التنافر بالوسائل السلمية والسياسية[2]، من خلال اتباع مجموعة من الآليات مثل : الاعتماد المتبادل ، والقوة الناعمة ، والأمن الجماعي ، والتعاون الدولي والتي تمثل وفق المنظور الليبرالي معالجات للصراعات والنزاعات الحاصلة بين الدول .

ومن خلال إسقاط الفرضيات التي جاءت بها النظرية الليبرالية لمعالجة ظاهرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل ، خاصة في مجال التنسيق الأمني ، توصلت الدراسة إلى أنه هناك اعتراف متبادل منقوص بين

---

[1] - **international** Moravcsik Andrew , "Taking Prefernces seriously A liberal Theory of International politics" , **organazization** ,Vol 51,No 04,1997,pp513-553

[2] – أنور فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ،السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007،ص140.

الطرفين ، لكنه بنفس الوقت يؤسس للتعايش السلمي نوعاً ما ، وهذا ما حثت عليه النظرية الليبرالية بضرورة التسوية السلمية للنزاعات والصراعات الدولية ، وأن الاتفاقيات المبرمة بينهما هي تأكيد على حل المسائل الخلافية بالطرق السلمية ، لكن اسرائيل تنصلت من تلك الاتفاقيات واستخدمت القوة بدلاً من ذلك .

أما فيما يتعلق بآلية المؤسسات الدولية التي طرحتها النظرية الليبرالية كآلية لتجنب وحل الصراعات الدولية ، فإنه يمكن تأسيس مؤسسات مشتركة بين الدول تكون قادرة على إدارة الأزمات والصراعات وتفادي الحروب ، ولكن ليس بالضرورة أن تقوم بمنع النزاعات بل تخفيفها ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التعاون بين الدول.

ويمكن إسقاط تلك الآلية على هيئة الأمم المتحدة كهيئة تقوم على مبدأ تسوية النزاعات والصراعات القائمة بين الدول بالطرق السياسية والسلمية ، حيث طرحت القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة كقضية نزاع سياسي وقومي وإقليمي، وأصدرت مجموعة من القرارات التي تحدثت عن حلول لقضية اللاجئين التي تضمن عودتهم أو تعويضهم ، ومن خلال قرار صادر عن الجمعية العامة تم إنشاء وكالة الغوث الدولية " الأونروا"، التي عملت على تحقيق الاستقرار في مناطق عملياتها وذلك بتعاون مجموعة من الدول في تمويلها لتتمكن من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين للتخفيف من حدة الصراع ،وتعزيز الأمن الاجتماعي لهم. حيث أصبح التدخل الإنساني جزء مهم من سياسة الحكومات الغربية من أجل تغيير الصراعات وتقليص العنف ووضع قواعد للتنمية الليبرالية . [1]

المطلب الثالث : نظرية النظم (النسق الدولي)

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات ، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة

[1] -Duffield Mark**, Governing The Borderlands :Decoding the power of Aid**, paper presented at seminar on :politics and humanitarian aid :Debates Dilemmas and Dissenion.2001

والسياسة الدولية ، ويعمل منهاج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ،ويربط بين المستويات أيضاً ، ومن أهم رواد هذه النظرية نجد "مورتن مودلسكي" ، "تشارلز ماكليلاند "، "ديفيد سينغر" ، "دافيد استون" .

حيث اعتمد العديد من علماء السياسة نظرية النظم لدراسة السياسة والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر ، وفي هذا الإطار اعتبر "غابريل ألموند" النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق التوظيف أو التهديد، بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصورة كبيرة أو صغيرة. [2]

وتعرف كذلك نظرية تحليل النظم بأنها جملة من المقاربات والأطر النظرية التي سعت إلى تفسير العلاقات الدولية ومختلف تفاعلاتها الصراعية والسلمية بناء على طبيعة بنية النظام الدولي ومستوياته وأوضاعه .

وينقسم النسق الدولي حسب نظرية النظم إلى ثلاثة مستويات :

أولاً : المستوى القطري أو مستوى الدول القطرية (الدول الوطنية): ويتمثل في وجود دول معترف بها صراحة أو حتى ضمنياً في إطار حدود قطرية معينة بسيادة وهوية محددة لتقوم بالدفاع عن نفسها وحماية أمنها والحفاظ على بقائها في الوجود بناءً على محصلة قوتها الذاتية وما تملكه من قدرات ومقومات وعوامل ومتغيرات مختلفة.

ثانياً : المستوى الإقليمي : ويتشكل عادة من تفاهم مجموعة من الدول التي تجمعها جملة من القواسم والقيم المشتركة سواء كانت مصلحية براغماتية كتلك التي تتعلق بمقوماتها الثقافية

[2]– **مفهوم ودور النظام الدولي** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يونيو 2019 ، في : https://www.politics-dz.com/ ، 2020/1/12

والإيديولوجية وهويتها الحضارية ، مثال على ذلك الأنساق الإقليمية التي ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مثل النظام الإقليمي العربي في إطار جامعة الدول العربية .

ثالثاً : المستوى العالمي : وهو الذي يعكسه نظام الأمن الجماعي سواء في إطار عصبة الأمم عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ، أو هيئة الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا هذا ، والذي اتسم بعدة أشكال وأنماط بنيوية وهيكلية ، عرفت سيطرة غربية على كل مدخلاته ومخرجاته من خلال تداول القوى الأوروبية التقليدية بما فيها روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل أهم ملامحه وأوضاعه والتحولات التي شابتها ، وما ظل يعرف بنظام الأحادية القطبية نظراً لهيمنة الولايات المتحدة على مجمل أنماطه التفاعلية وقراراته.[1]

ويعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة في بينها ، والتي تشكل كلاً متماسكاً ، بحيث أن التغير في أحد العناصر يؤدي إلى التغير في مجمل العناصر الأخرى. أما النسق هو مصطلح يستخدم في تحليل الأوضاع والأحداث الدولية وطريقة التفاعل بين القوى والدول الكبرى على مستوى العلاقات الدولية ، بحيث أصبح إدراك وتناول الأوضاع الدولية لدى التحليل النظمي باعتبارها تندرج ضمن نسق تفاعلي .

وتفسر نظرية النظم العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات من خلال ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الأول : علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع

يستند هذا الاتجاه على الفرضية القائلة أن تواتر الحروب يخف عندما يتحول من النظام الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب ، أي أن زيادة عدد الأطراف يساهم في استقرار النظام ،

[1]–مهني قاصد، **نظرية تحليل النظم في العلاقات الدولية** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2020، في: https://www.politics-dz.com/ ، 2020/1/12

حيث يعتبر نظام القطبية التعددية حسب هذا الاتجاه هو ميزة للنظام المستقر ،الذي هو نظام يركز على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض ، وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافاً محدودة.

الاتجاه الثاني : علاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر مدعاة للاستقرار ، والأقل من حيث الحروب ويمثل هذا الاتجاه كينيث والتز ، والذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين ، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر .

القطبية الثنائية التعددية كاتجاه وسط

ويعتبر هذا الاتجاه كمحاولة للجمع بين ايجابيات الاتجاهين السابقين (القطبية الثنائية والتعددية) من جهة و التخلص من نقاط ضعفهما من جهة ثانية .

الاتجاه الثالث : علاقة نظام القطب الواحد بالصراع

تعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية ، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحد رئيسي من تلك القوى.

وفي علاقة شكل هذا النظام بالصراعات الدولية ، يعتبر نظام القطب الواحد أكثر ميلاً إلى تحقيق الاستقرار الدولي ، فوجود قطب واحد يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب .[1]

[1]– **بحث حول نظريات العلاقات الدولية** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يونيو 2019 : https://www.politics-dz.com/ ، 2020/1/12

ومن خلال إسقاط نظرية النظم على موضوع الدراسة ، فإن قضية اللاجئين تعتبر قضية ذات بعد إقليمي ودولي ، حيث لا يجب إغفال البعد الإقليمي لقضية اللاجئين الفلسطينيين ،الذين تم تهجيرهم منذ عام 1948 إلى العديد من الدول العربية المجاورة وما نجم عن هذا التهجير من أعباء ومشاكل وتهديدات على الدول المضيفة .أما البعد الدولي فيمكن إلتماسه من خلال تعاون الدول في محاولة تسوية القضية من جهة ، وتنافس الدول على ربط صداقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، بالإضافة إلى القرارات الأممية ، والآليات المتخذة ، وإنشاء "الأونروا".

كما تساعد نظرية النظم على فهم التفاعلات السياسية داخل الإقليم ، على مدى فترات تاريخية لفهم خلفيات التطورات والتفاعلات السياسية، لمجموعة من الوحدات التي تشترك من الناحية الجيوبوليتيكية ، والأمنية ، والثقافية ، والاقتصادية.

وحسب هذه النظرية يجب أن ينخرط جميع اللاعبين الإقليميين والدوليين في أي تسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، حيث أن اتفاق سلام شامل يشرك جميع الحكومات العربية المضيفة للاجئين في نطاق عمليات الأونروا وخارجها سيبقى الحديث عن أي حل عادل شامل وعادل لمسألة اللاجئين أمراً بعيداً.[1]

[1] – كنودسن آري ، سارة حنفي ، **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي (الهوية – الفضاء – المكان)** ، ترجمة ديما الشريف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، يناير 2015.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي

تعتبر عملية ضبط المفاهيم من أهم المسائل التي يجب مراعاتها في أي دراسة علمية وخاصة في حقل العلاقات الدولية ، نظراً لما تتسم به هذه الأخيرة من غموض وهذا بهدف استيعاب الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها موضوع الدراسة وعلى هذا الأساس تضمنت الدراسة مبحثاً كاملاً يعالج الإطار المفاهيمي للمتغيرات الدولية ، ولقضية اللجوء واللاجئ الفلسطيني .

المطلب الأول : ضبط مفهوم المتغيرات الدولية :

تعرف المتغيرات لغةً: جمع متغير وهي مجموعة الظواهر التي يمكن أن تتغير أو تتحمل معاني أو قيم مختلفة .[1]

أما اصطلاحاً تعرف المتغيرات الدولية بأنها مجموعة من الأحداث الدولية والقضايا المتداخلة والمعقدة ، والتحولات البنيوية في البيئة الدولية التي تؤثر في بنية النظام الدولي، حيث تؤثر تلك المتغيرات على موازين القوى في النظام العالمي، وتحدد أسلوب وشكل السلوك بالنسبة للفاعلين الدوليين .

وشهد العالم منذ تسعينيات القرن العشرين تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ، أدت إلى ظهور لما يعرف بالنظام الدولي الجديد الذي لا يزال قيد التأسيس ، واتسمت تلك التحولات والمتغيرات بتأثيرها في مجرى الأحداث الدولية ، وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً من قبل تلك الفترة ، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي ، واستسلامه من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بالأزمات الداخلية ، إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي ، فأصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية كذلك ظهور أدوات جديدة يتم من خلالها التعاطي مع النزاعات الدولية .

[1] – معجم المعاني الجامع : https://www.almaany com

وأثرت المتغيرات الدولية على البنية التركيبية للنظام الدولي، وعلى نمط التفاعلات بين الدول وكذلك على الصراعات الدولية .

وبناءً على ما ذكر ستطرق الدراسة إلى فهم طبيعة النظام الدولي الجديد من خلال تعريف النظام الدولي وذكر أهم معالمه .

• تعريف النظام الدولي :

هو مجموعة من العلاقات المنتظمة التي تربط الدول ببعضها البعض والقائمة على الاعتمادية المتبادلة ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، والمعبرة عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية، وعلمية ،وعقائدية، واقتصادية ،ويمكن لهذه العلاقات أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام ، كما يمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس .

• معالم النظام الدولي الجديد :

لقد شاع مصطلح النظام العالمي الحالي منذ انتهاء حرب الخليج الثانية1991، إلا أنه يمكن رصد بوادر التحول على الساحة الدولية منذ العام 1986 ، مع بدء فترة الولاية الثانية للرئيس" رونالد ريغان " الذي اتبع سياسة التدخل المباشر في الأزمات على الساحة الدولية ، كذلك التغييرات الحاصلة في مراكز صناعة القرار في الاتحاد السوفييتي التي تمثلت في سياسة الإصلاح " البروسترويكا" لتنعكس آثارها على الساحة الدولية على شكل مزيد من الانفتاح على سياسات واقتصاديات الغرب .

ويعود السبب الرئيسي في تدشين النظام الدولي الجديد إلى حرب الخليج الثانية ، التي كرست الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام العالمي ثنائي القطبية ، حيث صرح الرئيس جورج بوش بقوله " إن

حرب الخليج في عام1991، لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة ، ولكنها كانت فكرة كبرى تمثل نظاماً عالمياً جديداً ، لقد كانت أسلوباً جديداً في العمل مع دول أخرى[1].

ويمكن أن نوجز أهم معالم النظام الدولي الجديد فيما يلي [2]:

– الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية في ظل غياب دور المؤسسات والقوى الإقليمية والدولية الأخرى .

– تعدد الفاعليين الدوليين نتيجة تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات ، والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها .

– وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي .

– اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير .

– تآكل سيادة الدول وتضاؤل دور المنظمات الدولية في ظل هيمنة الولايات المتحدة على العالم وكذلك تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية .

– الميل نحو التكتلات الدولية الكبرى ، فمن أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل الكتلي أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى ،ولم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى .

---

[1]–علاء فوزي أبو طه، "علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية" ، **دنيا الوطن** ، 2006: https://pulpit.alwatanvoice.com/، 2020/3/22

[2] –حسين خلف موسى، "النظام العالمي الجديد...خصائصه وسماته" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، يوليو 2015: https://democraticac.de/ ، 2020/3/22

وفيما يخص علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية ،وقضية اللاجئين تحديداً فإنه عند دراسة أي قضية أو ظاهرة دولية يجب إلقاء الضوء على المناخ المحيط بتلك القضية ، لمعرفة موقعها في العلاقات الدولية ، وكذلك بالنظر إلى العلاقة محل البحث ، بين مجموعة من الأحداث على المستوى الدولي، وبين القضايا الفلسطينية فإن ذلك يتسم بتعقيد بالغ ، لأن الطرفين ليست مؤسسات قائمة بحد ذاتها ،لها فضائها المحدد والمرسوم ، بل هي عبارة عن مجموعة كبيرة من القضايا المتداخلة والمعقدة .

وتؤثر المتغيرات الدولية على القضايا الدولية ولا سيما القضية الفلسطينية وأهم القضايا الجوهرية فيها مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، بسبب خصوصيتها التي جعلتها عرضة للتأثير بأي متغير دولي أو إقليمي ، حيث تتميز القضية الفلسطينية بخصائص تميزها عن باقي القضايا الدولية ، نظراً لما تحمله القضية من أبعاد متشابكة (دينية ، وسياسية ، وأخلاقية ، وقانونية) ، كذلك تستقطب القضية الفلسطينية الاهتمام العالمي بها ، فالمتغيرات الدولية أبانت عن أهميتها، وتشعبها وتعقدها ،وتأثيرها على معظم القضايا الدولية ، كذلك على طبيعة وصفة وشكل النظام الدولي العام الذي نعيش فيه .

ويمكن القول أن القضية الفلسطينية ولدت من رحم التحولات التي أصابت النظام الدولي في الحربين العالميين الأولى والثانية وما تبعها من تفاعلات سياسية ساهمت في التأثير على مجريات القضية ، حيث كانت القضية الفلسطينية محوراً للتسويات وميزاناً لتوزيع القوى والمصالح بين القوى الدولية، التي رسمت معالم النظام الدولي السائد ، وأدت تلك التحولات إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور الوسيط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتفردها بالقرار الدولي لضمان بقاء إسرائيل الطرف القوي في هذا الصراع .[1]

[1] – "الفلسطينيون إلى أين في ظل المتغيرات السياسية الدولية؟"، **المركز الديمقراطي العربي** ، سبتمبر 2020:
https://democraticac.de/

وبالنظر إلى الاستراتيجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، بعد ظهور النظام الدولي الجديد ، قد خضعت إلى مراجعات ودراسات مهمة سواء على الصعيد العسكري، أو السياسي ،أو الاقتصادي ، أجمعت على سعي الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يتطابق مع مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث انطلقت المفاوضات العربية الاسرائيلية بشقيها الثنائية والمتعددة الأطراف في ظل تغيرات دولية جديدة ، كذلك واصلت الولايات المتحدة في فرض عملية السلام على أطراف الصراع في المنطقة، إلا أن انحيازها لإسرائيل وصّل المحاولات الأمريكية في فرض عملية السلام إلى طريق مسدود.

وبناءً على ما سبق فإن القضية الفلسطينية إذا بقيت في ظل الهيمنة الأمريكية على مجرياتها ، سوف يزيد من حدة الأزمة وليس في حلها وتهدئتها ، ومن خلال السياسات التي تتبعها تجاه القضية الفلسطينية ككل وقضية اللاجئين خاصة ستكون العامل المشكل لطبيعة الصراع وكذلك طبيعة الحل في المستقبل .

المطلب الثاني : مفهوم اللجوء واللاجئ :

يعد اللجوء ظاهرة إنسانية و تاريخية ، و هو قديم قدم الإنسانية ،وقد عرفته معظم الشعوب كقاعدة سلوكية ارتبطت بالدين و القانون الطبيعي و القيم السائدة في مجتمع ما[1] ، ثم أخذ مفهوم اللجوء بعداً عالمياً مع بداية القرن العشرين و ذلك مع ازدياد أعداد اللاجئين في أوروبا، وازدياد الفترات التي يبقى فيها اللاجئ خارج دولته مجرد من أية حماية ، ولم توضع معايير دولية لحماية اللاجئين و لم ينظر إليها كمشكلة دولية يقتضى حلها و معالجتها على نطاق عالمي إلا بعد الحرب العالمية الأولى، و نشوء عصبة الأمم المتحدة ، إلا أن العصبة لم تعالج اللجوء إلا كنتيجة للحرب ، وقد اقتصر عملها في بداية الأمر على تعيين مفوض سامٍ خاص

[1] –نجوى حساوي،**حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارت، ط1 ،2008، ص.20

في كل أزمة ينتهي عمله مع انتهاء الأزمة التي عين من أجلها باعتبار أن المجتمع الدولي كان يعتبر حينها أن أزمة اللاجئين هي أزمة عابرة [1] .

ومع إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتبني المجتمع الدولي لميثاقها الذي عمل على إرساء نظام دولي جديد يقوم على مجموعة من المبادئ و لعل أهمها :مبدأ التعاون الدولي ، والذي شكل فيما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الذي على إثره تم تأسيس معاهدة مختصة بشؤون اللاجئين التي أكسبت قضية اللاجئين صفة العالمية .

وترجع كلمة حق اللجوء "ASYLUM" إلى الكلمة اليونانية"ASYLON"و هو الشيء غير القابل للأسر[2].

ويعرف حسب قاموس اكسفورد : أنه الحماية التي تمنحها الحكومة للناس الذين غادروا بلدهم لأنهم كانوا في خطر لأسباب سياسية[3] .

كذلك يعرف على أنه : سماح دولة ما سواء على وجه الدوام أو وجه مؤقت لشخص من غير رعاياها، بدخول نطاق ولايتها للإقامة فيها ، والتمتع بالحماية الدائمة بما يكفل عدم امتداد ولاية دولته الأصل إليه.[4]

في حين يرى أبرز واضعوا أسس القانون الدولي العام جروتيوس "GROTIUS" ، وشوارز"SUAREZ"، وولف"WOLF "في اللجوء أنه الحق الطبيعي للفرد، وهو واجب يقع على عاتق الدولة"[5].

---

[1] - **المرجع نفسه** ،ص ص. 24-19

[2] - حساوي نجوى ،**مرجع سابق** ، ص.38

[3] - OXFORD LEARNEARS DICTIONARIS: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/

[4] - بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **سد فجوات الحماية الدولية (الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين)**،رام الله : مؤسسة الأيام للطباعة ،2009

[5] - PUNO,THE BASIS AND RATIONATE OF INT REFUGEE **LAW,quoted** in :HATHAWAY,P.130

ويعتبر حق اللجوء حسب المادة الثانية من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ضمن معاهدة 10أيلول 1969 عملاً سلمياً وانسانياً ،ولا يمكن أن يعتبر من جانب أية دولة عضو عملاً غير ودي .

ورغبة من المجتمع الدولي لحماية اللاجئ كرس له القانون الدولي في القرن العشرين مركزاً قانونياً يخوله بالتمتع ببعض الحقوق ،والحريات الأساسية ،وذلك بموجب عدة اتفاقيات دولية وإقليمية ، وقبل التطرق لتعريف اللاجئ الفلسطيني لا بد من تناول تعريف اللاجئ بشكل عام :

. اللاجئ لغة : اسم فاعل من لجأ إلى ، هارب من بلد إلى بلد ، وهو من لاذ بغير وطنه فراراً من اضطهاد، أو حرب، أو مجاعة [1].

. ويعرف حسب قاموس إكسفورد : هو الشخص الذي أجبر على مغادرة بلاده بسبب الحرب أو لأسباب سياسية ، أو دينية ، أو اجتماعية[2].

. أما اصطلاحاً: فيعرف اللاجئ في القانون الدولي حسب اتفاقية عام 1951 التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في جنيف في 28حزيران/ يونيو 1951 في المادة رقم (1) فقرة 2 اللاجئ هو :

" كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني/ يناير 1951 و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه ، أو دينه ، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة ، بسبب آرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها و لا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف ، أو كل من لا جنسية له و هو خارج بلد إقامته السابقة

[1] – معجم المعاني الجامع : https://www.almaany com/

[2] - OXFORD LEARNEARS DICTIONARIS: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/

،ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد[1]، وبعد ظهور حالات لجوء بعد التاريخ المحدد في التعريف ، فقد تم إتباعه ببروتوكول عام 1969 الذي يتطابق معه بينما يسقط تاريخ [2].

وعرف اللاجئ في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي اعتمدها مجلس رؤساء الدول و الحكومات، في دورته العادية السادسة في أديس أبابا في 10 أيلول/ سبتمبر في سنة 1969 في المادتين الأولى و الثانية " أنه كل شخص يجد نفسه خارج البلد التي يحمل جنسيته ،نتيجة وجود خوف له ما يبرره لديه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه ، ودينه ، وانتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية ،ولا يستطيع ،أو لا يرغب من جراء ذلك الخوف في الاستفادة من الحماية من ذلك البلد أو كل شخص يجد نفسه خارج البلد محل إقامته السابقة بسبب أحداث معينة تمنعه من أن يعود إلى تلك البلد[3].

أما الفقرة الثانية من المادة الأولى للقانون الأساسي للمنظمة فعرف اللاجئ أنه :

كل شخص يجد نفسه مضطراً بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشئه الأصلي، أدت إلى أن يترك محل إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ له في مكان آخر[4].

وقد عرف" سيمبسون" اللاجئ : بأنه من يطلب اللجوء في أرض تختلف عن تلك المقيم فيها رسمياً، و ذلك بسبب الأحداث السياسية التي جعلت من إقامته السابقة مستحيلة أو لا تحتمل[5].

---

[1] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،**دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية 1951وبروتوكول 1967** ، سبتمبر1997،ص. 17

[2] - **المرجع نفسه** ،ص.10

[3]- convention de la oua regissant les aspects propresaux problemes de refugies en afrique :www.unchr.org ,p.3

[4]- ibd,p.4

[5] Simpson John Hope **, The Reugee Question ,oxford pamphlets world affairs** ,no:13,second edition ,oxford :at the calarendon,1940-

ويعرف إعلان قرطاج 1984 الذي وضع الأساس القانوني لمعاملة اللاجئين من أمريكا اللاتينية تحديداً بعد اصطدامات المعارك التي أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص خارج بلادهم ،وخلق مصاعب إجتماعية، وإقتصادية للبلد التي يتم اللجوء إليه ، "اللاجئين هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أي ظروف أخرى، أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم[1]

بالرغم من أن هذه التعريفات تنطبق على وضع اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الأمم المتحدة إستثنتهم ،وذلك من خلال إعتماد تعديلان في النص النهائي من اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين في المادة 1 الفقرة د ، "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وفي النظام الأساسي للمفوضية في الفقرة السابعة ج، التي تقول "لا يمتد اختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى شخص مازال يتلقى الحماية أو المساعدة من هيئات أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى[2].

وقد قدم الجانب الأمريكي المشارك في الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتاوا أيار 1992 تعريفاً للاجئ : اللاجئ هو من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة للصراع .

[1] –مي الخنساء، **العودة حق :دراسة اجتماعية ،سياسية ،قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات** ،بيروت: باحث للدراسات ،2004 ،ص.20

[2] –ليكس تاكنبرغ،**مرجع سابق** ،ص.40

. تعريف اللاجئ الفلسطيني :

مع ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تباينت التعريفات التي حاولت تحديد من هو اللاجئ الفلسطيني، ولم يتم التوصل إلى تعريف واضح على المستوى الدولي يتجاوز القصور في التعريفات السائدة وتحفظ حقوقهم .

وهناك تداخل كبير في تعريف اللاجئين الفلسطينيين، وذلك حسب الطابع الذي يغلب على التعريف، وقام الدكتور"عصام عدوان "في التمييز بين بعدين في تعريف اللاجئ الفلسطيني وذلك في كتابه :اللاجئ الفلسطيني " إشكالات التعريف و الحلول الواجبة" وذلك على النحو الآتي :

أولاً : <u>تعريفات اللاجئ الفلسطيني ذات البعد الإقتصادي</u> :

1-تعريف وكالة الغوث الدولية "الأونروا" للاجئ الفلسطيني :

تم صياغة تعريف للاجئ الفلسطيني من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وذلك لأغراض عملية فقط ولم يكن هدفها من هذا التعريف تحديد من هو اللاجئ بقدر ما كان الهدف هو تعريف من هو الشخص المؤهل للحصول على مساعدة الوكالة الخدماتية[1] .

وتعرف الأونروا اللاجئ الفلسطيني على أنه : "الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران يونيو 1946 حتى 15 أيار مايو1948 والذي فقد بيته و مورد رزقه معاً نتيجة حرب 1948 ،ولجأ إلى مناطق عمليات الأونروا حيث تقدم الأونروا خدماتها[2].

[1] -الحسيني جلال، **اللاجئون الفلسطينيون** ،ترجمة لينا قطان، دائرة شؤون اللاجئين،ص.5

[2] – وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني "**الأونروا**"، في :www.unrwa.org

وقد تم توسيع هذا التعريف ليشمل أبناء و أحفاد اللاجئين ،حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها ،ويقطنون في مناطق عملياتها و بحاجة إلى المساعدة.

ويطبق هذا التعريف على 3.8 مليون لاجئ من لاجئي عام 1948 و أبنائهم و الملاحظ من هذا التعريف أنه يقتصر على اللاجئ الفلسطيني المتواجد في مناطق عمليات الأونروا الخمس وهي :

أخرى لا تتوفر فيها خدمات الأونروا مثل: العراق ، مصر ، أراضي فلسطين 1948 و دول الخليج لا يعتبروا لاجئين بحسب هذا التعريف.

ومن خلال قراءة هذا التعريف نلاحظ أنه حدد فترة زمنية لا تقل عن عامين للشخص اللاجئ ،وأن تكون فلسطين محل إقامته قبل النزاع ،وهذا التعريف يحرم باقي اللاجئين من حقهم في العودة خاصة أن قرار 194 الخاص بحق العودة لم يحدد فترة زمنية حيث أنه شمل كل اللاجئين الفلسطينيين ،وليس فقط المسجلين لدى الأونروا .

وقد تبين من خلال مسح أجري في عام 1996 أن من(30%-25%)من اللاجئين الفلسطينيين لم يتم تسجيلهم في سجلات الأونروا .

2-تعريف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر :

اللاجئ الفلسطيني حسب تعريف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر هو :

"أي شخص كان مقيماً بفلسطين إقامة دائمة و كان له فيها شغل رئيسي حرم منه نتيجة الصراع بشأن فلسطين ،وليس لديه موارد كافية لضرورات الحياة الأساسية ، يعتبر لاجئاً أهلاً لإغاثة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"[1].

[1] -ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ،ص.85

ثم أعيد صياغة التعريف ليصبح اللاجئ الفلسطيني هو كل شخص معوز فقد نتيجة الحرب في فلسطين بيته و أسباب معيشته[1].

اقتصر مفهوم اللاجئ في هذا التعريف على صفتين : من كانت إقامته الدائمة في فلسطين ،ومن كان له شغل رئيسي حرم منه نتيجة حرب 1948 .

ومن خلال قراءة هذا التعريف نستنتج أنه لم يتطرق إلى جنسية اللاجئ الفلسطيني و فلسطينيته و لم يشر إلى سلالة اللاجئين ،وفي ذلك حرمان من العديد من الحقوق و أهمهم : حق العودة.

ومن خلال التعريفات ذات البعد الاقتصادي التي ذكرت يمكن أن نستنتج بعض الملاحظات:

- اقتصرت هذه التعريفات على الجانب العملياتي الخدماتي ،وذلك بسبب طبيعة عمل كل من الأونروا ،والصليب الأحمر مما سبب عن ذلك قصور في التعريفات و إهمال فئات من اللاجئين و عدم إستفادتهم من الخدمات المقدمة ،وإضاعة الكثير من حقوق هؤلاء اللاجئين غير المسجلين لديهم .
- إن وضع تعريف خاص باللاجئين من قبل المنظمات الدولية لا يعبر إلا عن مدى مسؤولية تلك المنظمات عن نكبة الشعب الفلسطيني ،واللاجئين وذلك من خلال تقديم الخدمات ،والمساعدات لهم من خلال وكالة الغوث الدولية التي أنشأت خصيصاً للاجئين الفلسطينيين.
- أن التعريفات ذات البعد الاقتصادي اقتصرت على لاجئي عام 1948 ولم تطرق إلى النازحون .

[1] – **المرجع نفسه** ،ص.86

ثانياً: تعريفات اللاجئ ذات البعد السياسي:

وهي تعريفات متعددة تلتقي فيما بينها على أسس غير تقديم المساعدات المادية وتأخذ بعداً ذو علاقة بحقوق هؤلاء اللاجئين وبالحل النهائي لقضية اللاجئين [1].

1- تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني :

يقدم الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة في القاهرة ما بين 1968/7/10إلى 1968/7/17 تعريفاً للاجئين الفلسطينيين وذلك في المادة الخامسة من الميثاق ،والتي نصت على: " الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى العام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها ، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني "[2]

ويعتبر هذا التعريف تعريفاً للاجئ الفلسطيني، ذلك نظراً لحديثه عن الأشخاص الذين أخرجوا من فلسطين عام 1948 وذرياتهم .

2- تعريف دائرة شؤون اللاجئين لمنظمة التحرير الفلسطينية :

اللاجئ الفلسطيني هو "أي شخص كان في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947 أو بعد هذا التاريخ مواطناً فلسطينياً "ووفقاً لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في الرابع والعشرين من تموز 1925 أو كان في التاريخ المذكور أعلاه أو بعده مقيماً بشكل دائم في فلسطين، ولم يكن مواطناً في أي بلد آخر، أو كانت جنسيته غير محددة وغير واضحة وأجبر فيما بعد على ترك مكان إقامته الطبيعي بسبب الحرب ولم يكن بإمكانه الرجوع إليه نتيجة

[1]-عصام عدوان، **اللاجئ الفلسطيني (إشكالات التعريف والحلول الواجبة)**، لندن : أكاديمية دراسات اللاجئين ،ط.2،2012،ص.22.

[2] - **الميثاق الوطني الفلسطيني** ،دائرة شؤون اللاجئين ،يوليو 2018، في: http://plord.ps/

ممارسات السلطات الإسرائيلية ، كذلك يشمل هذا التعريف ذرية اللاجئين الفلسطينيين، وأزواجهم ،وزوجاتهم من اللاجئين سواء كانوا على قيد الحياة أو لا.[1]

من خلال قراءة هذا التعريف نستنتج أنه اقتصر فقط على لاجئي عام 1948 ولم يتطرق إلى من أصبح لاجئ بعد عام 1949، حيث وضعت اللجنة رباعية الأطراف (مصر – الأردن – منظمة التحرير الفلسطينية) تعريفاً محدد لنازحي عام 1967نص على" النازحون هم الفلسطينيون الذين كانوا مواطنين مسجلين في الضفة الغربية ،وقطاع غزة، والقدس عشية حرب 4حزيران/ يونيو 1967 ،وفقدوا بيوتهم وأصبحوا نازحين نتيجة الحرب أو نتيجة إجراءات وممارسات سلطة الإحتلال "

3- التعريف الفلسطيني المقدم خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين (أوتاوا- أيار/1992):

قدم رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني – الأردني المشترك خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أواتاوا أيار 1992 التعريف التالي : " اللاجئون الفلسطينيون هم كل الفلسطينيين وذرياتهم الذين طردوا من بيوتهم أو أجبروا على تركها في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني /نوفمبر1947 (خطة التقسيم) ، وكانون الثاني /يناير 1949 اتفاقية(هدنة رودوس) ،ومن المنطقة الخاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني في كانون الثاني /يناير 1949[2]

إلا أن هذا التعريف أهمل المهاجرين الذين غادروا فلسطين قبل العام 1947 لكنه يشمل النازحين لعام 1967 ،حتى وإن نزحوا داخل المنطقة التي أصبحت تدعى إسرائيل ما بين (1948-1949)

[1] -جلال الحسيني، **مرجع سابق** ،ص ص6-5

[2] -مي الخنساء، **مرجع سابق** ،ص. 22

4- تعريف جامعة الدول العربية للاجئين الفلسطينيين:

لم تضع جامعة الدول العربية تعريفاً محدداً للاجئ الفلسطيني ،إنما اكتفت بوضع مجموعة من القرارات والتشريعات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها من مسؤولية الأمم المتحدة ومن هذه التشريعات :

- جمع شمل الأسر الفلسطينية المشتتة ومنحهم وثائق سفر موحدة.
- تسهيل سفر وإقامة الفلسطينيين ومعاملاتهم في الدول العربية .
- منح جنسية بعض الدول العربية لبعض اللاجئين الفلسطينيين.
- منح بعض اللاجئين الفلسطينيين جوازات سفر مؤقتة.

وأنشأت جامعة الدول العربية مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، الذي كان من أهم ما أنجزه بخصوص اللاجئين الفلسطينيين هو بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية والذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقاً[1].

5- اللاجئ الفلسطيني في قرار 194 :

أورد في قرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم لمتحدة تعريف أوسع مما ورد في تعريف وكالة غوث تشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) ، إذ جاء في ذلك القرار بأن اللاجئ الفلسطيني " الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين و خسر بسبب حرب عام 1948 كل أملاكه و بموجب الفقرة 11من القرار 194، هؤلاء اللاجئين لهم الحق في العودة إلى وطنهم، و التعويض " لأنهم عانوا جراء كل خسائر في الأملاك أو أي ضرر لحق بهم ، عندها يكون

[1] -إبراهيم العلي،**بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق** ،تجمع واجب :قسم الدراسات والأبحاث ، في : http://laji-net.net/، 2019/12/11

من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي و الإنصاف أن يعوض عنها ،من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.[1]

كذلك في ظل عدم وجود تعريف عام للاجئ الفلسطيني حاول العديد من الفقهاء تحديد المقصود باللاجئ الفلسطيني أمثال لكس تاكنبرغ و هو خبير هولندي عمل في الأونروا منذ عام 1989 ،ونفذ مهمات متعددة في أنحاء الشرق الأوسط كافة، درس القانون الدولي في جامعة أمستردام في بلده الأم، حيث عرف اللاجئ الفلسطيني في كتابه "وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي " : هو كل لاجئ فلسطيني فرّ من فلسطين التي أصبحت عام 1948 دولة إسرائيل نتيجة للحرب التي تزامنت مع إنشاء الدولة المذكورة ،ومنع بعد ذلك من العودة إليها و كذلك من ينحدر منه[2].

تعريفات أخرى:

تعريف النازحون

عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، النازحون داخلياً: هم أشخاص لم يعبروا حدوداً دولية بحثاً عن الأمان، لكنهم بقوا مهجرين داخل أوطانهم[3].

و يتمثل معيار التمييز بين اللاجئ ،والنازح في الحدود الدولية في حين أن الأول يتخطى حدود دولته ،والأخير يبقى ضمن إطار دولته .

وظهر مصطلح النازحون لأول مرة في القضية الفلسطينية من أجل التمييز بين المهاجرون الفلسطينيين عام 1967 و مهجرين عام 1948 ،وعلى الرغم من أن هناك نازحين

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ،ص .97

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.49

[3] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، **النازحون داخلياً**، في : https://www.unhcr.org/

لاجئون ،وهم الفلسطينيون الذين هجروا من مدنهم في عام 1948 و أقاموا في قطاع غزة و الضفة الغربية، واضطروا للهجرة مرة أخرى عام1967.

ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993 ،والعمل جاري على معالجة قضية نازحي 1967 بشكل منفصل ضمن إطار عمل رباعية الأطراف مصر ، إسرائيل ، الأردن ، منظمة التحرير ، وتم تشكيل لجنة ثنائية فلسطينية –إسرائيلية لمعالجة قضية عودة الأشخاص الذين تم ترحيلهم بعد عام 1967 من الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، حيث وضع تعريف ينص على " أن النازحون الفلسطينيون الذين كانوا مواطنين مسجلين في الضفة الغربية ،وقطاع غزة ،والقدس عشية 4 حزيران يونيو 1967 ،وفقدوا بيتوهم ،وأصبحوا نازحين نتيجة الحرب أو نتيجة إجراءات و ممارسات سلطات الاحتلال[1].

وجاء ذلك في المادة 12 من إعلان المبادئ الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل في 13 أيلول سبتمبر 1993،والتي وردت تحت عنوان "الإرتباط والتعاون مع مصر والأردن" إلى ما يلي :

"ستقوم كلاً من منظمة التحرير وإسرائيل بدعوة حكومتي الأردن ،ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون ،والإرتباط بين حكومة إسرائيل، والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتعزيز التعاون بينهم ،وستشمل هذه الترتيبات تكوين لجنة متابعة دائمة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة و قطاع غزة في عام 1967، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب الفوضى و الإخلال بالنظام و ستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك[2].

وفي إجتماع اللجنة الدائمة الأول الذي عقد بتاريخ 7 مارس / أذار 1995 تم الإتفاق على تحديد مختلف الأشخاص النازحين ،حيث قسمت اللجنة فئات النازحين إلى ثلاث مجموعات :

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ،ص.40

[2] –جلال الحسيني ،**مرجع سابق** ،ص.5

- أولئك الفلسطينيين الذين كانوا خارج الضفة الغربية ،وقطاع غزة عشية الحرب والذين سجلوا في سجل السكان في الأردن ،وقطاع غزة ،وتضمن هؤلاء طلاباً و رجال أعمال ،وعمالاً، ممن لم يكن في مقدورهم العودة إلى منازلهم ،بسبب الاحتلال الإسرائيلي.
- مواطني الضفة الغربية ،وقطاع غزة الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها .
- أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بعد إحصاء السكان في أيلول 1967 و منعه الإسرائيليون من العودة، والناس في هذه الفئة ينتمون في معظمهم إلى ما يطلق عليهم صفة "المتأخرين" و هم أناس لم تجدد تصاريح خروجهم ، والمبعدين [1].

وعارضت إسرائيل المجموعتين الأولى والثالثة ،وتقرر تأجيل المناقشات بشأن تلك الفئتين إلى إجتماعات لاحقة [2]

ونتج عن إجتماع اللجنة الدائمة الذي عقد في عمان عام 1995 خلاف بين الوفود العربية و الوفد الإسرائيلي حول تعريف النازحين خاصة بشأن مسألة أعدادهم و تشير في هذا الشأن "دونا أرزت" ،وهي أستاذة القانون الدولي في جامعة سيراكوز بولاية نيويورك بمقال لها بعنوان ""Negotatiating :The last taboo Palestinian refugee ،أن عدد الفلسطينيين النازحين في عام 1967 من وجهة نظر الوفد الإسرائيلي يتراوح ما بين 150 ألف إلى250 ألف في حين وضعت الوفود العربية العدد الإجمالي للنازحين حوالي 850 ألف نازح وسبب هذا التناقض الكبير هو رفض إسرائيل بالاعتراف، واحتساب زوجات وأطفال الذين نزحوا عام 1967 ،وعلى الرغم من موافقة إسرائيل على لم شمل الأسرة ،تضاعف عدد النازحين إلى 700 ألف، إلا أنه بقي هناك تباين في الأعداد، وذلك بسبب رفض إسرائيل اعتبار بعض الفلسطينيين نازحين بحجة أنهم إرهابيين، ومن وجهة نظر الكاتبة هذا الرفض أكثر من مجرد موقف تفاوضي أولي ،لأن إسرائيل وافقت على مبدأ لم شمل الأسرة [3] ، حيث عرف الوفد

[1] –عيسى أبو زهيرة، "حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة" ، **مجلة رؤية**، ع17،آذار 2002

[2] –نجوى حساوي، **مرجع سابق** ،ص ص 311–310

[3] Arzt Donna ,**"Negotiating the last taboo : palestinian refugees**, http: :arzt.html/papers/prn/prn.mcgill.ca//

الإسرائيلي النازحين هم المواطنون الذين شردوا من أبناء الضفة، وقطاع غزة نتيجة القتال عام 1967من غير لاجئي 1948 ، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، وبدون الإعتراف بذرية هؤلاء النازحين.

أما الوفود العربية أدرجت الغائبين خلال الحرب ومن لم يتمكنوا من العودة ،ومن فقدوا حقوقهم في الإقامة بقرار من سلطات الإحتلال الإسرائيلي [1]

واتخذت الأونروا على إثر الحرب 1967 تدابير فورية لمساعدة النازحين الذين يتراوح عددهم حسب إحصائيات الأونروا 350 ألف نازح من الضفة الغربية، وقطاع غزة في مناطق عملياتها ،ولكن بحكم تعريفها للاجئ الذي يقتصر على لاجئي عام 1948 ،لم يستطع النازحون تسجيل أنفسهم لدى الأونروا[2] .

الخصائص التي تميز اللاجئين الفلسطينيين عن غيرهم من اللاجئين :

هنالك مجموعة من الخصائص التي تميز اللاجئين الفلسطينيين عن غيرهم من اللاجئين ومن هذه الخصائص :

أولاً : يختلف اللاجئ الفلسطيني عن اللاجئين الآخرين ، أنه في الحالات الأخرى يصبح الأشخاص لاجئين نتيجة لممارسات تكون مناقضة لمبادئ الأمم المتحدة و تكون مسؤولية الأخيرة نحوهم أخلاقية، في حين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية الأمم المتحدة مباشرة ،ولا يمكن أن توضع في إطار عام يتعلق باللاجئين ، كذلك العقبة في عودتهم إلى وطنهم ليست في عدم رضاهم عن وطنهم ،بل أن دولة عضواً في الأمم المتحدة تحول دون عودتهم، وذلك حسب ما عبر عنه مندوب لبنان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني1950.

[1] –نجوى حساوي، **مرجع سابق** ،ص 310

[2] – اللاجئون والنازحون ،**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا:** http://info.wafa.ps/

ثانياً : يتميز اللاجئون الفلسطينيون عن غيرهم من اللاجئين في أن قضيتهم قضية جماعية ،وليس قضية فردية حيث تعرض اللاجئون لحملة طرد مخطط لها مسبقاً من قبل الدولة المحتلة[1].

ثالثاً : يتميز اللاجئون الفلسطينيون عن غيرهم من اللاجئين في رغبتهم بالعودة إلى دولتهم الأصلية ،عكس اللاجئين الذين عرفتهم اتفاقية 1951 حيث يسعون للحصول على لجوء والحماية من الإبعاد[2].

ويكمن الحل الوحيد للاجئ الفلسطيني هو تحقيق عودته المرتبطة بتحقيق مصير الشعب بكامله من خلال تطبيق القواعد الدولية الآمرة التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة .

رابعاً : عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لشعبهم، حيث يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين حوالي 54% من أبناء الشعب الفلسطيني ، بالتالي تعتبر أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم ، مقارنة بما حدث في أي بلد حدث فيه تهجير للاجئين[3].

خامساً : تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أطول مشكلة لاجئين في التاريخ لم يتم حلها إلى الآن حيث يقدر عمرها حوالي أكثر من ٧٠ عاماً مقارنة بمشاكل اللاجئين الأخرى ،قد تم حلها أو فتح المجال لحلها مثل : لاجئي أفغانستان و البوسنة و الصومال وغيرها[4].

سادساً : قضية اللاجئين الفلسطينيين مدعومة بإجماع دولي، بمعنى أنها ليست مجرد رغبة فلسطينية فقط بل هنالك إجماع في المؤسسات الدولية على حق العودة ،و قد صدر في قضية اللاجئين عدد كبير من القرارات تفوق القرارات التي صدرت في حق أي لاجئين في العالم

[1] –نجوى حساوي، **مرجع سابق** ،ص.141

[2] - Kurt Rene Radley, **The Palestinian Refugees : The Right to return in international law** ,Oxford :Rsp documention centre ,vol.72,1978,p.611

[3] –محسن صالح،**مرجع سابق** ،ص.8

[4] – **المرجع نفسه** ،ص8

،وأعيد التأكيد على قرار 194 بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم و ديارهم (الأراضي المحتلة سنة1948) أكثر من 130 مرة .[1]

سابعاً : يختلف اللاجئ الفلسطيني عن غيره من اللاجئين إذ أن قضيته سياسية بحتة تتضوي تحتها التبعات الإنسانية والمعيشية .[2]

المطلب الثالث : أهم المصطلحات الواردة في الدراسة

1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR):

أنشأت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك لمساعدة اللاجئين الأوروبيين الذين نزحوا عن بيوتهم وديارهم نتيجة للصراع والحروب ، وأنشئ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في 14 كانون الاول من العام1950، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن أهم مسؤوليات المفوضية تأمين حماية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة للاجئين الذين تشملهم أحكام هذا النظام الأساسي ، وإيجاد حلول دائمة لمشكلاتهم بمساعدة الهيئات والحكومات الخاصة ، وبما يسهل إعادتهم إلى أوطانهم بمحض اختيارهم ،أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة.

2) النازحون الفلسطينيون :

النازحون الفلسطينيون تعبير يطلق على اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للهجرة إلى خارج مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها اسرائيل عام1967، وتعبير النازحون يطلق على لاجئي عام 1967 لتمييزهم عن الموجة السابقة من اللاجئين الذين طردوا من بلدهم عام1948، واكتسب هذا التمييز أهمية خاصة مع بدء مفاوضات السلام الخاصة بالشرق

[1] – **المرجع نفسه** ،ص.8

[2] – تقرير : **في اليوم العالمي للاجئين : الآلاف من فلسطيني سوريا بلا صفة قانونية ويفتقدون الحماية ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين** ،في :http://refugeesps.net/p/1115 ، 2019/9/4.

الأوسط ، كما أن بعض هؤلاء النازحين لهم صفة مزدوجة أي لاجئون ونازحون في آن واحد ، فقد كان بين نازحي 1967 أعداد من لاجئي1948 ،ممن كانوا يعيشون في الضفة الغربية ، وقطاع غزة حين نشوب الحرب في عام1967، واضطروا للهجرة للمرة الثانية ، ويعتبر هؤلاء نازحين عن مكان إقامتهم الأصلية أسوة بغيرهم [1]

3) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951:

تم اعتماد الاتفاقية يوم 28تموز/ يوليو 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية ، الذي رعته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد استند المؤتمر في إقراره للاتفاقية على كون ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة عام1948، قد أكدا مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق ،والحريات الأساسية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن منح الحق في الملجأ قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة ، وذلك يجعل من غير الممكن دون تعاون دولي ، إيجاد حل مرضٍ لهذه المشكلة التي إعترفت الأمم المتحدة بدولية أبعادها وطبيعتها ، وعلى ذلك الأساس فقد قرر المؤتمر إعادة النظر في الاتفاقات الدولية السابقة حول وضع اللاجئين ،ودمج هذه الاتفاقيات، وتوسيع نطاق انطباقها ونطاق الحماية التي توفرها من خلال اتفاق جديد، ومن ضمن معايير عديدة حددت الاتفاقية تعريف اللاجئ والشروط التي يجب توفرها فيه للتمتع بحماية المفوضية وهي " كل شخص يوجد ، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني / يناير 1951 ، وبسبب خوف له يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة

[1] – عباس شبلاق وآخرين ، **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام** ،مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني /شمل ، رام الله : مطابع دار الكتاب ،1995. ص29

السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد[1] .

4) حق التعويض :

يعتبر حق التعويض أحد أبرز مبادئ القانون الدولي ، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 كانون أول /ديسمبر1996، أنه يحق للاجئي فلسطين الحصول على ممتلكاتهم والدخل المستمد من ذلك ،بما يتوافق مع مبادئ العدل والإنصاف .

5)حق العودة :

هو حق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم في عام 1948 ، وما بعدها في العودة إليها والتعويض ، وهو حق تقره مجموعة القوانين الدولية لحقوق الإنسان وكذلك قرارات الأمم المتحدة[2] .

6)المحادثات متعددة الأطراف :

بدأت المفاوضات المتعددة الأطراف لدول الشرق الأوسط في مؤتمر عقد في موسكو عام 1992، وتم فيه عرض مواقف الأطراف الراعية للمؤتمر والذي بلغ عددهم36 طرفاً دولياً ، وانبثقت تلك المفاوضات عن مؤتمر مدريد عام1991، إلى جانب المفاوضات الثنائية ،وركزت على مجموعة من القضايا الأساسية مثل: (الحدود / اللاجئين / المستوطنات/ القدس).

[1] – **سد فجوات الحماية الدولية (الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين)** ،بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، رام الله : مؤسسة الأيام للطباعة ،2009،ص.395

[2] –محمد اشتية ، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية** ، عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ،2011. ص270

7)المفاوضات :

هي عملية اتصال تفاعلية يتم توظيفها للوصول إلى اتفاق بين شخصين أو أكثر توجد بينهما مصالح متقاطعة ،أو هي اتفاق يتم من خلاله مشاركة بعض المصالح أو الاتفاق على المصالح المتعارضة بينهما[1].

8) قرار التقسيم181:

قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني1947، ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع إقامة إتحاد اقتصادي بينهما ، على أن يكون للقدس وضع دولي ، وقوبلت الخطة بالرفض من قبل الفلسطينيين والدول العربية ، في حين قبلتها الوكالة اليهودية شكلياً ، مع إبداء بعض التحفظات عليها .

9) قضايا الحل النهائي :

يقصد بها تلك القضايا المعلقة للمرحلة النهائية من مراحل التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، والتي بدأت منذ مؤتمر مدريد للسلام عام1991، مروراً بأوسلو1993، ولا تزال مستمرة حتى الآن ، وتتمثل هذه القضايا في : اللاجئين ، القدس ، المستوطنات ، الدولة .

10) اتفاقية أوسلو :

هي اتفاقية تم التوصل لها في أيلول1993، في أعقاب محادثات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة أوسلو النرويجية ، وبرعاية من الحكومة النرويجية ، وأسفرت عن نتيجتين : الأولى : تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير وإسرائيل ،والثانية : وضع جدول أعمال لمواصلة مفاوضات السلام على مرحلتين تغطيان قضايا الحل الإنتقالي والحل الدائم بما فيها القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، التدابير الامنية ، الحدود ، وعلاقات التعاون

[1]- Notini Jessica, **Negotiation Essentials Life Skills For Business** ,London: stanford university,2009,p2

مع الدول المجاورة ، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ، وفي 13أيلول1993 تم في مدينة واشنطن التوقيع الرسمي على تلك الإتفاقية[1].

11) صفقة القرن(خطة ترامب للسلام): يعتبر مصطلح صفقة القرن مصطلحاً إعلامياً يشير إلى الخطة الأمريكية لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول السلام في الشرق الأوسط، وهي عبارة عن مجموعة من السياسات والأفكار لمشروع تسوية أمريكي جديد خارج إطار الشرعية والمرجعية الدولية ،أو الاتفاقات والتفاهمات المسبوقة والموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وتتطابق مع الرؤية اليمينة الإسرائيلية وتطبق على أرض الواقع من خلال سياسة التجزئة والتزامن، أعدها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتشاور مع أطراف عربية نافذة.

12) حل الدولتين : حل اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي على أساس قيام دولتين إحداها إسرائيل وتقوم على أرض فلسطين المحتلة عام١٩٤٨، والأخرى فلسطين تقوم على أراضي حدود الرابع من حزيران عام 1967 قبل" النكسة"(الضفة الغربية ،قطاع غزة ،القدس الشرقية)والتي تشكل 22% من أراضي فلسطين التاريخية.

13) تعريف الغائبون : الغائب تعبير إسرائيلي بديل عن مصطلح اللاجئين الفلسطينيين ،وهو لا يخلو من أهداف إقتصادية جوهرها مصادرة الأراضي الفلسطينية، إلا أن أبعاده السياسية أكبر و نص على " يعلن كل شخص غائباً حتى كان في تاريخ 29تشرين الثاني نوفمبر 1947 أو بعد هذا التاريخ مواطناً في دولة عربية أو من تابعيتها لأي فترة زمنية في أي جزء من فلسطين خارج المساحة التي تحتلها إسرائيل أو في أي مكان غير سكنه الإعتيادي حتى لو كان ذلك المكان، وأيضاً مكان إقامته الإعتيادي واقعين داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل[2].

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص39

[2] –عصام عدوان ،**مرجع سابق** ،ص. 29

و قد عرف قانون أملاك الغائبين الصادر عن الكنيست الإسرائيلي في سنة 1950في الفقرة ب : الغائب هو ذلك الشخص الذي كان في الفترة ما بين 29نوفمبر 1947 و 19 مايو 1948 مالكاً قانونياً في أرض إسرائيل و كان خلال الفترة المذكورة :

- مواطناً أو أحد رعايا لبنان ، مصر ، سوريا ، السعودية ، شرقي الأردن ، العراق و اليمن.
- تواجده في أحد الدول المذكورة، أو في قسم آخر من أرض إسرائيل خارج حدود دولة إسرائيل .
- كان مواطناً إسرائيلياً و خرج من مكان سكنه العادي في أرض إسرائيل إلى :خارج إسرائيل قبل 1 أيلول /سبتمبر 1948 أو إلى مكان ما في الأرض التي سيطرت عليها في تلك الفترة قوات جيوش حاولت منع إقامة دولة إسرائيل أو حاربتها بعد إقامتها .

و بموجب هذا القانون فإن عودة الغائب إلى دولة إسرائيل و تواجده في الدولة بشكل قانوني لا يتعارض مع إعتباره غائباً لغرض الملكية [1].

[1] – **المرجع نفسه** ،ص. 30

الفصل الأول : قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث الدولية " الأونروا"

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشوئها محور القضية الفلسطينية ،وأصبحت النكبة التي أحدثتها العصابات الصهيونية بحق شعبنا الشاهد الرئيسي على إحدى أكبر عمليات التطهير العرقي في القرن العشرين ، وأكبر مأساة سياسية وإنسانية متواصلة منذ العام 1948 حتى يومنا هذا في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء.

وبدأت هجرة اليهود إلى فلسطين منذ عام 1881، على شكل تسلل وذلك في ظل القيود التي فرضها السلطان عبد الحميد الثاني على إقامتهم في فلسطين، حتى عام 1897، حين عقد المؤتمر الصهيوني الأول .

ودخلت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى في مفاوضات مع فرنسا ،وروسيا لتقسيم الدولة العثمانية ،ونتج عن هذه المفاوضات اتفاقية "سايكس بيكو"1916،والتي نصت على أن يقام في فلسطين نظام دولي خاص ببريطانيا .

وفي عام 1917 بدأت مفاوضات جديدة بين كل من الحركة الصهيونية وبريطانيا ،والتي انتهت باتفاق سمي "وعد بلفور"، والذي نصّ على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، ومثّل صك الانتداب البريطاني 1921 الذي صودق عليه من قبل عصبة الأمم المتحدة تمهيداً للنكبة وذلك بسبب تأكيد عصبة الأمم المتحدة على بنوده والتي كان من أهمها : هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

وازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، عند صدور قرار تقسيم فلسطين "181"، وإعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1948، الأمر الذي رفضه العرب والفلسطينيين ،والذي على إثره قامت الحروب والثورات ،وبدأت مرحلة التهجير واللجوء الفلسطيني ،مما أدى إلى تخوف الأمم المتحدة من تعقد القضية فأصدرت قرار "194"،الذي دعا لحق العودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الفلسطينيين ،ولكن بالرغم

من ذلك سيطرت إسرائيل على حوالي 78% من إجمالي أرض فلسطين ،وهكذا بدأت أزمة فلسطينية ،عربية ،دولية عرفت بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وساهمت مجموعة من المنظمات واللجان والوسطاء في البحث عن حلول لقضية اللاجئين آنذاك ومنهم لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكيين في غزة "الكويكرز" ،وهي واحدة من أولى المنظمات التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين ،وبعثت الأمم المتحدة الوسيط الدولي "الكونت برنادوت" لإنشاء مشروع الأمم المتحدة لإغاثة المنكوبين ،ثم وضعت عملية الإغاثة في تصرف الصليب الأحمر.

وبموجب القرار "302" الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول /يناير 1949 تم إنشاء وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني "الأونروا"، التي باشرت عملياتها عام 1950 في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وللوقوف على مختلف القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، ودور الأونروا في الحفاظ على قضيتهم ، سيتم استعراض ذلك في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث تناولوا نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا .

المبحث الأول : اللاجئون الفلسطينيون

منذ أن تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948 على 77% من مساحة فلسطين التاريخية ،تمكنت من طرد معظم الفلسطينيين بعد استخدامهم لأساليب متعددة منها ارتكاب المجازر والمذابح ،وتدمير القرى والمدن الفلسطينية، ليصبح الفلسطينيون يعيشون مشردين لاجئين في البلاد العربية المجاورة وفي مخيمات بائسة داخل فلسطين، وهكذا بدأت أزمة فلسطينية عربية دولية ،عرفت بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفيما يلي استعراض لتاريخ تلك القضية من خلال سرد تاريخ فلسطين في ظل مجموعة من القوى التي احتلتها منذ عام (1840-1948).

المطلب الأول : ماهية قضية اللاجئين الفلسطينيين

مرت فلسطين بمجموعة من المراحل التي ساهمت في تشكيل ما يسمي بدولة إسرائيل ، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى :

أ- مرحلة الدولة العثمانية (1516-1918):

استغلت أوروبا حالة الضعف العثماني، لصالح اليهود آنذاك ،حيث بدأ الاستيطان الصهيوني على فلسطين منذ عام 1881 على شكل تسلل وذلك بسبب القيود التي تم فرضها على إقامة اليهود من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، الذي تصدى لأطماع اليهود رغم كل الإغراءات التي استخدموها من أجل الاستيلاء على فلسطين ، حيث قال" إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض ، فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي ، فليحتفظ اليهود بملاييهم ،وإذا فُرقت امبراطوريتي لعلهم يستطيعون آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن.[1]

وشهدت فلسطين إبان الحكم العثماني موجتين من الهجرات اليهودية ، الأولى في الفترة ما بين 1882-1903 ،وتراوح عدد المهاجرين ما بين (25-30) ألف مهاجر ،والتي يرجع إليها الفضل في إرساء الأسس التي قامت عليها حركة الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين ، أما الثانية فأقيم بين سنة 1907 وسنة 1914 خمسة عشر مستوطنة يسكنها حوالي 1200 مهاجر يهودي .[2]

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم تقبل هجرة اليهود إلى فلسطين ، لكن نظام حيازة الأراضي أثناء العهد العثماني تغاضى عن إقامة تلك المستوطنات.

---

[1] -فدوى نصيرات، "السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)"، **مركز دراسات الوحدة العربية** ، في : https://caus.org.lb/ ، 2020/1/12

[2] - بداية الاستيطان الصهيوني على فلسطين ،**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا** ،في : http://info.wafa.ps/

ونشطت المؤسسات الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى ،وذلك بعد صدور وعد بلفور عام 1917 الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني "اللورد بلفور" للزعيم البريطاني اليهودي "اللورد روتشيلد"، بأن" بريطانيا تؤيد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين مشترطة ضمانات ملائمة للجماعات غير اليهودية الموجودة ".[1] وبالرغم من الظروف الملائمة لزيادة أعداد المهاجرين اليهود التي وفرها وعد بلفور إلا أن معدل قدوم المهاجرين قد بقي ضئيلاً خلال فترة الحكم العثماني .

ب- مرحلة الانتداب البريطاني :

قامت عصبة الأمم المتحدة بالمصادقة على صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922 ،والذي شكل تمهيداً للنكبة الفلسطينية وذلك لأن عصبة الأمم المتحدة أكدت على بنود صك الانتداب والتي كان من أهمها هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين فقد جاء في المادة الثانية من صك الانتداب "أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في الأحوال السياسية ، الاقتصادية ،الادارية التي تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وتعمل على الإرتقاء بمؤسسات الحكم الذاتي".[2] وتمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني من امتلاك ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الزراعية .

وتعتبر مرحلة الانتداب البريطاني في فلسطين المرحلة الذهبية للاستيطان الصهيوني حيث احتلت بريطانيا فلسطين وهي ملتزمة بوعد بلفور ، والذي أصبح الاستيطان اليهودي يتم تحت رعاية دولة عظمى تديره وتتكفل بحمايته ،إذ اتصف بمراحله الأولى بالعشوائية وواجه العديد من المشاكل فيما يتعلق باليهود في فلسطين

---

[1] – ليكس تاكنبرغ ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، ترجمة: بكر عباس ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، 2003، ص.15

[2] – محمد أبو عودة، دور **وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين "مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجاً** "،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة :جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2016،ص.25

،وفي هذه المرحلة خضع الاستيطان للاعتبارات السياسية ، والاستراتيجية ،كذلك سهلت سلطات الانتداب وبمختلف الوسائل ،عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات اليهودية ، ومُنحت الوكالة اليهودية أراضي حكومية واسعة مساحتها 195ألف دونم في مناطق مختلفة من البلاد ، كما وضعت حكومة الانتداب في عام 1921 175.000دونم من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين ، وهو ما أدى إلى قيام ثورة1921.[1]

استخدمت بريطانيا مجموعة من الوسائل لتسهيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين أهمها:

- "شراء الأراضي ": أصدرت حكومة الانتداب مجموعة من القوانين التي سهلت انتقال الأراضي لليهود .[2]
- التسلح : قامت الحكومة البريطانية بتدريب الحركات والمنظمات الصهيونية وتسليحها ،كذلك عملت على تشكيل وحدات قتالية عرفت بـ " كتائب البلماح" التي كان لها دور بارز في حرب عام 1948 ضد الجيوش العربية .[3]
- دعم المؤسسات اليهودية في فلسطين ،حيث قامت بالإعتراف بالوكالة اليهودية عام1929، حيث أنها كانت تقوم بإدارة أمور اليهود وأنشطتهم الاجتماعية ،والاقتصادية ،والسياسية .[4]

وفي شباط /فبراير 1947 اتخذت القضية الفلسطينية بعداً دولياً ،عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمالها وذلك بسبب

---

[1] – بداية الاستيطان الصهيوني على فلسطين ،**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** وفا ،في : http://info.wafa.ps/

[2] – محمد عبد المنعم عامر، **إسرائيل :الأساطير ..تزييف الحقائق ..المؤامرة الإستعمارية** ، القاهرة :المكتبة الأكاديمية ،ط.1،2000،ص.14.

[3] – أبو عودة محمد ،**مرجع سابق**، ص.26.

[4] – سليم محمد عبد الرؤوف ، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط.1،2000،ص.100.

ما أحدثته الثورة الفلسطينية وأعمال العنف من قبل اليهود ، وتشكلت لجنة دولية خاصة بفلسطين (أونسكوب –UNSCOP) لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه .

وفي آب/أغسطس 1947 اتفق أعضاء لجنة "الأونسكوب" على إنهاء الانتداب البريطاني ، لكن لم يتفقوا على إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وفي تشرين الثاني /نوفمبر 1947 وعلى إثر نقاش حاد إستمر شهرين ، تبنت الجمعية العامة القرار رقم 181 وهو صيغة مطورة للمشروع الذي طرحته لجنة بيل 1937 والتي دعت إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ، ويهودية ، مع الحفاظ على منطقة القدس تحت الانتداب البريطاني ، لكنه قوبل بالرفض من قبل الطرفين .

أما قرار 181 قبلت الوكالة اليهودية هذا القرار مع رضاها عن بعض الأمور ،أما بالنسبة لسكان فلسطين رفضوا هذا القرار وبشدة لأنه يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، وهكذا انتهي الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1947، بامتلاك الحركة الصهيونية ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الفلسطينية خلال فترة 1948-1918،وهجرة 650 ألف يهودي مقابل 400ألف عربي.

ج- قضية اللاجئين بعد حرب1948:

على إثر قرار التقسيم 181 ، الذي رفضه العرب والفلسطينيين ،وقيام دولة اسرائيل في 14أيار /مايو 1948 ، قامت حرب 1948 ، لتبدأ معها قضية اللجوء الفلسطيني ،حيث بلغ عدد اللاجئين 900 ألف لاجئ .[1]

وشهدت هذه المرحلة أعمال عنف في مختلف المناطق الفلسطينية ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية ،والتي نتج عنها تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق جغرافية كالآتي:

[1] –نجوى حساوي ، **مرجع سابق** ، ص.31

1-الأراضي التي احتلها اليهود بعد حرب عام 1948 ، وقد شغلت 77.8% من مساحة فلسطين .

2- الضفة الغربية وتشغل 20.9% من مساحة فلسطين .

3- قطاع غزة 1.3 % من مساحة فلسطين .[1]

واستخدم الاحتلال الصهيوني كافة الأساليب بحق الفلسطينيين لتفريغ الأرض من السكان وتهجيرهم للمدن المجاورة ،حيث وضعت القيادة الصهيونية استراتيجية لمواجهة الشعب الفلسطيني ومنعهم من إحداث وضع يستطيع فرض أمور قد تؤدي إلى إنهاء قرار التقسيم ،

واعتبر التصعيد العسكري هو أفضل وسيلة لمواجهة الفلسطينيين ،وذلك باتباع خطة أطلق عليها اسم الخطة "د"، أو "دالت" باللغة العربية ،وهدفت الخطة "د" لايقاع أكبر خسائر ممكنة بين الفلسطينيين وخلق جو من الرعب وعدم الأمان بينهم ، وحملهم على الرحيل من فلسطين ،واحتلال بعض المواقع ،وإضعاف المقاومة العربية وضرب المقاتلين وقياداتهم وتنفيذ عمليات انتقامية جماعية واسعة ضد الفلسطينيين في المدن والقرى وضرب المواصلات العربية وتخريب المرافق الاقتصادية كالماء ومطاحن القمح وضرب المنازل والمدارس.[2]

ومن خلال تلك الخطة يمكن الاستنتاج أن المنظمات العسكرية الصهيونية نفذت عملياتها العسكرية لاحتلال الأرض الفلسطينية وطرد أهلها الأصليين، في إطار حرب شاملة هدفت لتدمير شامل للمجتمع العربي الفلسطيني كشرط لقيام دولة "يهودية نقية".

---

[1] – بابادجي رمضان وآخرون ، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1،1996،ص.24

[2] –سعيد تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882-1949)**، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة : الجامعة الإسلامية : كلية الآداب، 2013

ولقد هجرت إسرائيل ما يتراوح بين 750.000إلى 900.000 فلسطيني أي من 55% إلى66% من مجمل عدد السكان الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين نهاية العام 1948ومطلع عام1949، وفرّ معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى ما بات يعرف بالضفة الغربية ،وقطاع غزة ،وإلى الدول المجاورة .

وشكلت الأساليب والممارسات التي اتبعتها قوات الاحتلال الاسرائيلي أثناء حرب 1948 الدافع الرئيسي لتهجير الفلسطينيين من وطنهم ومن هذه الممارسات :

1- الحرب النفسية : أساليب الحرب النفسية التي اتبعتها الحركة الصهيونية آنذاك والتي تراوحت بين استخدام الأساليب العامة والمقصود منها تقويض ثقة السكان بأنفسهم وقياداتهم وتحطيم معنوياتهم ،مثل الحديث عن عدد الخسائر في الأرواح بين العرب ،والتحذير من انتشار الأوبئة ،وكانت تستخدم أسلوب الهمس ،أما الطرق الأكثر مباشرة تراوحت بين التهديد والوعيد ووضع قواعد لإخلاء البلد ،ووضع تسجيلات لبكاء وعويل وصراخ باللغات العربية ،وكذلك إذاعة تسجيلات لانفجارات شديدة عبر مكبرات الصوت ،إضافة إلى وضع الناس في ناقلات ورميهم في مناطق بعيدة وطردهم واطلاق الرصاص فوق رؤوسهم.[1]

2-الإرهاب الصهيوني : اتبع الاحتلال الإسرائيلي أساليب لتطهير الفلسطينيين عرقياً من بيوتهم ،ومن تلك الأساليب :القتل الجماعي بالمذابح المحسوبة ،فقد انقاد الشعب اليهودي للصهيونية المجرمة وشارك منفعلاً في أبشع مذابح اقترفت في هذا العصر ، والذي قصد منها كسر الروح المعنوية للفلسطينيين ودفعهم إلى الفرار "اللجوء"، ومن هذه المذابح :مذبحة دير ياسين في 9/ نيسان / أبريل1948، والتي بلغ عدد ضحاياها المئات من الشيوخ والنساء والأطفال ،إلا أنها لم تكن المجزرة الوحيدة ،فهناك مجزرتي

[1] – الأسباب التي أدت إلى عملية اللجوء، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية**، في : http://info.wafa.ps/

الدوايمة في قضاء الخليل ،ومذبحة اللد والتي كانتا من أكبر وأبشع المجازر ، والتي بلغ عددها حوالي 25 مجزرة .[1]

3- فقدان وانهيار الأمن : ويؤكد على ذلك جنرال انجليزي حيث قال بأن قضية اللاجئين وأسبابها ترتبت على أعمال "اليهود الوحشية "ويكذّب الإدعاءات الإسرائيلية بأن الفلسطينيين خرجوا بإرادتهم ومن تلقاء أنفسهم وليس عنوة ،ويقول بأن "العربي الذي يغادر أرضه راضياً كان من الواجب عليه أن يبيع بيته ، اذا كان يملك بيت ،أو يحمل أمتعته ،وأن يستعد لهذا الرحيل ، على الأقل ولكن أن يغادر بلده دون ان يحمل شيئاً ودون أن يعرف مصير عائلته ،فهذا غير معقول ،إن عربياً خرج من فلسطين في هذه الطريقة لم يغادرها راضياً ، إنما اليهود أجبروه على الخروج تحت وطأة الخوف والارهاب وعلى إثر المجازر والمذابح التي نفذوها في طول وعرض البلاد.[2]

4-هدم وتدمير البيوت وتخريب الممتلكات والتي تجلت في الخطة "د".

5- إصدار القوانين :فقد أصدر الاحتلال الاسرائيلي قوانين عدة ذات الصلة بحقوق المواطنة والجنسية ،كان لها الدور الكبير في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم ومن بين تلك القوانين ،قانون أملاك الغائبين الذي يقوم على استيلاء الاحتلال الاسرائيلي على ممتلكات الفلسطينيين.[3]

وبعد استعراض الأساليب التي استخدمتها قوات الاحتلال الاسرائيلي لتهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم ، ترى الدراسة أن هذه الأساليب هي الأسباب الأساسية والمباشرة وراء تشريد الفلسطينيين .

---

[1] – **أسباب لجوء اللاجئين الفلسطينيين** ،مركز المعلومات الفلسطيني ، في:
https://www.palestineremembered.com/

[2] – **أسباب لجوء اللاجئين الفلسطينيين** ،مركز المعلومات الفلسطيني، مرجع سابق

[3] – ليكس تاكنبرغ ،**مرجع سابق** ،ص.19

حيث ادعى الإسرائيليون دائماً أن ما حدث سنة 1948 تم بناءً على رغبة الفلسطينيين وحث الزعماء العرب لهم ، بينما كان الإسرائيليون يطالبونهم بالبقاء لكنهم اختاروا الرحيل و بذلك فقدوا حقهم في أرضهم .

هذا التفسير لما حدث في حرب 1948 متأصل في الدعاية الإسرائيلية والصهيونية ولكن هناك مجموعة من الدراسات التي تمكنت من ضحد هذه الإدعاءات بسهولة ، و معرفة الأسباب الحقيقية لنزوح و هجرة الفلسطينيين، وذلك من خلال الخطط و الاستراتيجيات التي استعملتها المنظمات و العصابات العسكرية الصهيونية و من خلال الإطلاع على الوثائق السرية للمخابرات الإسرائيلية التي أصبحت في متناول الجمهور بعد ثلاثين عام على تلك الأحداث ، وبرز ما يسمى بالتاريخ التصحيحي و من أبرز المؤرخين التصحيحيين : المؤرخ الإسرائيلي **Benny "Morris"** والذي أورد في دراسة له بعنوان :" The birth of Palestinian Refugee problem(1947-1949)"، تفصيلات لهجرة اللاجئين الفلسطينيين الجماعية.

وأوجز كذلك "الكونت برنادوت" وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين أسباب الهجرة الجماعية على النحو التالي :

" جاءت هجرة عرب فلسطين الجماعية نتيجة الهلع الذي سببه القتال في مناطقهم ، والشائعات المتعلقة بأعمال الإرهاب وطرد حقيقية أو مزعومة" .[1]

وإجمالاً يمكن حصر و إرجاع أسباب اللجوء عموماً إلى سببين أساسيين هما :

أولاً : العدوان الخارجي والاحتلال أو حروب الاستقلال والتحرر التي صنعتها الشعوب ضد الاستعمار .

[1] – **المرجع نفسه** ،ص.20

ثانياً : لجوء ناتج عن صراعات و نزاعات و حروب داخلية لأسباب عرقية ،و طائفية ، وعقائدية مما يدفع الأفراد للفرار، والهروب من الوطن .

وفي الحالة الفلسطينية نجد أن أسباب اللجوء تتمثل في السببين أعلاه .

بالتالي نستخلص أن لا شك فيه أن خروج الفلسطينيين من أرضهم كان عملية مخططاً لها ،وتم تنفيذها بموافقة و إشراف أعلى مستويات القيادة الصهيونية.

وفي ظل تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ،كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم138،بتاريخ 14أيار 1948 لجنة مؤلفة من : الولايات المتحدة الأمريكية ،والاتحاد السوفييتي، وفرنسا ،وبريطانيا ،والصين لاختيار وسيط دولي لفلسطين يعهد إليه إيجاد حل لقضية فلسطين من خلال استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين .

وطلبت الجمعية العامة من الوسيط المقترح أن يرفع تقارير شهرية عن تقدم مهمته أو كلما رأى ذلك ضرورياً إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لرفعها إلى أعضاء الأمم المتحدة.[1]

وقد أوصت اللجنة باتفاق أعضائها بالكونت برنادوت السويدي ليقوم بهذه المهمة ،وفي 20 نيسان 1948 صدر قرار مجلس الأمن بتعيينه .[2]

[1] – مشروع برنادوت ، **دائرة شؤون اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية** ،أغسطس 2018 ،في : http://plord.ps/

[2] –عبد الهادي مهدي ، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)** ،بيروت :منشورات المكتبة العصرية ،ط.1،1975، ص122

وتمكن الكونت برنادوت بعد مساعٍ بين الجانبين العربي واليهودي من الدعوة إلى مفاوضات بينهما ،و في نهاية عام 1948 ،بدأت المفاوضات بين الطرفين في جزيرة رودوس اليونانية .

وبعد اتصالات مكثفة بين الجانبين توصل الكونت برنادوت إلى مجموعة من المقترحات حول مستقبل الأوضاع في فلسطين وفي 27/حزيران يونيو/1948 ،قدم الكونت برنادوت مقترحاته التالية :

- ينشأ في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني في عام 1922بما فيها إمارة شرق الأردن ، إتحاد من عضويين أحدهما عربي و الآخر يهودي ،وبذلك نجد موافقة الطرفين اللذين يعنيهما الأمر على دراسة الإقتراح .
- تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على أساس ما يعرضه الوسيط من مقترحاته .
- يعمل الإتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة و إدارة المنشآت المشتركة .
- سكان فلسطين الذين غادروا بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم لهم حق العودة إلى بلادهم دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم .
- تكون الهجرة إلى أراضي كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على إستيعاب المهاجرين.[1]

رفضت مقترحات "برنادوت" من قبل جميع الأطراف ، خاصة من قبل العرب حيث لم تكن هذه المقترحات حلاً للقضية إنما اتفاقيات عسكرية أساسها وقف إطلاق النار ، لكن كان الرفض اليهودي أعنف رغم أنهم دخلاء على فلسطين ، حيث قامت عصابة "شتيرن" الإرهابية باغتيال الوسيط الدولي الكونت "برنادوت" في تاريخ 1947/9/17.[2]

[1] – **المرجع نفسه** ،ص ص.24-23

[2] – مشروع برنادوت ،**مرجع سابق**

ولم تقتصر أعمال العنف على اغتيال الوسيط الدولي ، إنما قامت بإحتلال أراضي خارج نطاق ما جاء به القرار 181 تطبيقاً للمقولة التي لطالما احتجت بها إسرائيل ، "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[1]

وفي تاريخ 11 ديسمبر 1948" تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194الدورة الثالثة الذي تقرر فيه وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم العيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ،وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والعدالة ، ويعوض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة .[2]

د- مرحلة حرب عام 1967 :

شنت إسرائيل أثناء حرب عام 1967 هجوم مباغتاً على كل من مصر، والأردن و سوريا ، حيث كانت تطور خططها التي تهدف للسيطرة على ما تبقى من أرض فلسطين ، وقامت بإحتلال الضفة الغربية التي كانت تخضع للحكم الأردني بما فيها شرق القدس، وقطاع غزة الذي كان يخضع للإدارة المصرية منذ عام 1948 ، و لم تنفك إسرائيل تعد العدة و تتخذ التحضيرات اللازمة لفرض الحكم العسكري فيها منذ عام 1963 ،وبعد أن وضعت حرب 1967 أوزارها كانت إسرائيل قد احتلت الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس و قطاع غزة ، بالإضافة إلى مرتفعات الجولان في سوريا وشبه جزيرة سيناء في مصر ، وتسببت إسرائيل في تهجير ثلث السكان الفلسطينيين

---

[1] – نجوى حساوي ،**مرجع سابق** ،ص.155.

[2] – **القرار 194، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين** "**الأونروا**" ، في : https://www.unrwa.org/

من تلك المناطق خلال الحرب ، نصف هؤلاء كانوا من اللاجئين الذين سبقوا أن هاجروا عام 1948 و بينما هاجر مجموعة حوالي 240.000 ألف مواطن فلسطيني من ديارهم في الضفة الغربية ،وقطاع غزة للمرة الأولى في حياتهم ولجأ ما يقارب 95% منهم إلى الأردن ،وسوريا ،ومصر .

واستولت إسرائيل على مساحة 849 كيلو متر مربع من الأراضي الفلسطينية بما فيها 400 كيلو متر مربع كانت تعود ملكيتها للفلسطينيين الذين هجروا من الضفة الغربية و قطاع غزة خلال أيام الحرب.

وظهر مصطلح النازحون للتمييز بين المهجّرين الفلسطينيين عام 1948 و المهجرين عام 1967 وقد جري تقسيم النازحين إلى 5 فئات رسمية هي :

- فئة نزحت مع بدء العملة العسكرية في حرب حزيران1967.
- فئة الأشخاص الذين كانوا أثناء وقوع الحرب خارج مكان إقامتهم (الضفة الغربية و قطاع غزة و القدس) ، وحالة وقوع الحرب دون تمكنهم من العودة لوطنهم .
- فئة الأشخاص الذين يحملون الهوية الإسرائيلية خرجوا بتصريح انتهت مدته دون أن يتمكنوا من العودة .
- فئة الأشخاص الذين أبعدوا قسراً بحجج أمنية .
- أما الفئة الأخيرة و هي التي تشمل نسل الفئات الأربعة السابقة .[1]

وأدى نزوح اللاجئين على الأردن بعد حرب 1967 إلى إزدياد قوة المنظمات الفلسطينية ، لكن سرعان ما تصاعد الأمر لمواجهة مع الحكومة الأردنية أجبر على أثرها الكثير من الهجرة مرة أخرى إلى لبنان، ومقتل العديد من المقاومة التي كانت

[1] –عمر شلايل، اللاجئون ، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** ، 2005، في : http://info.wafa.ps/

متواجدة في الأردن ، و منذ أواسط السبعينات و أواخرها أصبح لبنان مركز للصراع في الشرق الأوسط من خلال الحرب الأهلية ، حيث في عام 1975 حتى عام 1991 شرعت إسرائيل في مهاجمة مخيمات اللاجئين للرد على غارات الفدائيين الفلسطينيين داخل أراضيها ، وفي آذار 1978 قامت القوات الإسرائيلية بإجتياح لبنان و انتهى في حزيران 1979 مع إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة(اليونيفيل) ، و في عام 1982 كان هناك إجتياح إسرائيلي ثان استمر لعدة أشهر وقعت فيه مجزرتي "صبرا وشاتيلا" التي ذهب ضحيتها فئات من المدنيين الفلسطينيين، وذلك على أيدي الميليشيات المسيحية اللبنانية بمساعدة القوات الإسرائيلية ،وأدى استمرار الحرب الأهلية في لبنان إلى نزوح جماعي لأعداد كثيرة من اللاجئين الفلسطينيين و اللبنانيين، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها ، ويقدر عدد الفلسطينيين الذين غادروا لبنان خلال الحرب الأهلية أكثر من 100.000 ألف شخص ، و في حرب الخليج هاجر نحو 400.000 ألف فلسطيني من الكويت على إثر الغزو العراقي لها و في عام 1990،1991.

أما في صيف عام1995 أعلنت ليبيا كرد فعل من العقيد معمر القذافي على اتفاق أوسلو أن على جميع الفلسطينيين المقيمين في ليبيا مغادرة البلاد حيث كان عددهم 30.000ألف فلسطيني .

وما يمكن استنتاجه مما سبق ذكره أن وضع اللاجئين الفلسطينيين لم يستقر حتى في البلدان التي لجأوا إليها.

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين

أولاً: نشأة المخيمات الفلسطينية و مراحل تطورها :

تعرض الشعب الفلسطيني بعد حرب 1948 ،وحرب عام 1967 للقمع والتهجير فظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين تشردوا في مناطق داخل فلسطين و خارجها ،وعاشوا في تجمعات عرفت بالمخيمات، والتي عانى فيها اللاجئ الفلسطيني أوضاعاً سياسية، واقتصادية ،واجتماعية صعبة للغاية ، حُرم من أبسط حقوقه في السكن والغذاء، والصحة ،وأنشأت تلك المخيمات بعد هزيمة عام 1948 وهي التي عاش فيها اللاجئون الذين هجروا من مدنهم و قراهم ،والتي يبلغ عددها 56 مخيم وكذلك المخيمات التي أنشأت بعد حرب عام 1967، والتي سكنها النازحون الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن أصبحت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

وعلى الرغم من الأوضاع السيئة التي عانى منها اللاجئ الفلسطيني في المخيم إلا أنها جعلت المخيم رمزاً للمقاومة والصمود ورمز للثورة والإنتفاضة على العدو، وأبقت اللاجئ الفلسطيني في مواجهة مستمرة مع سياسات الاحتلال الإسرائيلي .

وهناك مجموعة من المؤسسات التي ساعدت اللاجئين ليستقروا في المخيمات و قامت بتقديم المساعدات الإغاثية لهم ،ووفرت لهم إحتياجاتهم الأساسية من : الغذاء ،الصحة ،الملابس ومن هذه المؤسسات : مؤسسة "الكويكرز"* ،والصليب الأحمر.

و تعد مخيمات اللاجئين الشاهد الوحيد على ما لحق بالفلسطيني بعد حرب 1948 حيث تعتبر المخيمات ساحة إشتباك يومي مع المحتل الغاصب، وساحة إشتباك يومي مع ظروف المعاناة القاسية.

---

[1] – أبو عودة محمد ، **مرجع سابق** ، ص.31

* **الكويكرز** : جمعية الأصدقاء الأمريكيين : جمعية قامت بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ،بعد تهجيرهم ،حيث وفرت لهم الخيام وقدمت لهم المساعدات حتى تشكيل وكالة الغوث الدولية .

و عرفت الأونروا المخيم : هو قطعة من الأرض تم وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين، وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم .

فالأراضي التي أنشئت المخيمات فوقها هي أراضي حكومية أو أراضي استأجرتها الحكومة المضيفة من أصحابها الأصليين ، بالتالي اللاجئين في المخيمات لا يملكون الأرض التي بني عليها سكنهم إلا أنه لديهم حق الإنتفاع في الأرض للغايات السكنية.[1]

و يعيش ثلث اللاجئين المسجلين لدى الأونروا فقط ،أي 1.3 مليون لاجئ في 59 مخيم معترف به رسمياً من قبل الأونروا .

و في عام 1948 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 212 لمساعدة لاجئي فلسطين، والذي نص على اعتماد مبالغ إضافية لأعمال الإغاثة وبإنشاء صندوق خاص تدفع فيه المساهمات، وتكون حساباته مستقلة، وكذلك دعوة الأمين العام في اتخاذ التدابير اللازمة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، والتي تولت تنسيق أعمال الإغاثة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والكويكرز.[2]حيث قامت بتزويد اللاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم بالخيام ،وأصبحت الخيمة والمخيم تعريف وعنوان لتلك الأراضي التي استلمتها فيما بعد وكالة الغوث الدولية في عام 1950 ،حيث أن تاريخ نشأة المخيم بالنسبة للوكالة يرجع إلى1/أيار/1950.

---

[1] – اللاجئين الفلسطينيين ، **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا** ، في :
https://www.unrwa.org/

[2] –فيصل رضوان ، **دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،القدس:جامعة القدس،2011،ص.14

ومر تأسيس مخيمات اللاجئين داخل فلسطين وخارجها بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : مخيمات تأسست عقب حرب 1948 والتي أنشأت بمبادرة من لجان الإغاثة الدولية التي تواجدت في غزة مثل : جمعية الكويكرز ، والصليب الأحمر، ثم أشرفت الأونروا عليها .

المرحلة الثانية : مخيمات تأسست عقب حرب 1967وعرفت بمخيمات الطوارئ والتي تأسست للنازحين في سوريا ، والأردن ،ولبنان ، حيث تم إنشاء 3 مخيمات في سوريا ، و9 في الأردن.

وعبر أزيد من سبعين عام من النكبة الفلسطينية عانى اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات من الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية الصعبة والتي تمثلت في الفقر، والكثافة السكانية ، والبنية التحتية غير الملائمة كالشوارع ،والصرف الصحي وغيرها من المشاكل.

ومع تولي وكالة الغوث الدولية المخيمات الفلسطينية ، ساعدت اللاجئين للحصول على حياة أفضل وذلك من خلال توفير الغرف المبنية بدلاً من الخيام وتوفير الخدمات والمعونات من خلال مكتب تديره في كل مخيم يقوم السكان بالرجوع إليه لغايات تحديث بياناتهم أو لغايات طرح القضايا التي تخص خدمات الوكالة مع مدير ذلك المكتب الذي يقوم بدوره بإحالة القضايا التي تهم اللاجئين ، وإحالة إلتماساتهم إلى إدارة الوكالة في المنطقة التي يقع فيها ذلك المخيم.[1]

[1] – اللاجئون الفلسطينيون ، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، **مرجع سابق**

ثانياً: توزيع الفلسطينيين على المخيمات في الوطن والشتات وأوضاعهم فيه :

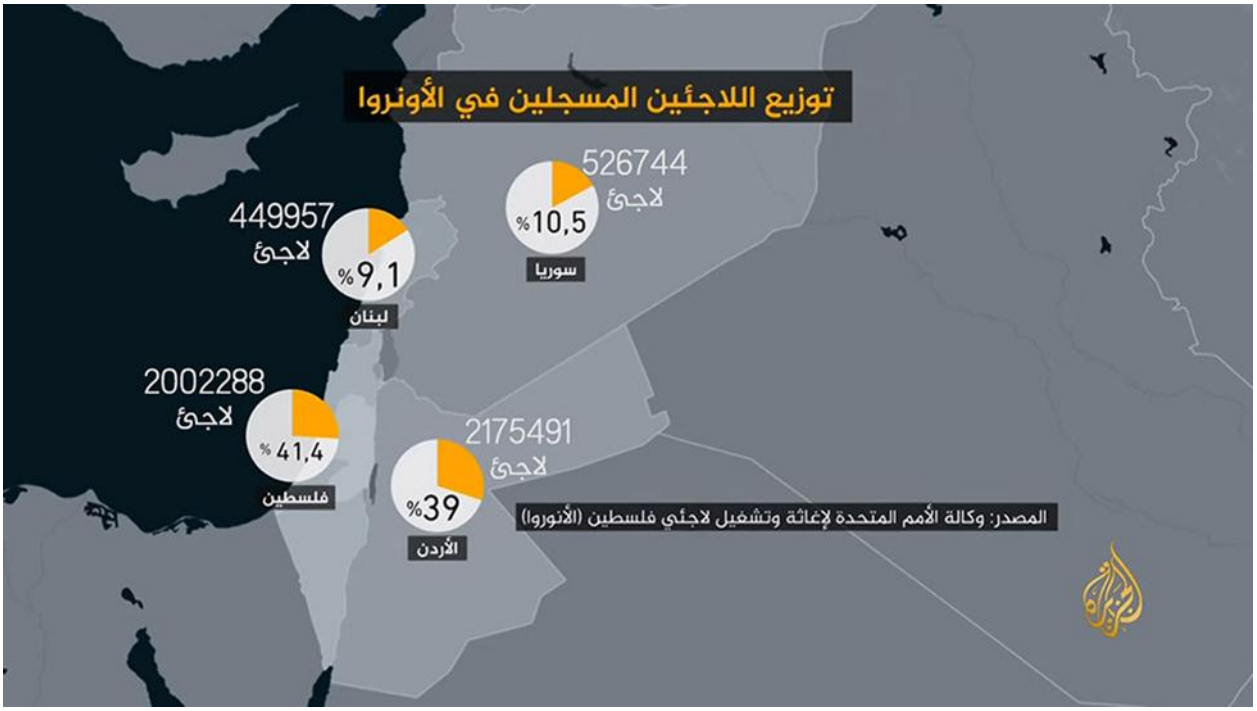

المصدر : https://www.aljazeera.net/Trump-and-Palestinian-

تختلف أعداد اللاجئين الذين يقيمون في المخيمات من منطقة إلى أخرى ، وأعلى نسبة من اللاجئين هم سكان المخيمات الموجودة في قطاع غزة ،حيث يسكنها حوالي أكثر من نصف اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ، وأقل نسبة لاجئين هم سكان المخيمات الموجودة في الأردن ويمثلون 16% من اللاجئين ، ويعد مخيم جباليا من أكبر المخيمات في قطاع غزة التي يسكن بها اللاجئين .

ويتواجد 65% من لاجئي عام 1948داخل حدود فلسطين التاريخية التي لم تكن تحت الحكم الإسرائيلي (الضفة الغربية / قطاع غزة) إبان النكبة ،في حين تم تهجير ال35% المتبقية إلى الدول العربية المجاورة (سوريا، والأردن، ولبنان، ومصر) ولجأت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب 1967 إلى البلدان المجاورة ،95% تم تهجيرهم إلى الأردن ،

والبعض إلى سوريا ، ولبنان، ومصر، وتشير تقديرات الأونروا أن نصف اللاجئين الذين أجبروا على الخروج من الأراضي المحتلة في الأصل هم لاجئي عام1948.[1]

ويتواجد 89% من فلسطيني الخارج في بلدان عربية ،ويتركز اللجوء في المناطق المحيطة بفلسطين خصوصاً في الأردن ، وسوريا ، ولبنان ،وهذا يدل على أنهم ما زالوا متمسكين بحق العودة ، ويخضع اللاجئون للتشريعات المحلية النافذة في دول اللجوء والتي تتراوح بين منحهم الجنسية كما في الأردن ،وإلى إفادتهم من بعض حقوقهم كما في سوريا ، ولبنان .[2]

وارتبط الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني في الدول العربية بتصرفات ومواقف القادة الفلسطينيين تجاه قضية اللاجئين إلى طغيان المواقف السياسية على حقوق اللاجئين الفلسطينيين ، الأمر الذي دفع الدول العربية بتاريخ1965/9/11 إلى تبني بروتوكول "كازابلانكا" لتوسيع إطار حقوق اللاجئين في الدول المضيفة [3]، حيث تم تبينه من قبل مجلس وزراء الخارجية العرب للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ،وهي وثيقة إقليمية تتطلب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطني الدول العربية التي يعيشون فيها فيما يتعلق بالتوظيف ،والتشغيل ، والحق في مغادرة إقليم الدولة التي يعيشون فيها والرجوع إليه والحرية في التنقل ما بين الدول العربية ،وإصدار وثائق السفر وتجديدها ،وحرية الإقامة والعمل ،ولم تصادق كل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية على البروتوكول ، فصادقت الكويت ولبنان وليبيا عليه مع

---

[1] - . بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **سد فجوات الحماية الدولية (الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين)**،رام الله : مؤسسة الأيام للطباعة ،ط.1،2009،ص.19

[2] –نجوى حساوي،**مرجع سابق** ،ص.174

[3] – **المرجع نفسه** ،ص.176

تضمينه تحفظات ، أما المملكة العربية السعودية، والمغرب ،وتونس لم توقع عليه.[1]

وفيما يلي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات خارج حدود فلسطين (الدول العربية المضيفة) وداخلها :

أولاً: مخيمات اللاجئين في سوريا :

بلغ عدد الفلسطينيين في سوريا وفق سجلات الأونروا لعام 2019،693.143، موزعين على 9 مخيمات ، وتشير الأونروا إلى أنه تم تهجير نحو مائة ألف خارج سوريا خلال الأزمة السورية [2]، وبالرغم من أن أكبر تجمع فلسطيني موجود في مخيم اليرموك كان يقيم فيه نحو 160ألف لاجئ ،إلا أن الأونروا لا تعده مخيماً رسمياً مع أنها تقدم خدماتها له.

ومنحت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين حقوق المواطنة العادية ، ماعدا الحقوق السياسية ، فلم تمنحهم الجنسية السورية ،واكتفت بمنحهم وثائق سفر ،كما لم تمنحهم حق الترشح في الانتخابات ، ويعيش بشكل عام اللاجئ الفلسطيني في سوريا في ظروف حياتية مشابهة لتلك التي يعيشها السوريون .

ويمكن اعتبار القانون رقم 260 الصادر في :1965/7/10 الأساس الناظم للأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سوريا ، وينص على ما يلي :"يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة ، وبحقوق التوظيف ، والعمل والتجارة ، وخدمة العلم ، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.[1]

---

[1] – بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **مرجع سابق** ،ص.16

[2] – الأونروا بالأرقام ،في : https://www.unrwa.org/

[1] –محسن صالح ،ورقة عمل :" أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي" ،**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ،سبتمبر2015 ، ص.18

وترجع أصول غالبية الذين لجأوا إلى سوريا إلى الجزء الشمالي من فلسطين وخاصة من مدينتي حيفا ويافا وصفد ، وفي عام 1967فرّ ما يزيد عن 100.000لاجئ من مرتفعات الجولان ، عندما احتلت إسرائيل الجولان ، كذلك لجأ آلاف اللاجئين إلى سوريا في أعقاب الحرب الأهلية في لبنان عام1982.

ومع اندلاع الأزمة السورية في عان 2011 كان عدد اللاجئين في البلاد قد ارتفع إلى ما يزيد على 500.000 لاجئ يمثلون حوالي 3% من مجمل عدد السكان في سوريا[2]، وحتى عام 2015 تعرض أكثر من 60% من اللاجئين في سوريا إلى التهجير القسري إلى مناطق مختلفة داخل البلاد وخارجها نتيجة للأزمة الراهنة التي تعصف بها .[3]

وعانى مخيم اليرموك بالأخص من سوء الأوضاع التي تمثلت في عدم توفر أدنى مقومات الحياة من وقود ، كهرباء ،اتصالات، استشفاء ، وأعلنت الأونروا أن نحو 90% من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بحاجة للمساعدة العاجلة ، وقدرت الوكالة أن نحو 280.000 لاجئ باتوا مهجرين داخل الأراضي السورية ،وأكثر من مئة ألف لاجئ فلسطيني لجأ إلى خارج سوريا ، وبلغ عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة الصراع القائم لغاية عام2015 ،نحو2820 ضحية فلسطينية موثقة إلى جانب عدد من غير الموثقين.[4]

ثانياً: مخيمات اللاجئين في الأردن:

يعد توحيد الضفتين الشرقية والغربية سنة 1950 ، وما نجم عنه آنذاك من نشأة المملكة الأردنية الهاشمية الجديدة ، أصبح الفلسطينيون يشكلون نصف سكان المملكة تقريباً ، ونتيجة توحيد قوانين المملكة اعتبر اللاجئون الفلسطينيون مواطنين

[2] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص.199

[3] - Unrwa ,where we work –syria :camp profiles ,july 2014 : https://www.unrwa.org/careers/duty-stations-syria

[4]- Unrwa ,Syria crisis : https://www.unrwa.org/countries/syria

أردنيين ، لكن لم تتضح طبيعة الشروط التي اكتسب بموجبها الفلسطينيون المواطنة الأردنية ، إلا مع سريان مفعول قانون الجنسية الأردني سنة 1954 الذي لم يمنح الفلسطينيين الذين أقاموا لاحقاً في الأردن المواطنة تلقائياً كاللاجئين من قطاع غزة سنة 1967أو بعدها مباشرة ، كذلك لا يسمح لهم رسمياً بالعمل.

وفي عام 1988 تخلى الملك حسين عن السيادة على الضفة الغربية واستجاب لرغبة الشعب الفلسطيني في الإنفصال ، لكن تمتع الفلسطينيون بحق إستعمالهم لجوازات السفر الأردنية ، حيث في مؤتمر صحافي عقد في 7 أغسطس 1987 قال الملك حسين:" أن بالنسبة للفلسطينيين من الضفة الغربية الحاملين لجوازات السفر الأردنية و الذين يشكلون 60% من مجموع الشعب الأردني أن جوازات السفر ستبقى حتى يأتي اليوم المؤجل الذي تقوم فيه الدولة الفلسطينية المستقلة ،وبعد ذلك فسيكون للفلسطينيين المقيمين على أرض وطنهم جوازات السفر الخاصة بهم، تمثلهم كمواطنين للدولة الفلسطينية المستقلة". [1]

ومع إنشاء منظمة التحرير سنة 1964 و التي أصبحت الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني ظهرت إشكالية التمثيل الرسمي للفلسطينيين مما أثرت على علاقة النظام الحاكم مع من يمثل الفلسطينيين المتواجدين في الأردن و الضفة الغربية.

وأثرت أحداث أيلول /سبتمبر 1970على طريقة تعامل النظام الحاكم في الأردن مع الفلسطينيين ،حيث اندلعت المعارك بين الطرفين و أدت إلى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن .[2]

[1] – ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ،ص ص189–187

[2] – صالح محسن، **مرجع سابق** ،ص ص. 18–17

ويبلغ عدد الفلسطينيين في الأردن وفق سجلات الأونروا لعام 2019 ،2.376.498 مليون لاجئ موزعين على 10مخيمات بنسبة 17.3 للأشخاص المسجلين في المخيمات إلى تعداد الأشخاص المسجلين.[1]وقد شيدت 4 مخيمات في الضفة الشرقية لنهر الأردن بعد الحرب الإسرائيلية في عام 1948، وستة مخيمات بعد حرب1967.

وتمكن اللاجئ الفلسطيني من ممارسة حقوقه في الإقامة ، العمل ، الإنتخاب ، الترشيح ، البرلمان ، المشاركة في الحكم ، وتسلم عدد من الفلسطينيين رئاسة الوزراء مثل : سمير الرفاعي ، سليمان النابلسي.[2]

وفي دراسة أعدت من مؤسسة"fafo"حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن لعام 2011 . أظهرت الدراسة أن حوالي 40%من سكان المخيمات دون سن 15 سنة من العمر ، في حين بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر حوالي 4%، كما بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات 5.1 فرداً، وبلغت نسبة الأمية 15سنة فأكثر 8.6%[3] .

ثالثاً: مخيمات اللاجئين في لبنان :

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان تحت ظروف شديدة القسوة ، فالحكومة اللبنانية منذ عام 1948 منعت استيعاب الفلسطينيون، واتبعت سياسية التمييز ضدهم بحجة أنهم يشكلون مصدر تهديد للتوازن بين المسلمين ، المسيحيين و للاستقرار السياسي و الاجتماعي[4]. ونتيجة لذلك لم يتمكن اللاجئون من الحصول على الجنسية

[1] – الأونروا بالأرقام ، **مرجع سابق** ،في : https://www.unrwa.org/

[2] – صالح محسن ،**مرجع سابق** ، ص.17

[3] – مركز الإحصاء الفلسطيني ،في : http://www.pcbs.gov.ps/

[4] – ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ،ص.193

وتم معاملتهم معاملة الأجانب ، وذلك فقط فيما يتعلق باللاجئين عام 1948 ، أما الذين وصلوا لبنان بعد ذلك فلا يحق لهم الإقامة ،وتعتبر إقامتهم غير شرعية.

وتتعامل السلطات اللبنانية واللبنانيون بشكل عام بحساسية اتجاه احتمالية توطين اللاجئين الفلسطينيون في لبنان ،وهناك ما يشبه الإجماع على رفض التوطين . وقد تم إدراج رفض التوطين في اتفاق الطائف الموقع في 1989، ثم أدخل في مقدمة الدستور اللبناني التي تضمنت نصاً يقول بأن :"لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين " ولعب كذلك البعد الطائفي دوراً في رفض التوطين ، واستخدمت قضيتهم كأداة لخدمة طائفة معينة أو كجزء من لعبة التحالفات السياسية حيث تمثل الطائفة المسيحية أشد الطوائف اعتراضاً على توطين الفلسطينيين ، على الرغم من أنهم لم يعترضوا على عمليات التجنيس الواسعة خاصة للأغنياء الفلسطينيين المسحيين و ذلك أثناء رئاسة كميل شمعون (1985-1952)للمحافظة على التوازن بين المسيحيين و المسلمين في البلد حيث تم إعطاء الجنسية اللبنانية لنحو 15 ألف لاجئ فلسطيني معظمهم من المسيحيين و في 1994/2/6 صدر مرسوم يعطي الجنسية اللبنانية للمسلمين الشيعة في القرى السبع ،وتجنيس ما بين 4-3 آلاف من عرب الغوارنة و معظمهم من المسلمين السنة .[1]

ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشكلات خاصة ، فليس لديهم أي حقوق اجتماعية و مدنية و ليس بإمكانهم الإستفادة من المرافق الصحية و التعليمية العامة إلا بالقدر البسيط ، و لا يمكنهم استخدام المرافق الاجتماعية العامة ويعول الأغلبية على الأونروا بالكامل بوصفها المصدر الوحيد للتعليم ،والصحة ،والإغاثة والخدمات الإجتماعية ، ويحظر القانون على لاجئي فلسطين بوصفهم أجانب، العمل في أزيد من70حرفة، ومع قرار وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان عام 2019 و

[1] – صالح محسن ،**مرجع سابق** ،ص ص 23-22

الممثل في مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية ، منح أصحاب المؤسسات مهلة لتسوية أوضاع عمالهم غير اللبنانيين، ويستهدف على وجه التهديد اللاجئين الفلسطينيين كذلك عمل على إغلاق مؤسسات و منشآت فلسطينية لا تتوافر على التصاريح اللازمة للعمل.[1]

وحسب تقرير أعده مجلس جنيف للحقوق و العدالة على الأوضاع الصعبة التي يعيشها هؤلاء اللاجئين في ظل تلك الفراغات القانونية، وغياب الحماية لحقوقهم، لم تكتفِ السلطات اللبنانية على وضع حدود على الحقوق المدنية للاجئين بل اتخذت قرارات جديدة جعلت هذه الحقوق تتآكل بإستمرار ، حيث مرت المخيمات الفلسطينية في عام 2019 بأوضاع أمنية ، وإقتصادية وإنسانية صعبة ، لاسيما مع تشديد الإجراءات على مداخل مخيم عين الحلوة ،وتشديد الحصار الأمني على سكان المخيمات بشكل عام.[2]

وأدت تلك السياسات إلى خروج آلاف الفلسطينيين في لبنان إلى بلدان الخليج و الدول الغربية، وتشير تقديرات الأونروا 2019 إلى وجود533.885 ألف لاجئ فلسطيني موزعين على 12 مخيم .[3]

رابعاً: مخيمات اللاجئين في قطاع غزة :

نشأ في غزة مجموعة من المخيمات لإيواء اللاجئين الذين شردوا من ديارهم عام 1948 ،والتي وصل عددها إلى 8 مخيمات انتشروا في أراضي القطاع ، وعانى فيها اللاجئون من الأوضاع المعيشية السيئة التي كانت تسود المخيم ،خاصة أن جلّ

---

[1]- Amena Elashkar Palestinian refugees in Lebanon denounce new 'inhumane' work restrictions,middle east eye,july2019: https://www.middleeasteye.net/

[2] – انظر :

https://genevacouncil.com/2019/01/29/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%8/6-2/

[3] – الأونروا بالأرقام ، **مرجع سابق** ،في : /https://www.unrwa.org

هؤلاء المهاجرين خرجوا من ديارهم دون أخذ أي شيء من ممتلكاتهم وذلك بسبب اعتقادهم أنهم سيعودوا إلى مدنهم و قراهم بعد فترة قصيرة ، وانعكس ذلك سلباً على نمط حياتهم و معيشتهم اليومية في المخيمات ، فالأعداد الكبيرة و المتزايدة من المهجرين أدت إلى ازدياد الضغط السكاني ، وسوء وتدني مستوى كافة الخدمات داخل المخيم .

ووصل قطاع غزة في عام 1948 حوال 800 ألف لاجئ ،والتي كان يقطنه آنذاك 80 ألف نسمة فقط على مساحة 360 كم مربع[1]. فتحول القطاع إلى واحد من أكثر مناطق اللجوء فقراً ،وكثافة ، فحسب إحصائيات الأونروا لعام 2019بلغ عدد اللاجئون المسجلون لدى مخيمات الأونروا في قطاع غزة حوالي593.990 لاجئ من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا و الذين يبلغ عددهم 1.750.295 لاجئ موزعين على ثمانية مخيمات : " دير البلح ، جباليا ، النصيرات ، الشاطئ ، البريج ، خانيونس ، المغازي ، رفح "،و موزعة على القطاع من شماله إلى جنوبه ،وحسب الإحصائيات فإن أعلى نسبة من اللاجئين هم سكان المخيمات الموجودة في قطاع غزة التي نشأت أغلبها في عام 1948 ما عدا مخيم الشاطئ الذي نشأ في عام1951.

وحسب دراسة لمؤسسة "فافو" النرويجية "أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة تتدهور تدريجياً حيث إن 62% من الأسر الفلسطينية أفادوا بتدهور أوضاعهم و يرجع ذلك إلى الانقسام الحاصل في قطاع غزة، والخلاف الداخلي ، على الرغم من استمرارية المساعدات الغذائية المقدمة من وكالة الغوث لكن الأوضاع أصعب في مخيمات اللاجئين[2].

---

[1] – سعيد سلامة ،**اللاجئون الفلسطينيون (قرارات –معاهدات – واتفاقيات)**،رام الله :دائرة شؤون اللاجئين الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ،2007،ص.23.

[2] – انظرإلى:http://www.safsaf.org/03-2008/news/fafo.htm

وحسب تقرير إحصائي للإدارة العامة للمخيمات الفلسطينية أن ما يقارب من نصف مليون لاجئ من لاجئي القطاع يعيشون في مخيمات و يعانون من الفقر المدقع وغير قادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس .[1]

وتقدم الأونروا خدماتها للاجئين الذين يقيمون في مناطق عملياتها و الذين هم مسجلون لديها ،وذرية اللاجئين الأصليين، والذين يقدر عددهم نحو 75% من اللاجئين المتواجدون فعلياً في القطاع .

وتتنوع خدمات الأونروا ما بين التعليم، والصحة ،وخدمات الإغاثة، والخدمات الاجتماعية .

خامساً : مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية :

يبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية حوالي 1.047.990 لاجئ حسب إحصائيات الأونروا 2019 منهم 256.758 لاجئ مسجل في مخيمات الأونروا [2]، و هي 19مخيم (عسكر، الفارعة ، نور شمس ، طولكرم ، قلنديا ، الدهشة ، عايدة ، بيت جبرين ، الغوار ، العروب ، عقبة جبر ، عين السلطان ، عين بيت الماء ، جنين ، بلاطة ،الأمعري، دير عمار ، شعفاط ، الجلزون) .

هذا بالإضافة إلى المخيمات غير المعترف بها رسمياً من قبل وكالة الغوث الدولية ، حيث يبلغ العدد الأكبر من المخيمات في مناطق عمليات الأونروا الخمس في الضفة الغربية، وعدد سكان أكبر مخيم (بلاطة) في الضفة الغربية يساوي أصغر مخيم في قطاع غزة .

[1] – انظر إلى :http://www.pead.ps/article/

[2] – الأونروا بالأرقام ، **مرجع سابق** ،في : https://www.unrwa.org/

وبعد اتفاقية أوسلو وما تبعها من ترتيبات فلسطينية إسرائيلية أصبحت مخيمات اللاجئين تحت مناطق سيطرة مختلفة، وبقي مخيم شعفاط خاضع لسلطة بلدية القدس أما مخيم قلنديا يخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة ، أما مخيمات دير عمار ،والجلزون و الغوار، والعروب ،والفارعة، ونور شمس كانت ضمن السيطرة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة ، وباقي المخيمات وقعت تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة ليصبح عدد المخيمات الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية ثلاثة عشر مخيماً بعد إضافة مخيمي الفارعة ونور شمس للسيطرة الفلسطينية الكاملة و بطبيعة الحال لم تبقى المخيمات تحت تلك التقسيمات بعد انتفاضة الأقصى عام 2002 ، وتتلقى جميع المخيمات خدماتها بالتنسيق مع المجالس القروية أو البلدية القريبة منها بالإضافة لبعض الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث في الجانب الصحي أو التعليمي. [1]

ثالثاً: قراءة إحصائية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين (1948-2019)

بلغ عدد السكان في فلسطين عام 1914 نحو 960 ألف نسمة ، وشكلت نسبة اليهود في تلك الفترة حوالي8% من إجمالي نسبة السكان فيها ،وفي عام 1948 بلغ عدد الفلسطينيون حوالي 1,4 مليون من أصل العدد الإجمالي لسكان فلسطين التاريخية الذي بلغ 2 مليون شخص ، وتم تشريد خلال أحداث نكبة فلسطين 1948 أكثر من 800 ألف فلسطيني كانوا يقيمون في1.300 قرية ومدينة فلسطينية.

وقد صدرت عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لحرب عام1948 من مصادر مختلفة ،ووفق لتقديرات الأمم المتحدة لعام 1950، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 957 ألف لاجئ.

[1] -أديب زيادة ، **دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية** ، القدس : مركز العودة الفلسطيني ،2010

وتشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام2019, ،ومطلع عام 2020، نحو 13,350 مليون نسمة ،نصفهم يعيشون في الشتات ،والنصف الآخر أي 6,637 ملايين نسمة وبنسبة 49.7% يقيمون في فلسطين التاريخية ،ويتوزعون على نحو 1.597 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة1948، ونحو 5.04 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3,02 ملايين في الضفة الغربية ، و2.02 مليون في قطاع غزة [1].

أما في الأردن ، فيقدر عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2019، بنحو 4.29 مليون نسمة ، يشكلون نحو32.1% من الفلسطينيين في العالم ، ونحو 63.9% من فلسطيني الشتات ،وغالبيتهم يحملون الجنسية الأردنية ، أما يقدر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية نحو 1.696 مليون نسمة ،ويشكلون ما نسبة 12.2% من مجموع الفلسطينيين في العالم ، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة أي في لبنان ، وسوريا ،ومصر ،ودول الخليج العربي، ويقدر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 727 ألف نسمة ،يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، والاتحاد الأوروبي ، وبريطانيا. [2]

[1] – **تقرير :نسبة اللاجئين الفلسطينيين الأعلى مقارنة بأي شعب مهجر بالعالم** ، بيروت :مركز العودة ،يناير 2020، في : https://prc.org.uk/

[2] – **المرجع نفسه**

جدول رقم (1):جدول يبين عدد الفلسطينيين في العالم حسب مكان الإقامة في نهاية عامي 2019-2018 بالألف نسمة[1] :

مكان الأقامة		2018		2019	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,954	22.6	3.020	22.6
	قطاع غزة	1.961	15	2.019	15.1
الأراضي المحتلة سنة1948"اسرائيل"		1,568	12	1.597.5	12
فلسطينيو الداخل		6.483	49.6	6.630.5	44.7
الأردن*		4.187	32.1	4.920	32.1
الدول العربية الأخرى		1.663	12.7	1.696	12.7
الدول الأجنبية		717	5.5	727.5	5.5
فلسطينيو الخارج		6.567	50.3	6.713.5	50.3
المجموع الكلي		13.050	100	13.350	100

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين ،فيشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم ، حيث أنه هناك 6.713 مليون لاجئ فلسطيني في الخارج مقابل 2.129 مليون لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948، الذين يقيمون في الضفة الغربية ،وقطاع غزة ، بالإضافة إلى 150.000 ألف لاجئ طردوا من أرضهم ،ولكن ما زالوا يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 بالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يقدر بنحو 8.990 لاجئ ، أي 67.4% من مجموع الشعب الفلسطيني .

[1] – محسن محمد صالح، **ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2019-2018**بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2020،ص12

* بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن فقد تم تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009حيث بلغ عددهم 3.240.473 وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الأردنية لسنة 2016والتي تقدر ب2.47%.

وأما بالنسبة لأعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، فبلغ في مطلع سنة 2019 نحو 6.172 ملايين نسمة ، مع التأكيد إلى أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا لعدم حاجتهم لخدماتها أو لعد وجودهم في مناطق عمليات الأونروا مثل : دول الخليج ، والولايات المتحدة الأمريكية ،وأوروبا.

وحسب تقرير أعده مركز العودة الفلسطيني ، فإنه من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين مع عدد السكان اليهود في فلسطين ،والذي بلغ عددهم في عام 2019 6.77 مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يبلغ عدد كل منهم نحو7.1 مليون نسمة تقريباً.[1]

[1] – تقرير :نسبة اللاجئين الفلسطينيين الأعلى مقارنة بأي شعب مهجر بالعالم، **مرجع سابق**

جدول رقم(2) :جدول يبين أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حسب تقديرات الأونروا لعام 2019[1]:

2018-2019	الأردن	لبنان	سوريا*	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع \ المعدل
اللاجئون المسجلون	2,242,579	475,75	560,139	864,460	1,921,282	5,545,540
أشخاص مسجلون آخرون	133,902	58,810	830,03	201,525	149,013	626,253
مجموع الأشخاص المسجلين	2,376,481	533,885	643,142	1,047,990	1,570,295	6,171,793
نسبة الزيادة في تعداد الأشخاص خلال السنة الماضية	2,1	1,8	1,9	2,5	3,6	2,5
نسبة الأشخاص المسجلين في كل إقليم من أقاليم العمليات	38,5	8,7	10,4	17	25,4	100
عدد المخيمات الرسمية	10	12	9	19	8	58
الأشخاص المسجلون في المخيمات	412,054	270,714	194,993	256,758	593,990	1,728,409
نسبة الأشخاص المسجلون في المخيمات	17,3	50,7	30,3	24,5	37,8	28*

[1] – الأونروا بالأرقام ، **مرجع سابق** ،في : https://www.unrwa.org/

* كافة الأرقام المدونة تحت خانة سوريا تمثل تقديراً ساري المفعول طالما أن الوضع في سوريا لا يزال مشتعلا

* تعتمد هذه الارقام على البيانات المقدمة طوعًا للأونروا، وبالتالي قد لا تمثل بيانات صالحة من الناحية الإحصائية الديموغرافية.

المطلب الثالث : المواقف الدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: موقف هيئة الأمم المتحدة:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من الجهات المسؤولة عن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ، وذلك من خلال إصدارها قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي ينص على تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين الأولى: دولة عربية على مساحة 42.88% من مساحة فلسطين ، والثانية :دولة يهودية مساحتها 56.47% من مساحة فلسطين، وأن تكون منطقة القدس منطقة دولية. [1]

وبعد نشوء القضية الفلسطينية ، وتهجير أعداد كبيرة من اللاجئين ، حاولت الأمم المتحدة معالجة ما تسبب به قرار 181، بإصدارها القرار 194 ،الذي أقر بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية ، وحقهم في الحصول على التعويضات .وعلى الرغم من مرور 72 عام على صدور هذا القرار ، إلا أنه لم ينفذ ، بل بقي فقط الدليل الذي يثبت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

كما أصدرت الأمم المتحدة القرار 302(د-4) بتاريخ 1949/12/8 القاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدني (الأونروا) ،بهدف تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين.[2]

وأصدرت الجمعية العامة القرار 393(د-5) في 1950/12/14، الذي ينص على ضرورة استمرار المساعدة للاجئين الفلسطينيين ،وتأسيس صندوق إعادة الدمج ،

---

[1] – المحاضر الرسمية للجمعية العامة في الأمم المتحدة ، **القرار رقم 181** ،**التوصية بخطة تقسيم فلسطين** ،الدورة2،بتاريخ 29تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م.

[2] – وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ،**القرار302**، في : https://www.unrwa.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-302

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 242 بتاريخ 1967/11/22 الذي أكد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين [1]، وغيرها من القرارات الدولية التي تفتقر إلى الإلزامية في التنفيذ على الرغم من" أن قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة.

ثانياً: الموقف الفلسطيني:

إن الموقف الفلسطيني ثابت وراسخ في الحفاظ على حقوق الشعب واللاجئين غير القابلة للتصرف ،وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والدولة، والعودة ويعتبر الموقف الفلسطيني القرارات والخطوات الإسرائيلية والأمريكية الأحادية بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ، ووكالة الغوث "الأونروا" بلا أية قيمة قانونية أو سياسية ، ومخالفة للقوانين الدولية .

كما يعتبر أن حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين من جذورها الممتدة منذ عام1948،وإنصافهم يشكل ركيزة أي حل عادل مستقبلي ، ويؤكد على الموقف الرسمي الثابت من حق العودة والتعويضات.[2]

ورغم التمسك الرسمي بالقرار194 في خطاب القيادة الفلسطينية وفي خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة في عام 2011 الذي أكد على "التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194 كما نصت عليه مبادرة السلام العربي، إلا أنه أدّت المفاوضات الخالية من المرجعية السياسية والقانونية الواضحة، وبعض تصريحات المسؤوليين السياسيين إلى إفراغ القرار 194 من محتواه،

[1] –سعيد سلامة، مرجع سابق، ص. 69

[2] – دائرة شؤون المفاوضات ،**المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة – قضية اللاجئين من فلسطين نموذجاً** ، (دولة فلسطين :منظمة التحرير الفلسطينية)،تشرين أول 2018، ص ص 12-11

إضافة الى أن تكراره الى جانب عبارة حل متفق عليه" لا يعني إلا أن السماح بالعودة الذي نص عليه هذا القرار الدولي دخل في أروقة المساومات والتنازلات الفلسطينية؛ إذ وضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوى ورهنت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ما ترغب إسرائيل في التنازل عنه.

وظل الموقف الفلسطيني الرسمي يتراوح بين مقاربتين للمفاوضات حول مسألة اللاجئين

- الأولى: تتمسك فيها دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة، والتي تفضل الاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة"، وخاصة القرار 194 للمطالبة بحق العودة.
- والثانية، تفضّل "كسر الجمود" عن طريق تقديم اقتراحات يتنازل الجانب الفلسطيني فيها عن حقّه مقابل تنازلات إسرائيلية، كما اقترحت الوثيقة المقدمة من جانب الحكومة الكندية في العام1955 والتي تدعو الى "التخلي عن المحرّمات ، ويبدو أن اللجنة العليا للمفاوضات، التي كان يرأسها ياسر عبد ربه وكانت تضم الرئيس محمود عباس ونبيل شعث، فضّلت المقاربة الثانية؛ وتم تغييب دائرة شؤون اللاجئين عن هذه اللجنة وتهميشها في مفاوضات الحل النهائي.

وبناءً على هذا النهج، تم وضع عدة خطط أو مقترحات فلسطينية – إسرائيلية ، أولها خطة (بيلين – أبو مازن)1955 ،التي تدعو الى تشكيل لجنة دولية لإيجاد حل للاجئين، وتقترح أربعة خيارات لحل مشكلة اللاجئين: الأول هو استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الدولة الفلسطينية ، الثاني السماح للجنة دولية خاصة باللاجئين الفلسطينيين التفاوض والتشاور مع الدول المضيفة واللاجئين من أجل النظر في إمكانية التوطين وإعادة التأهيل للفلسطينيين القائمين في هذه الدول، والثالث هو تكليف اللجنة بالتشاور مع الدول المانحة من أجل تهجير اللاجئين الى هذه الدول،

والرابع يتعلق بالتعويضات، حيث يسمح للجنة من تحصيل الأموال للتعويض عن الخسارة المعنوية والأملاك والدعم المالي والاقتصادي من أجل إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وإسرائيل ستواصل ما سمته سياسة لم شمل العائلات، ثم جاءت وثيقة (نسيبه – آيالون) 2002 ،وكتبت تحت عنوان "حق العودة": "انطلاقاً من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين ،ولا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين ،ولا يعود اليهود إلا إلى دولة اسرائيل ،وذلك في إطار حلّ الدولتين.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2003، صدرت وثيقة جنيف، التي وقعها ياسر عبد ربه، عن الجانب الفلسطيني، ويوسي بيلين وزير سابق من حزب العمال عن الجانب الصهيوني، وأطلق عليها اسم "مسودة اتفاقية للوضع الدائم". نصت المادة 7من الوثيقة، تحت عنوان "اللاجئون"، على وجوب إيجاد "حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين"، من أجل "تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين الاحتلال والفلسطينيين و يقر الطرفان بأن قرار 194 ،وقرار 242 ، ومبادرة السلام العربية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل الأساس لحل قضية اللاجئين، ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية، وعالجت الوثيقة حق العودة تحت بند "اختيار المكان الدائم للإقامة"، وطرحت خمسة خيارات، على اللاجئ أن يختار من بينها، وهي :(الدولة الفلسطينية ، المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها الى فلسطين بتبادل الأراضي ، دولة ثالثة ، دولة إسرائيل ، الدول المضيفة الحالية). وبالنسبة للخيار الرابع ، أي دولة اسرائيل، تقول الفقرة الخاصة به إن الخيار سيظلّ خاضعاً للقرار السيادي للكيان الصهيوني، وبموجب الأعداد التي سيقدمها الى المفوضية الدولية.

ما يمكن استنتاجه من تلك الوثائق أو المقترحات لحل "مشكلة اللاجئين" أنها لا تتعامل مع المسألة من مبدأ حق العودة، بل من ناحية ضرورة حل المشكلة من أجل التوصل إلى تسوية، حتى وإن صبغت أقوالها بمرجعية القرار 194.

كذلك تتميّز هذه الوثائق والاقتراحات أيضاً بأنها تعفي الكيان الصهيوني من مسؤولياته اتجاه اللاجئين وتشريدهم من فلسطين.[1]

ثالثاً : الموقف الإسرائيلي :

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية جوهرية بالنسبة لإسرائيل ، حيث ترفض إسرائيل مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، كما ترفض الاعتراف بمسؤوليتها المباشرة عن تشريدهم ، إذ تدعي أن الدول العربية هي المسؤولة عن هذا الوضع ،بسبب دعواتها للفلسطينيين بترك البلاد أيام الحرب .[1]

ويأتي الرفض الإسرائيلي لحق عودة اللاجئين إلى أراضيهم ، بحجة أن اعترافها بهذا الحق يترتب عليه إقرار بمسؤوليتها عن نشوء المشكلة وبالتالي تحمل تبعاتها ، وإسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة عن حرب 1948، ورغم ذلك إلا أن الحكومات الإسرائيلية وبخاصة الحكومات التي يترأسها حزب العمل ، تبدي استعداداً لإدخال بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ضمن معايير لم شمل العائلات ، ودون أي إلتزام بحق العودة لهؤلاء اللاجئين .[2]

---

[1] – راغدة عسيران ،" المشهد الفلسطيني في اللجوء بعد اتفاق أوسلو" ، **القدس للأنباء** ، ديسمبر 2012، ص ص 7–9

1- Jacob Tovy **, Isreal and the Palestinian refugee issue :the formulation of a policy (1948-1956),** New York :Routledge, first published,2014 ,PP39-50

[2] – جمال البابا، "الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين" ، **مركز التخطيط الفلسطيني** ، في :
/http://www.oppc.pna.net

ويعتبر الموقف الإسرائيلي ثابت من قضية اللاجئين ، برفض عودتهم إلى ديارهم الأصلية التي احتلتها "إسرائيل " ، كما تسعى الأخيرة دائماً إلى تحميل الدول العربية المسؤولة عن تلك القضية ، كما تسعى دائماً لفرض مشاريع التوطين في الدول المضيفة لهم .

المبحث الثاني : نشوء وكالة الغوث الدولية

لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في مجال إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، حيث عملت في البداية على إنشاء مشروع الأمم المتحدة لإغاثة المنكوبين في عام 1948 و الذي أشرف عليه الوسيط الدولي الكونت "برنادوت" ، إلا أن هذا المشروع أثبت عدم فعاليته لافتقاره للمساعدات الغربية ، فأوصى "جيمس مكدونالد" الممثل الخاص الجديد للولايات المتحدة في إسرائيل في أكتوبر 1948 بوضع عملية الإغاثة في تصرف الصليب الأحمر، ونتيجة للنقد الموجه إلى مشروع الأمم المتحدة لإغاثة المنكوبين إرتأت الجمعية العامة بموجب قرارها 202 في 19نوفمبر 1948 إنشاء صندوق خاص بالإغاثة و تكليف الصليب الأحمر، والوكالات التطوعية الأخرى مهمة رئيسية في خطة الإغاثة الجديدة ، برصيد قدره 320 مليون دولار، وقامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وهو الاسم الذي أطلق على المنظمة الجديدة بالتعاقد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،واتحاد جمعيات الصليب الأحمر، ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين (الكويكرز) ،لإطلاعهم بأعمال الإغاثة من ديسمبر 1948 إلى نهاية أغسطس 1949 ، و هكذا حلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً محل مشروع إغاثة المنكوبين .

وفي عام 1949 قامت لجنة التوفيق بتشكيل بعثة مسح اقتصادي لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين أطلق عليها لجنة "غوردون كلاب" للمسح الاقتصادي، وإستناداً لتقرير هذه اللجنة، والذي أكد على أن اللاجئين يرفضون التوطين ويصرون على العودة إلى ديارهم ،رأت أن إيجاد فرصة عمل للاجئين في أماكن تواجدهم هي خطوة عملية لتحقيق استقرارهم ، فأوصت اللجنة على إنشاء وكالة تشرف على أعمال الإغاثة، وكان من نتائج التوصية هو إنشاء وكالة الغوث الدولية (الأونروا) فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 302 في ديسمبر 1949 الداعي إلى إنشاء وكالة

إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وأطلق عليها اسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وقامت الأونروا خلال الأشهر الأولى من تأسيسها بأعمال الإغاثة و تقديم الخدمات وذلك حسب بعثة المسح الاقتصادي التي كانت تهدف إلى إعادة دمج اللاجئين في الاقتصاد الإقليمي بالتالي إخراجهم من قوائم الإغاثة ، وبعد أن أدركت الأونروا أن مشروعها باتجاه إعادة دمج اللاجئين هو مشروع فاشل اتجهت نحو المشاريع الانمائية لمساعدة اللاجئين ، وتهدف أيضاً تلك المشاريع إلى إعادة توطين اللاجئين في الدول المضيفة ،وقوبلت تلك المشاريع بالفشل والرفض بسبب إصرار اللاجئين على التمسك بحقهم في العودة هذا ما جعل الأونروا تعيد التفكير مع الأمم المتحدة في برامجها وتوجهاتها ، ومنذ منتصف الخمسينات ركزت في عملياتها على مجال الإغاثة تقديم المساعدات من طعام ، وملجأ ، وملبس و رعاية صحية.[1]

المطلب الأول : نشأة وكالة الغوث الدولية "الأونروا" والخدمات التي تقدمها

في 8 ديسمبر 1949 قررت الجمعية العامة إنشاء الأونروا بالإستناد إلى المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص على "للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها" .[2]

و قبل اتخاذ القرار بخمسة أيام كانت الجمعية العامة قررت إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها وكالتها الدولية العامة للاجئين، أما الأونروا فأنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 302 لمعالجة مشكلة محدودة من

[1] – **وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين** ، فلسطين : منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق ، أيار 2013، ص ص11-5

[2] – انظر إلى : https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html

مشكلات اللاجئين، وباشرت عملها في مايو 1950 على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية.

وتعد الأونروا أحد أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولايتها أكثر من خمسة ونصف المليون لاجئ فلسطيني .[1]

أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الأونروا في مراكز عملياتها :

تتمثل أهداف الأونروا في العمل على تنفيذ برامج الإغاثة بالتعاون مع الحكومات المضيفة للاجئين ، والعمل حسب توصيات البعثة الاقتصادية ، والتشاور مع الحكومات المضيفة لإيجاد العون اللازم للاجئين ، و من الجدير بالذكر أن وكالة الغوث لم تقم في الأساس من أجل القيام على تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وإنما قامت بالعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين من خلال تقديم الإغاثة في العدد من المجالات وهي :

أولاً : **التعليم**

يعتبر برنامج التعليم من أكبر برامج الأونروا في الوقت الحاضر حيث توفر الأونروا التعليم في مناطق عملياتها للمرحلة الإبتدائية ،والإعدادية إضافة إلى التعليم الثانوي في لبنان ، كذلك تقدم التدريب الفني و التقني في 9 مراكز للتدريب المهني و كليتان لتدريب المعلمين ، و تقدم عدداً محدوداً من منح التعليم الجامعي لشباب اللاجئين المؤهلين لاكتساب هذه المنح .

فتدير الأونروا واحد من أكبر الأنظمة المدرسية في الشرق الأوسط و ذلك بوجود ما يقارب من نصف مليون طالب مسجل فيها.[2]

ثانياً : **الصحة**

[1] –انظر إلى : https://www.unrwa.org/ar/who-we-are

[2] –انظر إلى : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

يعمل برنامج الصحة في الأونروا لأكثر من 60 سنة على تقديم خدمات شمولية في الرعاية الصحية الأولية لتحسين صحة اللاجئين الفلسطينيين، وتتمثل تلك الخدمات فيما يلي :

- الرعايا الصحية الأولية
- التغذية و التغذية المكملة
- المساعدة في تغطية نفقات بعض من الرعايا الطبية الثانوية
- الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين .[1]

و حسب إحصائيات الأونروا فإن 3.1 مليون لاجئ يستفيد من الخدمات الصحية التي تقدمها.

ثالثاً : الحماية

على الرغم من أن أنشطة الأونروا تركز على تقديم المعونات ، لكن في بعض الأوقات و الظروف الخاصة كُلفت ببعض المهام لصيانة حقوق اللاجئين و تعزيزها بموجب القانون الدولي ، فتهدف أنشطة الحماية للاستجابة لاحتياجات الحماية للاجئين وسط نزاع متزايد ، وتشريد يعم أرجاء المنطقة ، ولعل أبرز مثال على ذلك : النزاع السوري الذي أدى إلى تشريد مئات لاجئي فلسطين ، كما وشهد قطاع غزة 3 جولات من الأعمال العدائية والحصار المستمر بالتالي لا يتمتع اللاجئ بأبسط حقوقه .

وعملت الأونروا على زيادة قدرتها لتوفير الحماية للاجئين من خلال مبادرات متعددة ويبلغ عدد اللاجئين من برامج الحماية 5.15 مليون لاجئ.[2]

---

[1] – بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، "سد فجوات الحماية الدولية (الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين)"، **مرجع سابق** ،ص.59

[2] – انظر إلى :

https://www.unrwa.org/ar/tags/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9

رابعاً : **الإغاثة و الخدمات الاجتماعية**

يقدم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأونروا مجموعة متنوعة من خدمات الحماية الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في أقاليم عمليات الوكالة الخمس إنطلاقاً من مبدأ أنه من حق كل شخص في أن يتمتع بمستوى معيشة ملائم لصحته و لرفاهه مثلما هو كذلك لعائلته، حيث يدعم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية عائلات اللاجئين الأشد فقراً ، والتي لا تتمكن من سد إحتياجاتها الأساسية ، وتضمن خدمات الإغاثة و الخدمات الاجتماعية معونات غذائية ومالية لمكافحة الفقر، ويتلقى 200.029 ألف لاجئ الدعم من خلال برامج الإغاثة و الخدمات الاجتماعية ،وذلك حسب إحصائيات الأونروا لعام 2019.[1]

خامساً : **القروض الصغيرة**

دائرة التمويل الصغير التابعة للأونروا بتوفير فرص مستدامة لإدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين ، علاوة على المجموعات الفقيرة أو المهمشة التي تعيش وتعمل بالقرب منهم ، وبلغ عدد القروض التي منحتها الأونروا في عام 2019 ، 475.905 قرضاً بقيمة تراكمية تبلغ 531.41 مليون دولار أمريكي.[2]

سادساً :**البنية التحتية و تحسين المخيمات**

من أصل ما يقارب من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجلون لدى الأونروا فإن ثلثهم تقريباً يعيشون في 58 مخيم معترف به ، ومنذ إطلاق دائرة البنية التحتية و تحسين المخيمات في عام 2007 تعمل الدائرة على تحسين المخيمات التي يعيش فيها اللاجئون، وتبلغ المنازل التي أعيد بناؤها وترميمها في قطاع غزة بموجب تلك الدائرة 2778منزل.[3]

---

[1] – انظر إلى : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/

[2] – انظر إلى :https://www.unrwa.org/ar/tags

[3] – انظر إلى : https://www.unrwa.org/ar/content

سابعاً : **الطوارئ**

تقدم الأونروا خدماتها في حالات الطوارئ للتخفيف من الآثار على حياة اللاجئين ،وقد بدأت الأونروا في مساندة فلسطين للمرة الأولى في أعقاب طردهم عام 1948و استمرت في ذلك في عام 1967 و النزاعات اللاحقة مثل : الحرب الأهلية اللبنانية ،والانتفاضة الأولى والثانية ، الحصار على قطاع غزة .[1]

ولعل أبرز مثال على ذلك خاصة في وقتنا الحالي وفي ظل ما يمر به العالم بسبب وباء "كورونا"، كانت الوكالة قد أطلقت في منتصف آذار / مارس الماضي نداء عاجلاً قالت فيه: إنّها "بحاجة إلى 14 مليون دولار أمريكي من أجل الاستعداد والاستجابة لتفشي وباء "كوفيد-19" ،ولفترة ابتدائية مدتها ثلاثة شهور. وفي النداء بيّنت الأونروا الأولويات الفورية والمتطلبات المالية للصحة والخدمات الأخرى المتعلقة بالجائحة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وغزة، والأردن، ولبنان، وسوريا، ويأتي هذا النداء إضافة إلى احتياجات موازنة "أونروا" البرامجية العادية. وبحسب مدير عام الهيئة (302) للدفاع عن حقوق اللاجئين "علي هويدي" فإن من 4 ملايين دولار وصلوا لأونروا من أصل مبلغ النداء الطارئ (14مليون دولار) لمواجهة "كورونا"و أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" الاثنين 6 نيسان / إبريل، تبرع كندا بمبلغ مليون ونصف دولار كندي أي ما يعادل نحو 750 ألف دولار أمريكي، لاستجابة الرعاية الصحية الطارئة للأونروا لوباء "كوفيد-19 ".[2]

[1] – انظر إلى : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do

[2] – خبر: كندا تتبرّع لـ "أونروا" من أجل مواجهة كورونا.. و"الأزمة المالية" قائمة، **بوابة اللاجئين الفلسطينيين** ، في : http://refugeesps.net/p/136

المطلب الثاني : مصادر تمويل وكالة الغوث الدولية "الأونروا" وميزانيتها

يأتي معظم التمويل للأونروا من التبرعات الطوعية و على الغالب من الدول المانحة مثل : الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك الحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي، وتشكل هذه التبرعات أكثر من 93.28% من التبرعات المالية للوكالة ، كما وتقوم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمشاركة الأونروا بخبراتها و مشاريعها ليستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون، وفي عام 2018 كان ذلك التعاون يحمل قيمة مالية تقدر بحوالي 65.45 مليون دولار ،وتدخل الأونروا في شراكات مع مؤسسات تجارية ،ومع منظمات المجتمع المحلي الصغيرة و المنظمات الدولية غير الحكومية ،وفي عام 2017 كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الجهة الفردية المانحة الأكبر ،وذلك بإجمال تبرعات تزيد عن 157 مليون دولار، تلاها الاتحاد الأوروبي أكثر من 113 مليون دولار .

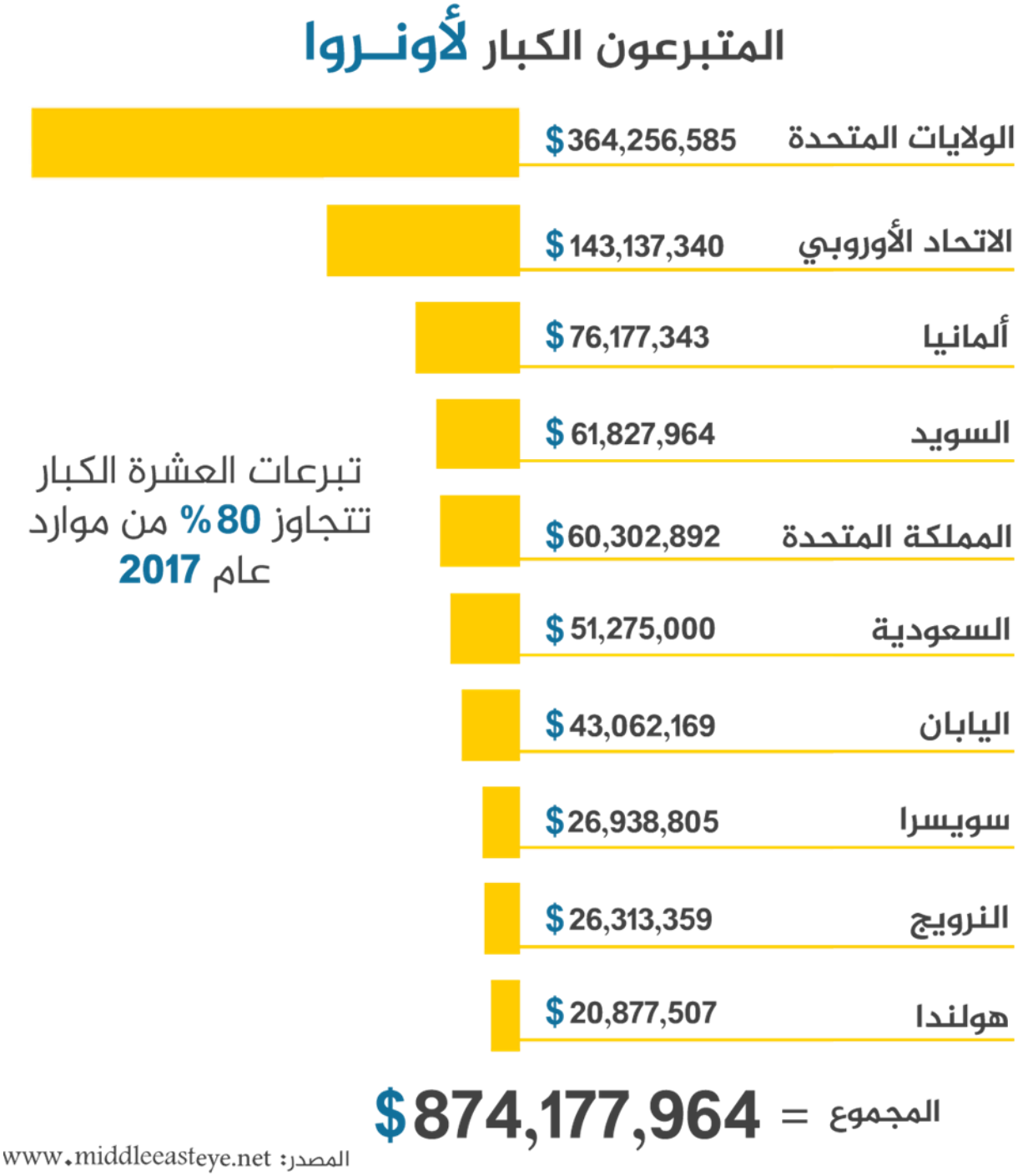

المصدر : https://www.aljazeera.net/Trump-and-Palestinian-refugees/index.html

أما بالنسبة لميزانية الوكالة ، كانت الميزانية العامة للأونروا لعام 2017 تبلغ 760 مليون دولار نصفها تقريباً يتم إنفاقها على التعليم، وعلى الاستجابة لوضع

الطوارئ بالمنطقة . الذي يستجيب للاحتياجات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفصل برامج الوضع الطارئ عن ميزانية الأونروا الاعتيادية التي تدعم خدمات الوكالة الأساسية ، وفي عام 2018 تحتاج الأونروا لأكثر من 400 مليون دولار من أجل الاستجابة لوضع الطوارئ في الضفة الغربية، وقطاع غزة[1].

المطلب الثالث : المهام الموكلة لوكالة الغوث الدولية "الأونروا"

قررت الجمعية العامة إنشاء الأونروا بموجب قرار 302 ، الدورة الرابعة في كانون الأول ديسمبر 1049 بهدف :

- القيام بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة ،وبرامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادي .
- التشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ومشاريع التشغيل غير متاحة .[2]

[1]- United nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, **Occupied Palestinian territory emergency appea**l 2019, January 2019: https://www.unrwa.org/resources/emergency

[2] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ،ص.33

المبحث الثالث : المواقف الدولية من عمل الأونروا

تعددت المواقف الدولية حول عمل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ، والمهام التي تقوم بها :

المطلب الأول : مواقف الدول المانحة

الموقف الأمريكي من الأونروا:

صوتت الولايات المتحدة مع القرار302– الدورة 4(في تاريخ 8ديسمبر / كانون الأول1949) ، الداعي لتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وأيدت في جلسات الجمعية العامة في خريف 1949، وحثت الأعضاء كافة على تقديم مساعدات تطوعية لحاجة البرنامج إلى 4 مليون دولار تساهم الولايات المتحدة بنصف هذا المبلغ، وظلت المساهمات السنوية المقدمة من الولايات المتحدة تمثل الدعامة التي تستند إليها الأونروا ، إذ أن الولايات المتحدة ساهمت خلال الأعوام الخمسة والعشرين من عمر هذه الوكالة (1975–1950) بنحو 57 %من تكاليف عملياتها ، وخلال هذه الفترة دأبت الولايات المتحدة رسمياً على تأييد عودة اللاجئين إلى وطنهم.[1]

وترى الولايات المتحدة في الأونروا الأداة التي تعمل على توفير الاستقرار للاجئين الفلسطينيين ،وتخفيف الضغوط على الدول العربية المضيفة لهم ، كذلك الوسيلة التي ستساهم في تهيئة الفلسطينيين لدمجهم وتوطينهم في أماكن تواجدهم ،وهذا ما سعت إليه كافة المشاريع الأمريكية التي تهدف إلى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ،لذلك على مدار الإدارات السابقة كانت الولايات المتحدة الممول الأكبر للأونروا واستمرت هكذا حتى مجيء "دونالد ترامب" للحكم الذي امتنع عن تمويل

[1] – حلمي سيسالم ، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1977–1947)** ،غزة : الجامعة الإسلامية ، 2005،ص.86.

الأونروا تمهيداً لإزاحة ملف حق عودة اللاجئين من طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

موقف الاتحاد الأوروبي من الأونروا:

منذ عام 1971، عمل الاتحاد الأوروبي والأونروا معًا جنبًا إلى جنب لدعم التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي ساهم بدوره في دعم الاستقرار في الشرق الأوسط والأمل في السلام[1].

وتساند التمويلات الأوروبية أهم برامج الوكالة في مجال التعليم ،والصحة، والإغاثة ،والخدمات الاجتماعية التي تساهم في توفير تعليم ذي جودة لفائدة نصف مليون طفل وخدمات العناية الصحية الأساسية لأكثر من 3.5 مليون من المرضى في الأردن، وسوريا، ولبنان، وغزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى مدار أكثر من أربعة عقود، قام الاتحاد الأوروبي بتكريس نفسه كشريك استراتيجي رئيس للوكالة، وعمل على دعم الأونروا في جهودها لمساعدة لاجئي فلسطين على تحقيق كامل إمكاناتهم في مجال التنمية البشرية، وعلى مساعدة الوكالة في تحقيق المكاسب والإصلاحات على صعيد الفعالية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين والداعمين للأونروا ،خاصة في ظل ما تمر به الأونروا من أزمات مالية ، ويبرز دور الاتحاد الأوروبي لتمكينها من مواصلة عملياتها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي للوضع النهائي لقضية لاجئي فلسطين.[2]

---

[1] – الاتحاد الأوروبي والأونروا – معًا من أجل اللاجئين الفلسطينيين ،في :
https://www.unrwa.org/ar/resources/about-unrwa/

[2] – **الاتحاد الأوروبي وألمانيا يوقعان اتفاقية حيوية للتبرع ل"الأونروا"**، وكالة القدس للأنباء ، كانون الاول 2019، في : http://alqudsnews.net/post/147706/%D8%A7

وفي هذا الصدد ،صرح الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، "جوزيب بوريل": "إن إيجاد حل عادل ومتفق عليه وواقعي للاجئين الفلسطينيين ،هو أحد المعايير المتفق عليها دولياً لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولذلك فإن دعمنا لـ (أونروا) ليس واجبنا الإنساني فحسب، وإنما يُساعد أيضاً على الحفاظ على إمكانية السلام المستدام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما يمكن تحقيقه، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقط من خلال حل الدولتين عن طريق المفاوضات.[1]

وفي ظل سعي الولايات المتحدة لإنهاء مهام الأونروا حضّ الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة على إعادة النظر في "قرارها المؤسف" بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، مشدداً على أهمية مواصلة الدعم الدولي للأونروا التي تدير مدارس تضم مئات آلاف الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، وسوريا.[2]

ويواصل الاتحاد الاوروبي في دعمه للأونروا حيث بلغ الدعم الإجمالي المقدم لـ (أونروا) في عام 2019 من الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء ما قدره 520مليون يورو، وهو ما يمثل حوالي 60%من إجمالي ميزانية الوكالة.

وفي عام 2020 قدم الاتحاد الأوروبي تمويل بقيمة 82 مليون يورو ، لتمكين الأونروا من مواصلة توفير فرص الحصول على التعليم لـ 523.000 طفل من لاجئي فلسطين، والرعاية الصحية الأولية لأكثر من 3.5 مليون مريض، وتقديم المساعدة

---

[1] للمزيد حول الاتحاد الاوروبي ووكالة الغوث انظر:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/eu-unrwa_leaflet_-_a-version_ar_2017_hd.pdf

[2] – الاتحاد الأوروبي سنواصل دعم الأونروا" ، **جريدة الغد** ،سبتمبر 2018، في : https://alghad.com/ ، 2020/4/13

لأكثر من 250.000 معوز من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ،وسوريا ،ولبنان، والأردن، ومساندة الوكالة لمواجهة تفشي فيروس (كورونا).

حيث قال مفوض الجوار والتوسع في الاتحاد الأوروبي "أوليفير فاريلي": "يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لتقديم (أونروا) الخدمات الأساسية للاجئي فلسطين. وسيسهم ذلك في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وقد دفعنا كل دعمنا لعام 2020من أجل السماح للوكالة بالتخطيط للمستقبل والوفاء بالتزاماتها، ولا سيما في ضوء جائحة "كوفيد 19"، وينبغي للمانحين الآخرين الآن أن يتقدموا أيضا".[1]

وترى الباحثة ،أنه في حال استمر الاتحاد الأوروبي بدعمه للأونروا ستفشل مخططات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى إنهاء مهام الأونروا ، وذلك لتصفية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، لأنه من المعروف أن الأونروا أُنشئت متزامنة مع قرار الجمعية العامة رقم 194 الذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها في عام1948. فهي مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين حتى ينفذ هذا القرار، كون أن الأونروا الشاهد الدوليعلى قضية اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الثاني : مواقف الدول العربية

تعتبر الدول العربية المضيفة للاجئين(مصر ،الأردن ، سوريا ، لبنان) جزءاً من عملية إنشاء الاونروا ،حيث دعمت تلك الدول منذ البداية إلى تأسيس وكالة خاصة باللاجئين الفلسطينيين وتمييزهم عن بقية لاجئي العالم ،حفاظاً على خصوصية اللاجئ الفلسطيني ، وفي هذا السياق أصرت الدول العربية المشاركة في الأعمال التمهيدية التي أدت إلى اعتماد "اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ،"على إستثناء اللاجئين الفلسطينيين من التمتع بمزايا الحماية التي توفرها "المفوضية السامية للأمم

[1] – "الاتحاد الأوروبي يقدم دعمه السنوي82 مليون يورو لوكالة"أونروا" ، **بوابة اللاجئين الفلسطينيين** ،مارس 2020، في: http://refugeesps.net/ ، 2020/4/12

المتحدة لشؤون اللاجئين" لكافة لاجئي العالم. واعتبرت تلك الدول أن الشعب الفلسطيني الذي قد تمّ اقتلاعه قسرياً من أرضه يجب أن يتمتع بحقه في العودة وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار رقم 194، وبذلك تصبح "الحماية" مسألة ثانوية قياساً إلى حق العودة.

وعمدت الأونروا إلى تنظيم علاقتها بالدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، فأبرمت في السنوات الأولى من إنشائها اتفاقيات رسمية مع هذه الدول. ومن المفترض أن هذه الاتفاقيات هي التي تحدد طبيعة علاقة الوكالة مع تلك الدول: وقعت الاتفاقية الأولى مع مصر (1950)، والثانية مع الأردن (1951)، والثالثة "تبادل مذكرات" مع لبنان (1954) والرابعة تبادل مذكرات مع سوريا (1967) .[1]

كما أكد قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم325 الصادر بتاريخ16 يونيو/حزيران 1950 على التعاون المشترك بين الدول العربية والأونروا ،حيث جاء فيه:"يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية التالي :" لما كانت وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة لاجئي فلسطين قد طلبت من الحكومات العربية أن تتعاون معها في أداء مهمتها فقد عرض الأمر على اللجنة السياسية ،فقررت بموافقة أحمد حلمي باشا ممثل عرب فلسطين ، في جلستها المنعقدة في 16حزيران/يونيو 1950 توصية الدول العربية بالتعاون مع الأونروا ، على أن تتحفظ كل دولة في شأن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ،وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن أموالهم ،وأملاكهم.[2]

ودعت الدول العربية إلى ضرورة استمرار الأونروا في عملها مؤكدةً على حق اللاجئين في العودة وكون الأخيرة تتمسك بقرار194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم

---

[1] – سليمان جابر، "علاقة الدول المضيفة والأونروا "، **بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئ** ، في: https://www.badil.org/

[2] – محمد عودة، **مرجع سابق** ، ص.90

المتحدة ،المتعلق بحق العودة حيث ترى الدول العربية أن تأسيس الأونروا يعني إقرار المجتمع الدولي بالمسؤولية عمّا حلَّ باللاجئين عام 1948 ، بالتالي فإن المجتمع الدولي يقع على عاتقه مسؤولية رعاية اللاجئين فهو المسؤول عن نكبتهم وتهجيرهم من وطنهم وديارهم وليس على الدول العربية أي مسؤولية ،أي أن المجتمع الدولي هو المطالب عملياً وفعلياً بدعم اللاجئين وتوفير حياة كريمة لهم حتى إلى حين عودتهم .[1]

وتساهم الدول العربية بنحو 7.83%من ميزانية الأونروا ، وتعد السعودية والكويت من أكثر الدول المساهمة ، كما تساهم الدول العربية ،بالإضافة إلى مساهمتها الأساسية في حصة موازنة الأونروا العادية ،في دعم مشاريع الأونروا الطارئة أو المشاريع الإنمائية من خلال مؤسسات مرتبطة بالحكومة أو خيرية غير حكومية مثل: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند)، والبنك الإسلامي للتنمية ،ومنظمة الإغاثة الإسلامية الدولية ،ومؤسسة الملك فيصل الخيرية ، ومؤسسة طارق أحمد الجفالي الخيرية ، والندوة العالمية للشباب الإسلامي ، والمؤسسة الخيرية الملكية البحرانية ،والهلال الأحمر المصري ، وهيئة الهلال الأحمر الكويتي ،والهلال الأحمر الإماراتي ،ومؤسسة دبي العطاء ، والعديد من المؤسسات والصناديق العربية التي تساهم في دعم مشاريع في قطاع غزة وفي أماكن اللجوء الأخرى .[2]

ولعبت الدول العربية دوراً مهماً أثناء الأزمة التي مرت بها الوكالة حيث قدمت الإمارات في عام 2018 مبلغ 50مليون دولار، عمل على تمكين الوكالة من فتح مدارسها البالغ عددها 708 مدرسة للعام الدراسي 2020-2019 وجعل من الإمارات سادس أكبر مانح في ذلك العام. [3]

---

[1] – وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين ، **مرجع سابق**

[2] – **المرجع نفسه**

[3] –"الأونروا تتلقى دعماً مالياً من دولة عربية" ، **روسيا اليوم** ، 2019، في: https://arabic.rt.com/middle_east/، 2020/4/12

المطلب الثالث : الموقف الإسرائيلي والموقف الفلسطيني

أولاً : الموقف الإسرائيلي :

تعرضت الأونروا منذ نشأتها لعدة هجمات إسرائيلية تهدف إلى إنهاء دور الوكالة وذلك من أجل شطب حق العودة وتصفية القضية الفلسطينية ،حيث تلاحق إسرائيل اللاجئ الفلسطيني الذي هجرته من مدنه وقراه منذ العام 1948 إلى أبعد الحدود، فهاجس عودته إلى حيث تستقر من أراض فلسطينية يؤرقها دائمًا، ومن ضمن استهداف هذا اللاجئ كان استهداف «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) التي تُعنى بشؤونه، فهذه المؤسسة الدولية تستهدف إسرائيل مهامها التي وجدت من أجلها، إذ تقود الآن مشروعًا دوليًا لتخفيف دورها، وتقليص تمويلها، والحد من مهامها، فبدأ بالاعتراض على المناهج الفلسطينية التي تدرس في مناهجها، وليس انتهاء بالعمل على سحب قرار منح صفة اللاجئ للمواليد الجدد، بغية القضاء على حق العودة الذي يقلق إسرائيل.[1]

وتتهم الولايات المتحدة وإسرائيل الوكالة بتهم التحريض على إسرائيل وسوء الإدارة وتدّعي أن وكالة (الأونروا) تعمل على دعم الصراع ، لأنها تدعم "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين، وهو حق ترفضه إسرائيل.[2]

وطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في حزيران/يونيو 2017، بتفكيك وكالة "الأونروا"، ودمج أجزائها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، بإعتبار أن بقاء الأونروا ساهم في إطالة أمد مشكلة اللاجئين لا في حلها.

---

[1] – "في 2017.. إسرائيل تكثف تضييقها على «الأونروا» للتخلص من «كابوس حق العودة" ،في : https://www.sasapost.com/israeli-intensifies-narrowing-on-unrwa/

[2] – "كيف رأت إسرائيل والسلطة الفلسطينية موقف واشنطن من الأونروا؟"، **CNNبالعربية** ، سبتمبر 2018،في : https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/09/01/israel-palestinian-authority-washingtons-

وفي مقال نُشر على صحيفة "هآرتس الإسرائيلية" بيَن أنه في ظل انتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتياهو" لعمل الأونروا ودعوته إلى تقليص ميزانيتها ،فإنه يعمل من خلف الكواليس على زيادة ميزانيتها لأنه يعلم أن المساس بالأونروا سيضر الفلسطينيين كثيراً بالتالي سيضر إسرائيل أيضا.

وحسب ما ذكرته الكاتبة في هذا المقال بينت أن هناك علاقة مركبة بين كل من إسرائيل والأونروا، حيث تم تأسيس هذه الوكالة في العام 1949من أجل توفير المساعدات الطارئة للفلسطينيين لاجئي1948 وفي الاصل مفهوم اللاجئين الفلسطينيين كان يتعلق باليهود والعرب على حد سواء، لكن دولة إسرائيل أخذت على عاتقها تولي أمر مواطنيها، وهكذا اصبحت "الأونروا" مسؤولة عن اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية ،والاردن ،وسوريا ،ولبنان. وحرب الايام الستة أدت ليس فقط إلى ارتفاع عدد اللاجئين، بل للمرة الأولى أيضا أدت إلى نشوء اتصال مباشر بين إسرائيل والوكالة.

وعلى مدى سنين أقامت إسرائيل علاقات متوترة، لكنها ناجعة، مع الوكالة. حيث أعفتها الوكالة بمساعدة الأموال الأميركية والأوروبية، من ضرورة علاج أوضاع اللاجئين في المناطق المتواجدين فيها .[1]

ثانياً: الموقف الفلسطيني :

انقسم الموقف الفلسطيني من طبيعة عمل الأونروا إلى مؤيد ومعارض ، ويمكن فهم طبيعة العلاقة بين الأونروا واللاجئ الفلسطيني من خلال ثلاث سمات : أولها هو أن الأمم المتحدة التي أنشأت وكالة الأونروا ،متواطئة في خلق مشكلة اللاجئين

[1] – لينورا شيؤون ، "إسرائيل تعرف أنه لا بديل عن الأونروا" ،**جريدة الغد** ،يناير 2018 ،في : https://alghad.com

الفلسطينيين من خلال قرار 181،ثانياً: قبول الأمم المتحدة بإسرائيل كعضو قبل أن تطبق حق اللاجئين في العودة ، ثالثاً: بخلاف المنظمات الدولية الأخرى فإن الغالبية العظمى من موظفين الأونروا هم فلسطينيون.

ويعتبر اللاجئ الفلسطيني الأونروا رمزاً لحقوقه المسلوبة كونها الشاهد الحقيقي بما حل باللاجئين منذ عام 1948 ، والكثير منهم يروا أن الأونروا مصدر رزق لهم ،وهي التي أبقت القضية على قيد الحياة ،والتي شكلت هوية اللاجئ الفلسطيني ،وهناك من يرى أن الأونروا سبباً في إضعاف الطاقة الثورية الشعبية من خلال الخدمات الإنسانية التي تقدمها للاجئين ،وأنها وسيلة لتحقيق مصالح الدول الكبرى التي تسعى لدمج اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأونروا ،في البداية كانت العلاقات متذبذبة بين منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الغوث الدولية ،حيث وضعت منظمة التحرير الفلسطينية بعض العراقيل أمام نشاط الوكالة لأسباب سياسية ،أو مالية ،أو بيروقراطية أو شخصية .

ومع توقيع اتفاقية أوسلو ،جرى تبادل رسائل بين منظمة التحرير الفلسطينية والوكالة لتمكين الأخيرة من مواصلة عملياتها في مناطق الحكم الذاتي ،وأكدت السلطة الوطنية الفلسطينية على أهمية استمرار الأونروا في تقديم خدماتها ،حيث عقدت اتفاق معها في حزيران/يونيو 1996 ، تعهدت من خلاله بتقديم كافة الخدمات العامة للأونروا ، واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتسهيل تنقل موظفين الوكالة ،وتقديم التراخيص والتصاريح مجاناً لتسهيل عملها في مناطق عملياتها.[1]

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص ص 37–36

في الأخير ترى الباحثة أن الأونروا لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين ، باعتبارها وكالة غوث وتنمية بشرية تعمل على تقديم الدعم والحماية لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لديها ،في كل من الأردن ، ولبنان ، وسوريا ،والضفة الغربية ،وقطاع غزة .

كما أن هذه المنظمة أنشئت لأهداف سياسية وهي المساهمة في حفظ السلام وعدم حصول اضطرابات من خلال تقديمها للمساعدات للاجئين الفلسطينيين .

الفصل الثاني : المتغيرات الدولية و تأثيرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين

ينظر الكثير إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين حظيت أكثر من غيرها من القضايا باهتمام دولي ، حيث تعرضت إلى مشاريع واقتراحات عديدة ، وذلك كونها تمثل جوهر القضية الفلسطينية ، بالتالي تأثرت بمجموعة المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية بسبب تزايد تعقيدها.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على أهم المتغيرات الدولية الحاصلة منذ عام (1991 حتى عام 2020) ، وكيف أثرت على مجريات قضية اللاجئين الفلسطينيين وعلى مشاريع التسوية .

المبحث الأول: قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التنافس السوفياتي – الأمريكي

حكمت حدة الصراع بين المعسكرين (الشرقي – الغربي)، مجموعة من القضايا القائمة على الساحة الدولية ، حيث تحكمت أولويات السياسة الخارجية لكل من الدولتين بمجريات تلك القضايا ، وذلك في ظل اختلاف طبيعة نظام كل منهما ، وكانت منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين من المناطق التي احتدم حولها الصراع بين القطبين .

المطلب الأول : قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل انهيار الاتحاد السوفييتي

يعتبر الاتحاد السوفييتي سابقاً من الدول المهمة ،والتي تلعب دوراً رئيسياً على الساحة الدولية ، و كانت تربطه بالشرق الأوسط علاقات قوية وخاصة مع القضية الفلسطينية ، فقد تعهد الاتحاد السوفييتي خلال أول لقاء جرى بينه و بين القيادة الفلسطينية في الستينات بدعم الثورة الفلسطينية في نضالها العادل من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية . [1]

[1] –رمزي النواجحة ، **الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: جامعة الأقصى ، 2016، ص.54

إن موقف الاتحاد السوفييتي الذي جعل من مساندة حركات التحرر العالمي شعاراً و مطلباً أساسياً في خطابه من القضية الفلسطينية ، حيث ساند القضية بشكل كبير في العديد من المناسبات ، على الرغم من أنه اعترف بدولة إسرائيل عام 1948 إلا أنه اتسمت السيادة السوفييتية في المنطقة العربية التي تحظى بأهمية خاصة في استراتيجية الدفاع السوفيتي لمواجهة الولايات المتحدة و توغلها في المنطقة ، كذلك لتقديم الدعم العسكري و الديبلوماسي والاقتصادي للأطراف العربية المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي بالتوازن[1] ، حيث ساندت القضية الفلسطينية منذ نشأتها من جهة ، و حافظت على العلاقات القوية مع إسرائيل من جهة أخرى ، و كان الدافع من دعم الاتحاد السوفيتي لإسرائيل يتمثل في الرغبة في إنهاء السيطرة الغربية في فلسطين ،ففي عام 1953 قام الاتحاد السوفيتي بدور فعال في مساعدة إسرائيل على الوقوف في وجه الحقائق الاقتصادية العربية عندما أبرم معها اتفاقية تجارية لمبادلة النفط السوفيتي بالحمضيات الإسرائيلية ، لكن موسكو ألغت هذه الاتفاقية إثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1965 ،ومع بداية عام 1958 ،وبعد ثورة خروتشوف بدأت العلاقات السوفيتية الإسرائيلية تتصف بالتدهور والتي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفان ، وانتهت بعد فترة قصيرة مع التزام إسرائيل بعدم الانضمام إلى حلف أو معاهدة أو تنظيم معادٍ للسوفييت .

وأصبحت السياسة السوفيتية اتجاه فلسطين متداخلة مع السيادة العربية وذلك حتى عام 1967 ، فحاول أن يتودد إلى البلدان العربية ولا سيما مع مصر، وسوريا وأن يحافظ على علاقات مع إسرائيل .

أما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، فقد كانت خارج إطار السياسة السوفيتية الخاصة بالشرق الأوسط و القضية الفلسطينية ، وصرح المندوب السوفيتي

[1] – إدريس لكريني، " الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير" ، **الحوار المتمدن** ، ع 4574،2006

في الأمم المتحدة " جاكوب مالك " أمام مجلس الأمن في عام 1948 بأن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة لاجئين خلقها البريطانيون ، و في عام 1956 أصدر الإتحاد السوفيتي بياناً قال فيه أن المشكلة الفلسطينية يجب أن تحل على أساس مقبول وبصورة متبادلة .

وحرص الاتحاد السوفيتي على إبداء موقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين أثناء زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر لموسكو في عام 1958 حيث أكد على الحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب ، و أثناء زيارة خروتشوف لمصر عام 1958 أكد على ذلك أيضاً .

أما بعد حرب عام 1967 أظهر الاتحاد السوفيتي تأييده المتزايد لحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ، وذلك في ظل تزايد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية و تزايد تقارب كل من الاتحاد السوفيتي ومصر، وتعاونها في منظمة التحرير الفلسطينية .

وقام الرئيس ياسر عرفات بعدة زيارات إلى موسكو في إطار تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفيتي و المنظمة، وأشارت صحيفة "برافدا" الروسية بعد تلك الزيارات إلى أن الفلسطينيين هم شعب فلسطين العربية و ذلك يدل على الاعتراف السوفيتي بالتطلعات القومية الفلسطينية . [1]

بدأ السوفييت التحدث بانتظام عن الحقوق القومية المشروعة للفلسطينيين للمرة الأولى في عام 1974، وذلك عندما تحدث الرئيس السوفيتي "بودغورني" عن حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم بشكل أو بآخر وكرر ذلك في برقية أرسلها للرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" .وعزز كذلك الاتحاد السوفيتي علاقته مع منظمة التحرير مع ظهور اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978، ومعاهدة السلام المصرية

[1] - الموسوعة الفلسطينية ، **الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية** ، 2013، في :
https://www.palestinapedia.net/

الإسرائيلية 1979 التي اعتبرها الاتحاد السوفيتي وسيلة للتغلغل الأمريكي في المنطقة العربية، وتحدياً لمركز الاتحاد السوفيتي الذي اعترف بشكل رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني، وذلك من خلال زيارة وفد من منظمة التحرير لموسكو أعقاب مؤتمر القمة لأطراف كامب ديفيد ، وفي عام 1981 منح الاتحاد السوفييتي المكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في موسكو الصفة الدبلوماسية الكاملة .

بالتالي اتصفت العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية بالتذبذب من سياسة مؤيدة لإنشاء دولة إسرائيل ،إلى سياسة مساندة للقضية الفلسطينية على أساس أنها مشكلة لاجئين .[1]

وأسهمت الدبلوماسية السوفيتية في إصدار العديد من القرارات ،وصيرورة قرارات منظمة الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين مثال على ذلك :

أشار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236 الدورة 29 الصادر في 1974/11/22 بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ما تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وإعترافاً منها بأن الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف لاسيما حقه في تعزيز مصيره قررت الجمعية العامة :

أ . حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

ب . الحق في الاستقلال و السيادة الوطنية .

ج . تأكيد حق الفلسطينيين (غير القابل) في العودة إلى ديارهم .

د . تعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط وغيرها من الحقوق الأخرى .[2]

---

[1] – **المرجع نفسه**

[2] – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236 الدورة 29 الصادر في 1974/11/22، في :
https://group194.net/article/18717

وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي حدثت مجموعة من التغيرات ، التي أثرت على مسار القضية الفلسطينية ، فعندما كان "غورباتشوف" في نهاية الثمانينات من القرن الماضي منشغلاً بتطبيق سياسة " البيروسترويكا" ، التي ابتدعها لإنقاذ الاتحاد السوفيتي ،والانتفاضة الفلسطينية الأولى تستقطب الإعلام الدولي و تحصد المزيد من التأييد الدولي ، كان اليهود السوفييت يتواجدون على الأراضي الفلسطينية المحتلة ليشكلوا أكبر موجة للهجرة التي عرفها التاريخ الإنساني المعاصر.[1]

وأثر كذلك انهيار الاتحاد السوفيتي ككتلة شرقية لها ثقل لا محدود في ميزان القوى، بشكل سلبي على القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين ، وذلك بسبب السياسة التي اعتمدتها روسيا الاتحادية على المستوى الخارجي ، والتي كان لها تداعيات على مستوى دول العالم كامل فكانت سياسة الرئيس الروسي "بوريس يلتسين" أول رئيس روسي تولى الحكم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تقضي بالتقارب مع الولايات المتحدة إلى حد التحالف معها .

وكان لتلك العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تأثيراً على القضية الفلسطينية فالقرار الروسي لم يتمكن من الاستقلال عن القرار الأمريكي ، ورأت روسيا أن مصالحها مع الولايات المتحدة تتطلب محاباتها للحفاظ على مصالحها خاصة الاقتصادية ، وأن هذه المصالح تتحقق في علاقات مع قوى كبرى فاعلة على الصعيد الدولي، وليس مع دول ضعيفة ليس لها دور فاعل على الساحة الدولية، وبذلك وجدت روسيا نفسها مجبرة على مسايرة السيادة الأمريكية بشأن الصراع العربي –

[1] – إدريس لكريني، القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير ، **مرجع سابق**

الإسرائيلي ، واتخاذ مواقف حيادية ، فهي إلى جانب الفلسطينيين و العرب ما دام ذلك لا يشكل إزعاجاً للولايات المتحدة وإسرائيل .[2]

وشكلت الضغوط الأمريكية عاملاً مساعداً، لتفتح روسيا أبواب الهجرة أمام مواطنيها اليهود ، لكن ما لبثت روسيا أن عادت إلى انتهاج سياسة مغايرة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي – الإسرائيلي سلمياً ، وتشجيع مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية ، وأعطت إهتماماً محورياً لقضية التسوية ، وتمثل دورها في تلك الفترة في دور الوسيط ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ، الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، والحصول على موطئ قدم لها في المنطقة العربية .

ويمكن أن نستنتج أن روسيا تسعى في الموازنة في علاقاتها بين الدول العربية و بين إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية فهي لا ترغب بإصدار موقف صريح إزاء مسؤولية إسرائيل عن قضية اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، ومن جهة أخرى لا تريد أن تخسر علاقاتها مع حلفائها من الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا ما يفسر عدم طرح روسيا أية مبادرات تتعلق بحلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

واعتمدت كذلك السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة مبدأ احتواء التهديد السوفيتي ، وبدأت أولى تجليات تلك السياسة فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ التي أعلنت في عام 1953 أن للولايات المتحدة مصلحة في أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين نظراً لعلاقاتها المباشرة بالاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط ،كما أنها لا ترغب في رؤية الأوضاع

[2] – بلال الشوبكي ، "سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية" ، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع –34 35، 2006

المحلية لدول الشرق الأوسط مهددة بالفوضى الاقتصادية أو التغلغل الشيوعي أو العداوات الحزبية.

وفي ربيع عام 1957 قام عضو مجلس الشيوخ "هيوبوت همغري" برحلة إلى الشرق الأوسط زار خلالها عدداً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، ووصفها بالمرعبة ، وبدون شك فقد كان لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وحرصها على إستتباب الأمن فيها التأثير المباشر على رسم تلك السياسة التي قامت على حقن اللاجئين بالمساعدات الاقتصادية الممكنة ، ليس بهدف تقليص معاناتهم و تخفيف نقمتهم ، بل لإبعاد الخطر الشيوعي عن المخيمات و التقليل من تأثير ضغوطات اللاجئين وتجمعاتهم على سياسات الدول المضيفة ، حيث أنه مشكلة اللاجئين قد تؤدي لإحداث خلل أمني يهدد الاستقرار في المنطقة ، ويمكن أن يستغله الاتحاد السوفيتي لتوسيع النشاطات و تحالفاته في الشرق الأوسط ، فقد عمدت إلى محاولة الضغط على إسرائيل من أجل إتباع سياسة أقل تطرفاً تجاه حق اللاجئين في العودة.[1]

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة ظهر نظام عالمي جديد يقوم على الأحادية القطبية بديلاً للنظام الذي كان سائداً والذي استند إلى الثنائية القطبية ، وتميز النظام أحادي القطبية بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة العالم و هيمنتها على القضايا الدولية ، فقد أدى تفرد الولايات المتحدة بقضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى إضعاف دور روسيا فيها ، في ظل رغبة الدول العربية وخاصة فلسطين في بروز قوة كبرى تعيد التوازن والإنصاف للعلاقات الدولية و تضع حداً للتفرد الأمريكي بشؤون المنطقة.

[1] -خليل ساجي، **السياسة الأمريكية إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001)** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،فلسطين : جامعة القدس المفتوحة،2010، ص ص 101-102

وفي بعض الأحيان كانت أمريكا تحاول شكلياً عدم أخذ دور المتفرد في القضية الفلسطينية بتكليف روسيا برعاية الرباعية الدولية لكن الحقيقة غير ذلك تماماً، فلا يمكن لأي دولة الوقوف أمام السياسات الأمريكية المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

بالإضافة إلى ذلك أدى تفرد الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية إلى تقوية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية و تجلى ذلك في استخدام حق النقض "الفيتو" في العديد من القرارات الدولية الصادرة لصالح الفلسطينيين، وذلك بسبب المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فالشرق الأوسط يمثل للولايات المتحدة منطقة استراتيجية مهمة تؤثر على الأمن القومي الأمريكي ، وكذلك فإن إسرائيل تعتبر الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الذي يعتمد عليه في صراعها مع العرب.[1]

المطلب الثاني : بروز النظام أحادي القطبية وموقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين

شهد العالم منذ تسعينات القرن العشرين تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي ، أخذ يؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد ، الذي تلعب فيه الولايات المتحدة دور القوة العظمى الوحيدة و المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية .

حيث جاء النظام الدولي أحادي القطبية بفعل تراكمات تاريخية على الصعيد السياسي ،والتي بدورها عملت على زعزعة النظام الدولي الذي كان سائداً، وهو النظام الذي يقوم على الثنائية القطبية، و مع وصول الرئيس غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي و تطبيقه المنطق البروسترويكي ، أدى ذلك إلى انهيار المعسكر الاشتراكي ،وانتهاء ملف وارسو ، وبالتالي نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي

[1] –نورهان الشيخ، "السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط" ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، ع39، ص ص126–125

والغربي ، و الخروج إلى نظام دولي جديد تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تمتلكها ، وسمي بالنظام أحادي القطبية .

ومن أبرز ملامح هذا النظام هو هيمنة الولايات المتحدة على بنية النظام الدولي و سيطرتها على كل التفاعلات الدولية حيث حاولت أن تضبط قواعد تحركاتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين ، وكانت البداية في حرب تحرير الكويت في عام 1991 ، والتدخل في الصومال ثم في البوسنة و الهرسك عام 1995، أي أن هذه التدخلات كانت بالقوة العسكرية ، أما في العقد الأول من القرن الحالي فقد كان التدخل بحجم أكبر في أفغانستان في عام 2001 ، ثم في العراق في عام 2003. [1]

أما بالنسبة للصراع العربي – الإسرائيلي فقد حظي منذ بدايته باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمدت الأخيرة على تثبيت مجموعة من الحقائق السياسية التي ترتبط من حيث المبدأ بتعزيز نفوذها في المنطقة ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وبقاء إسرائيل ، وضمان تفوقها كحليف استراتيجي لها، وقد شكلت هذه التوجهات عنصر الارتكاز الرئيسي في تحديد معالم الموقف الأمريكي من الصراع.

وحاولت الولايات المتحدة التدخل في الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال عزله عن بعده السياسي، وحصر القضية الفلسطينية في كونها قضية لاجئين ذات بعد إنساني والبحث عن حلول جزئية تضمن تقديم مبادرات سياسية لتسوية الأزمة بين إسرائيل والدول العربية كحالات منفردة .

واعتبرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن القضية الفلسطينية جزءاً من مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الحفاظ على أمن إسرائيل ، والتزامها

[1] –مصطفى علوي ،" القطب المنفرد : الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي" ، **المركز العربي للبحوث والدراسات** ، في: http://www.acrseg.org/

بالانحياز لها ، واعتمد هذا الانحياز على ضغط استمر حتى يومنا هذا ، وغذته روافد مكونات النظام السياسي لطبيعة نظام الاتحاد الفيدرالي الأمريكي، وما لأنصار إسرائيل من مكانة ، هذه المكانة يمسك بها اللوبي اليهودي من شخصيات و رؤوس أموال ،وجمعيات ،ومؤسسات استطاعت الاقتراب من التأثير في رسم شكل الإدارة الأمريكية .[1]

وصاغت الإدارة الأمريكية سياستها في القضية الفلسطينية من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات السياسية لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ،وتركز هذه الدراسة على طرح دور الولايات المتحدة في إحياء عملية التسوية السلمية في الفترة ما بين (1990–2019) ، أي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وحتى الإعلان عن خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" .

وهناك مجموعة من العوامل و الأسباب التي أدت إلى نجاح الإدارة الأمريكية للانطلاق بعملية التسوية السلمية تمثلت في :

– انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القضايا الدولية، حيث فقدت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بانهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الاستراتيجي الذي كانت تعتمد عليه خاصة في الدعم العسكري وفي مجال الأسلحة .

– اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 ، حيث عادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي ، كما حددت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة التي وجدت نفسها مضطرة للبحث عند حلول لتسوية الصراع .

[1] – جهاد البطش، "مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط (1989–2017) الدوافع **والأهداف**" ، **مركز الأبحاث** ،في : https://www.prc.ps/tag

– حرب الخليج الثانية التي أدت نتائجها إلى انهيار التضامن العربي ، وحدوث انقسامات هائلة في أوساط الشعوب العربية والإسلامية ، وخروج العراق بعد تحطيم قدراته العسكرية ، والاقتصادية، وإختلال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل لذلك شرعت الولايات المتحدة في البحث عن حلول للصراع العربي – الإسرائيلي ،و مارست ضغوط من أجل البدء بمسيرة السلام .

– التغير في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية التي اتجهت نحو الانفتاح ، وقبول المفاوضات منذ عام 1988 ، ويمكن إرجاع هذا الانفتاح والقبول بقرارات الشرعية الدولية إلى عام 1982 ، حين قبلت منظمة التحرير بمشروع السلام العربي في قمة فاس ،ومع طرحها لمبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 .

أولاً : الدور الأمريكي في عملية التسوية خلال إدارة الرئيس جورج بوش "الأب" (1989–1993) :

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال الوضع الناشئ عن حرب الخليج الثانية، والانتصارات التاريخية الكبرى التي حققتها في نهاية الثمانينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي تحت إدارة الرئيس جورج بوش الأب الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة ، في ظل توافر كافة الشروط للإعلان عن النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكية جديدة لفرض تصوراتها، ومشاريعها السلمية على الصراع العربي– الإسرائيلي ، حيث بدأ الدور الأمريكي في تلك الفترة يزداد تفاعلاً في اتجاه البحث عن تسوية للصراع ،ولعب دور الوسيط أو الطرف الثالث لحل الصراع .[1]

[1] –منير أبو رحمة، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الفترة –1993 2001** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية ، الجزائر :جامعة وهران : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012، ص108

وفي ضوء العوامل التي ذكرت سابقاً استغلت الولايات المتحدة حالة التشرذم العربي لفرض مشاريعها السلمية ، حيث أعلن الرئيس جورج بوش الأب أمام الكونغرس عام 1991 عن مبادرة أمريكية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي ، وارتكزت تلك المبادرة على حل النزاع بالشرق الأوسط على أساس قراري 242 ، 338 ، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام الذي يوفر الأمن لإسرائيل ويحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد أعلن الرئيس جورج بوش الأب أنه سيرسل وزير خارجيته "جيمس بيكر" إلى الشرق الأوسط لوضع خطوط لتسوية و تهيئة الأجواء بجمع العرب وإسرائيل حول طاولة المفاوضات للوصول إلى معاهدات سلام نهائية بين كلا الطرفين ، بعد تقديم الضمانات للدول المعنية لضمان قبولها للتصور الأمريكي للسلام.[1]

وبعد انتهاء جولات جيمس بيكر الثمانية، وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش و السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في 18 أكتوبراتشرين الأول 1990 الدعوة إلى الأطراف المعنية لحضور مؤتمر السلام الذي قرر عقده في العاصمة الإسبانية مدريد وافتتح مؤتمر مدريد في 30 أكتوبراتشرين الأول 1991 ، و تكون من جلسات افتتاحية ، والمفاوضات الثنائية التي شملت مجموعة من الجولات ،والمفاوضات متعددة الأطراف .

وبينما كان الإعداد جارياً لعقد جولة المفاوضات الحادية عشر في واشنطن تم فتح قناة اتصال سرية بين كل من الطرف الفلسطيني ، والطرف الإسرائيلي في أوسلو لمناقشة القضايا المطروحة في إطار مفاوضات واشنطن .

[1] – حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام أوسلو – ما قبلها وما بعدها** ، القاهرة : دار الشروق ،ط7،2001،ص243

وشدد الرئيس بوش في كلمة افتتاح المؤتمر إن تحقيق السلام في المنطقة يتم بالحلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وجاء في رسائل التطمينات التي أرسلت إلى المشاركين في مؤتمر مدريد تأكيد الولايات المتحدة على مجموعة من النقاط أهمها:

أ) المفاوضات التي تدور بين الدول العربية ، وإسرائيل تدور على أساس القرارين 338،242 ،ولا وجود لأية إشارة إلى القرار المتعلق بقضية اللاجئين رقم 194، و هي قضية أساسية .

ب) لإسرائيل الحق في تفسير القرارين 242,338 كما تريد .

ج) الولايات المتحدة ستضمن الحدود التي يتفق عليها مع كل الأطراف .

د) الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. [1]

وعلى الرغم من الموقف الإسرائيلي غير الإيجابي من مؤتمر مدريد للسلام استطاعت الإدارة الأمريكية عقد المؤتمر ، واعتبر مشروع بوش للسلام ، والذي يعتبر مؤتمر مدريد محطة مهمة فيه مشروعاً للبدء في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي ، حيث لم يحقق أية نتائج بسبب التعنت الإسرائيلي برئاسة إسحاق شامير عن التسليم بالقرارين 338،242 ، وغيرها من القضايا التي بقيت عالقة و تم تأجيل التفاوض حولها مثل : قضية اللاجئين .

وكان الموقف العربي مختلف عن الموقف الإسرائيلي ، حيث رحبت الدول العربية بمفاوضات التسوية في مدريد ،وكانت على ثقة بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوصل إلى تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي .

[1] –فاروق القدومي ، "دراسات ومواقف :الرؤية الأمريكية وقضية فلسطين" ، **رأي اليوم** ، في : https://www.raialyoum.com/in ، 2020/5/24

ومن هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت في تلك الفترة على الحفاظ على مصالحها من خلال إعادة ترتيب دور إسرائيل الإقليمي كحليف استراتيجي لها، والعمل على منع بروز أي قوة مناوئة لها في المنطقة ، وقد نجحت في تحديد أهداف المفاوضات في المؤتمر، ونجحت في تأجيل بحث المسائل الجوهرية في الصراع ، وقد حققت الآتي[1]:

– تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية .

– إقامة سلطة فلسطينية على مدن فلسطينية دون القدس .

– إقامة نظام إقليمي على الأسس الآتية :

أ–حفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط .

ب–كبح جماح أي محاولة تتسبب في عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك ضبط التسلح ، وبخاصة أسلحة الدمار الشاملة والأسلحة الاستراتيجية.

ثانياً : الدور الأمريكي في عملية التسوية خلال إدارة الرئيس بيل كلينون (–1993 2001):

لقد مثلت بداية عام 1993 ظروفاً ومحددات للأطراف المختلفة ،كانت كفيلة بزيادة وقود محرك سرعة عملية السلام بالشرق الأوسط ، وكان من أهم تلك الظروف:

– التغير الجديد في الإدارة الأمريكية و الذي سيكون تأثير على عملية السلام بالشرق الأوسط.

[1] - جواد حمد ، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط** ، عمان : المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط1،1994، ص ص 12–11

– إدراك الفلسطينيون بضرورة فتح قناة اتصال مع الإسرائيليين لحل القضية ، وتم ذلك من خلال فتح قنوات سرية بين الطرفين إلى أن تم التوصل إلى إعلان المبادئ عام 1993 والذي تم التوقيع عليه برعاية الإدارة الأمريكية.[1]

وبفضل الجهود الأمريكية في ظل إدارة بيل كلينتون تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات والتطورات في عملية المفاوضات إلى أن وصلت إلى مفاوضات المرحلة النهائية ، من هذه الاتفاقيات : اتفاق "واي ريفير" في 1998/7/23

وبعد عامين من توقيع اتفاقية "واي ريفير" ،وفي ظل التعنت الاسرائيلي للبحث في القضايا العالقة التي يجب أن تحل في عام 1999 ، حسب ما ورد في اتفاق أوسلو تم عقد قمة كامب ديفيد للبحث في قضايا المرحلة النهائية في 7/10/ 2000برعاية الرئيس بيل كلينتون .

وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ،ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك لكسر الجمود في المسيرة السلمية ، وبخاصة مفاوضات الوضع النهائي بسبب موقف باراك المتصلب ، وفي أعقاب تدهور الأوضاع الأمنية في فلسطين بسبب اندلاع الإنتفاضة عام 2000، وكانت قضية اللاجئين من أهم القضايا التي طرحت في هذه القمة .

وأشار الرئيس كلينتون في المؤتمر إلى أن الفلسطينيين يطالبون بحق العودة و الإسرائيليون معنيون بمسألة العدد ،ويجب على الطرفين أن يتفقان أن قضية اللاجئين هي قضية بحاجة للمعالجة ، وجرى تقسيم المفاوضات على ثلاث لجان :

(لجنة الأرض والحدود ، لجنة القدس ، لجنة اللاجئين) ، وكان الموقف الفلسطيني متمسكاً بحق العودة ، وبالمقابل أظهرت الولايات المتحدة انحيازها الواضح للموقف

[1] –جهاد البطش، مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط (2017–1989)الدوافع والأهداف ، **مرجع سابق**

الإسرائيلي الذي تمثل في استبدال الحديث عن حق العودة والحديث عن التعويضات و المساعدات المالية .

وتناول المؤتمر قضية اللاجئين من خلال تقديم اقتراحات لحل قضية اللاجئين منها:

- أن يوضع اللاجئين أمام سلسلة خيارات للعودة كأماكن دائمة لإقامتهم وهي كالتالي :(دولة فلسطين ، الأراضي الإسرائيلية التي سيتم نقل السيادة الفلسطينية عليها في إطار تبادل الأراضي ، الدول العربية المضيفة للاجئين، دول ثالثة ، إسرائيل).

وبالنسبة لخيار إسرائيل فإنه سيكون مقيداً بالقرار السيادي الإسرائيلي حول عدد اللاجئين الذين ستوافق إسرائيل على استيعابهم ضمن حدودها.

- وفيما يتعلق بالمسؤولية عند حدوث مشكلة اللاجئين ، أشارت المقترحات إلى أن إسرائيل ستكون مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية و المادية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة حرب1948.[1]

وحول الصيغة التي يمكن أن ترد في الاتفاق للإشارة إلى حق العودة قدم كلينتون إقتراحاً يتضمن العناصر الثلاث الآتية :

- إمكانية الاتفاق على إحدى الصيغتين التاليتين:

أ. حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية.

ب . حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم .

- أن تعتبر موافقة الطرفين على إحدى الصيغتين السابقتين بمثابة الإقرار بأن ذلك هو مضمون تطبيق قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم194.

[1] –دينيس روس، **السلام المفقود :خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط** ، ترجمة عمر الأيوبي – سامي الكعكي ، بيروت : دار الكتاب العربي ،2005،ص924

– تأسيس لجنة دولية للإشراف على اللاجئين و تنفيذ كل ما يتعلق بتعويضهم وإعادة توطينهم.

و جاء الرد الفلسطيني على الصيغة التي قدمها الرئيس كلينتون بخصوص قضية اللاجئين أنها تعفي إسرائيل من أي التزام اتجاه قبول عودة اللاجئين.

كما قدم بيل كلينتون إقتراحاً حول مسألة التعويضات ،وقدم إقتراحاً بأن تتولى الأمم المتحدة حصر أعداد اللاجئين وتحديد المعايير الخاصة بمن سيعود إلى إسرائيل ، حيث قال في هذا الصدد :" سجلوا ما سأقدم لكم ، عليكم أن تحددوا إلى تجزئة الأعداد ، وتحديد السنوات آخذين بعين الاعتبار أن الفلسطينيين في لبنان لهم الأولوية ، ففي تقديري أن هناك عدداً ما بين 200.000 و 250.000 لاجئ من لبنان سيكونوا من أصحاب حق العودة ، ولكن نريد أن نفكر ماذا لو قرر 500.000لاجئ ممارسة حق العودة، عليكم أن تفكروا في المشكلة".[1]

وقامت إسرائيل بعرض تنازلات رمزية تختزل قضية حق العودة في إطار جمع شمل العائلات ضمن شروطها ومعاييرها وتوطين اللاجئين في أماكن وجودهم وإضافة بند إلى الاتفاق يفيد بوضع حد للصراع من شأن أن يحررها من كل مطلب مستقبلي بشأن تلك القضية ، مما يعني دفن أية مسؤولية لها عند اللاجئين، وقد تواتر ذلك الموقف الإسرائيلي مع خارطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس جورج بوش الإبن ، بإيراد 14 تحفظاً بشأن رفض حق العودة، وتقسيم القدس، وإزالة المستوطنات .[2]

[1] –ساجي خليل ، **مرجع سابق** ، ص.147

[2] – نادية سعد الدين ، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2011، ص.90

ويقول دينيس روس في هذا الصدد "قلت للإسرائيليين أن الفلسطينيين سيرفضون على الأرجح أي اتفاق ما لم يتضمن مجموعة من البنود المتعلقة باللاجئين و هي :

– حق العودة لإسرائيل.

– الاتفاق على عدد اللاجئين الذين ستقبل إسرائيل بعودتهم لاعتبارات إنسانية.

– إعطاء الأولوية لقبول اللاجئين الموجودين في لبنان لأن العديد من عائلاتهم في شمال إسرائيل. [1]

وشدد الموقف الفلسطيني على أن الحل المنطقي لمشكلة اللاجئين يقوم على أساس قرار الأمم المتحدة194 ،وهو ما يمنح كل لاجئ يرغب في العودة إلى إسرائيل فرصة العودة.

ومن وجهة النظر الفلسطينية الرسمية فإن قضية اللاجئين على الرغم من إجراء المفاوضات و التطرق إلى قضية اللاجئين، إلا أنه لم يتم التطرق لجوانب عديد منها خاصة في مفاوضات في كامب ديفيد بسبب التعنت الإسرائيلي ورفضه أي اقتراح يشير إلى حق العودة للفلسطينيين.

وأخيراً فإن مقترحات الرئيس كلينتون لحل قضية اللاجئين فشلت بسبب الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي بدلاً من أن تكون وسيطاً بين الطرفين وتقدم حلول توافقية يقبل بها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي ، إلا أنه تبقى تلك الاقتراحات من أهم المصادر المرجعية التي يتم استرجاعها عند البحث في حلول لقضية اللاجئين وهذا ما وقع على سبيل المثال في المفاوضات التي جرت لاحقاً في طابا في نهاية كانون

[1] – روس دينيس ، **مرجع سابق** ،ص886

الثاني2001 ، عندما بحثت في قضية أماكن عودة اللاجئين ، حيث اعتمدت مسودة الورقة التي تم الاتفاق عليها في طابا الصيغة التي أوردها الرئيس بيل كلينتون حول الخيارات الخمسة للإقامة الدائمة للاجئين .[1]

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة في تلك الفترة قدمت دعماً مالياً للسلطة الفلسطينية منذ وصولها إلى غزة و أريحا ، لكن هذا الدعم لا يقارن بما قدمته لإسرائيل خاصة في المجال العسكري .

وانتهت ولاية الرئيس بيل كلينتون دون الوصول لأي نتائج تذكر مما تم الإتفاق عليه في أوسلو و كامب ديفيد.

ثالثاً : الدور الأمريكي في عملية التسوية خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009) :

لم تحظى القضية الفلسطينية في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن بأي نشاط سياسي لصالح الفلسطينيين ، بل العكس تماماً ،حيث وصفت تلك الفترة بالإنتقاد الدائم للفلسطينيين و ذلك لعدة أسباب أهمها : الانتفاضة الثانية ، وأحداث 11سبتمبر 2001 ، والتي ساهمت في خلق سياسة أمريكية معادية للقضية الفلسطينية من خلال الخلط بين الإرهاب والنضال من المحتل ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة النضال الفلسطيني إرهاباً وإسرائيل ضحية.

كما وأصبح لدى الإدارة الأمريكية القناعة بأن قيادة عرفات هي قيادة يجب نسبها دون تردد إلى معسكر الإرهاب .[2]

---

[1] – لكريني إدريس ، القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير ، **مرجع سابق**

[2] –أحمد محمد سيد ، **11أيلول/ سبتمبر والقضية الفلسطينية** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، في : https://oldwebsite.palestine-studies.org/ ، ص. 24

وإستجابة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، رأت الولايات المتحدة ضرورة طرح مبادرات لحل الصراع في الشرق الأوسط ،حيث طرح الرئيس بوش رؤيته لحل القضية الفلسطينية، ولعل أهم ما ميز تلك المبادرات والمشاريع أنها لم تأخذ موضوع حل القضية من جانب الحل الأمني بل بحثت تلك المشاريع في ضرورة إيقاف الانتفاضة ، وقيام إسرائيل بخطوات بناء ثقة في مواضيع تتعلق بالاستيطان و التخفيف من هموم الفلسطينيون وتحسين ظروف حياتهم ، ويتجلى ذلك في المشروع الذي طرحه الرئيس بوش و الذي سمي بخارطة الطريق .[1]

خارطة الطريق وقضية اللاجئين الفلسطينيين :

عرض الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطاب له في الرابع والعشرين من حزيران /يونيو 2002 عن خارطة الطريق، المتبناة من الرباعية الدولية (أمريكا . الاتحاد الأوروبي ، روسيا الإتحادية ، الأمم المتحدة) وذلك بعدما شهدت منطقة الشرق الأوسط أحداث كثيرة أهمها : الحرب على العراق ، والأوضاع المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون على مختلف المستويات الاجتماعية، السياسة، الاقتصادية بعد عامين من الانتفاضة بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت على تدمير البنية التحتية الفلسطينية .

وأوضح الرئيس بوش في هذا الخطاب عن تصور الولايات المتحدة لعملية السلام في المنطقة قائلاً: "رؤيتي هي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام و أمن ، ففي هذه اللحظة الحرجة إذا تجاوزت كل الأطراف الماضي وانطلقت في طريق جديد فإننا نستطيع التغلب على الظلام بنور الأمل" .[2]

---

[1] - البطش جهاد ، **مرجع سابق** ، ص. 15

[2] – يوسف حجازي، "كرونولوجيا خارطة الطريق" ، **مركز التخطيط الفلسطيني** ، في : http://www.oppc.pna.net/

تعتبر خارطة الطريق أحد المسارات الأساسية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و تهدف إلى إحلال السلم بين الأطراف المتنازعة من خلال متابعة المفاوضات و الوصول إلى تسوية نهائية ، و يتمثل الهدف من هذه المبادرة هو تسوية نهائية و شاملة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بحلول عام 2005 برعاية المجموعة الرباعية :(الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي ، روسيا الاتحادية ،الأمم المتحدة).

وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 30 نيسان \ أبريل 2003 النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط ، وذلك بعد تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين و الفلسطينيين .

كما واشتملت خارطة الطريق على ضرورة إيجاد حل عادل و منصف لقضية اللاجئين وحلها ، حيث جاء في نص الخريطة ضرورة الاتفاق على حل متفق عليه و منصف وعادل وواقعي لقضية اللاجئين .[1]

بالتالي يعتقد أن حق العودة سيتعرض لخطر كما أنه لم تذكر المرجعيات القانونية المتعلقة بقضية اللاجئين، وتفرض على الفلسطينيين أن يتعهدوا بأن يصدروا بياناً يأكدوا فيه على حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن ، بالتالي المساس بجوهر القضية الفلسطينية وهو حق العودة ، فإذا تم الاعتراف فإن عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي طردوا منها مستحيلة لأنه سيتم إنهاء التفوق الديموغرافي اليهودي .

مؤتمر أنابوليس و قضية اللاجئين الفلسطينيين :

جاءت مبادرة أنابوليس في ظل وجود متغيرات على مستوى القضية الفلسطينية.

[1] -ماهر ملندي، "خارطة الطريق بين النص والتطبيق" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، ج 25، ع2،2009

فلسطينياً : توفي الرئيس ياسر عرفات والذي لطالما اعتبرته الإدارة الأمريكية عقبة بوجه السلام ، وتقلد المنصب الرئيس محمود عباس، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ، وتشكيل حكومة فلسطينية في قطاع غزة بانقلاب "حركة حماس" على الحكومة القائمة مما أدى إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية .

إسرائيلياً : فقد تم تغيير الحكومة فأصبح أيهود أولمرت رئيس الوزراء وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية، و الذين عرفوا بالتوجهات السياسية والأمنية الأقل حدة من الحكومة السابقة (نتنياهو ، شارون) . [1]

أما أمريكياً : فقد نجح الرئيس جورج بوش الابن بولاية ثانية في الرئاسة الأمريكية.

وفي إطار المؤتمرات والاتفاقات والمبادرات المتعلقة بتصور حلول للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي ، دعا الرئيس جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي بمشاركة السلطة الفلسطينية وإسرائيل بهدف إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط في ظل الرفض الإسرائيلي لنقاط خارطة الطريق مما ألزم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بوعد الحكومة الإسرائيلية بأخذ خطوات أحادية الجانب، ودعم الحكومة الإسرائيلية ومن تصريح له بأنه ليس من الواقعي لإسرائيل أن تعود إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967 ، ومن هذه الرؤية انطلقت "كونداليزا رايس" مستشارة الأمن القومي الأمريكي ، في تحديد خطاب السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية و التي رأت أهمية عقد مؤتمر دولي ، وتم عقد المؤتمر في شهر نوفمبر 2007 في مدينة أنابوليس ولاية ميرلاند وحضره عدد من الدول العربية .[2]

---

[1] – البطش جهاد ، **مرجع سابق** ،ص. 17

[2] – المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، **مؤتمر إطار أنابوليس بين الفرص المتصورة والعقبات المحتملة .. رؤية مستقبلية** ، القاهرة : برنامج الدراسات الفلسطينية ، 2007

وفي خطاب الرئيس بوش في مؤتمر أنابوليس أكد على ضرورة انطلاق مفاوضات ثنائية للتوصل إلى اتفاق سلام لحل كل شيء بما فيها القضايا الجوهرية ، وأن غاية المؤتمر تتمثل في إعادة إطلاق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط .

ومن المفترض أن يترتب على المفاوضات التي أعقبت مؤتمر أنابوليس قيام دولة فلسطينية وفق رؤية حل الدولتين ، لكن بقيت القضايا الأساسية غائبة عن الحديث ومنها : قضية اللاجئين ، حيث أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية شرطاً جديداً مقابل التوصل إلى صفقة متكاملة للتسوية، وطالبت إسرائيل الاعتراف بها دولة يهودية كشرط مسبق للتفاوض حول قضايا الحل الدائم ، بما ينطوي على ذلك الشرط من اعتبارات خطيرة تلغي حقاً غير قابل للتصرف به وهو حق اللاجئين في العودة، وتُخضع شرعيته الدولية إلى المراجعة ، وتفرض مبدأ آخر هو مبدأ "دولتين لشعبين" ، وما يعزز هذا الطرح أن مفاوضات أنابوليس أتاحت أمام اللاجئين الفلسطينيين حل مشكلتهم وفق خيارين : الأول يتحقق بالعودة إلى الدولة الفلسطينية ، والثاني هو التعويض المالي واختيار اللاجئ مكان مسكنه الدائم خارج حدود فلسطين الإنتدابية ، وفضلاً عن ذلك فإن تكريس مفهوم الدولة اليهودية من شأنه أن يمنح إسرائيل الحق في طرد العرب الفلسطينيين المقيمين فيها أو تعتبرهم غرباء يحملون تصاريح إقامة يكن إلغاؤها في أي وقت .[1]

ويرى محللون أن إسرائيل ذهبت إلى هذه الخطوة في المفاوضات بهدف التهرب تماماً من استحقاقات قضايا الحل الدائم ، وطرحت تلك المسألة خلال مؤتمر أنابوليس ليس كشرط للتفاوض ولا حتى كشرط للاتفاق إنما للابتزاز وانتزاع التنازلات من

[1] –أحمد غنام ، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً"2010–1991**، رسالة للحصول على درجة الماجستير ، غزة :جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2013، ص.175

الفلسطينيين، حيث أنه تم إسقاط الإشارة إلى قضايا الوضع الدائم (كشرط للاتفاق) مقابل هذه الإشارة إلى الدولة اليهودية.[1]

وكان من أهم نتائج المؤتمر هوالتوصل إلى وثيقة تفاهم مشترك بين الطرف الفلسطيني ، والطرف الإسرائيلي ، تقضي بالانخراط في مفاوضات نشطة ومستمرة و متواصلة، هدفها التوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام 2008 ، وتضمنت الوثيقة عبارات عامة حول القضايا الرئيسية التي لا يمكن أن يكون هناك تسوية دون التوصل إلى اتفاق حولها ، وألزمت تلك الوثيقة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي القيام بتطبيق ما يترتب عليهما من واجبات نصت عليها خارطة الطريق المفضية إلى حل الدولتين الدائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ووافق الجانبين بموجب الوثيقة على تشكيل آلية أمريكية – فلسطينية – إسرائيلية، ترأسها الولايات المتحدة لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق .[2]

وأخيراً يمكن القول ، نجحت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن بملأ الفراغ السياسي بالشرق الأوسط خاصة في معادلتها الداخلية حيث تعاملت مع الصراع من خلال جولات المسؤولين الأمريكيين ، وتم تقسيم الأمر إلى مراحل انتقالية ولا حديث عن القضايا النهائية إلا بالمرحلة الثالثة بالتالي نجحت في اختراق جمود القضية الفلسطينية دون المساس بإسرائيل .

[1] – التقدير الإستراتيجي 14"" يهودية إسرائيل : الاستحقاقات والتداعيات" ، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ، 2009، في: https://www.alzaytouna.net/

[2] – ابراهيم الدقاق، "في الذاكرة" ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ج18، ع72،2007 ،ص.175.

رابعاً : الدور الأمريكي في عملية التسوية خلال إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017):

تولى الرئيس باراك أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة في وقت كان يشوبه التوتر ما بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي خاصة بعد الحروب على أفغانستان و العراق و أحداث 11سبتمبر .

وبدأ الرئيس أوباما في تغيير صورة الولايات المتحدة من خلال إظهاره مدى استعداده للتشاور مع حلفاء أمريكا ، والعمل مع الدول الأخرى ومع الأمم المتحدة .[1]

واستخدم الرئيس باراك أوباما شعار التغيير فيما يتعلق بالولايات المتحدة مع الشرق الأوسط ، الذي كان من أكثر مناطق العالم الذي تضرر بسبب سياسات الرئيس بوش الابن ، حيث حدد استراتيجية تعامل مع قضايا الشرق الأوسط خاصة ملف الصراع العربي – الإسرائيلي في خطابه الشهير في جامعة القاهرة ، حيث ذكر في خطابه ما يعانيه الفلسطينيون بسبب الاحتلال .

وفي الواقع لا تختلف إدارة أوباما عن إدارة الرئيس بوش الابن فيما يتعلق بحل الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي ، حيث اعتبر أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين هو حل الدولتين ، كما تجنب الضغط على إسرائيل مثل سلفه فقد تغيرت أغلب التصريحات إلا تلك التي تتعلق بإسرائيل .

وبالرغم من كل الإيجابية التي تحدث بها باراك أوباما في خطابه في القاهرة إلا أنه لم يكن أمامه الكثير ليعمله خاصة في ظل الوضع الفلسطيني المنقسم على

[1] - كوردسمان أنتوني ، **إدارة أوباما والاستراتيجية الأمريكية : الأيام المائة الأولى** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، أبريل 2009، ص.3

نفسه ، واتجاه إسرائيل نحو اليمين الأكثر تطرفاً من ناحية المفاوضات .[1] حيث استبعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يكون لتلك المفاوضات الفلسطينية .

الإسرائيلية انعاكساً إيجابياً على الأمن الإسرائيلي، ولكن كان يدرك أهمية الاستجابة للمطالب الأمريكية الداعية للشروع للمفاوضات ، والبحث في مسألة حل الدولتين ،وحدد نتنياهو في خطابه في جامعة "بار إيلان" يوم 14 حزيران/ يونيو 2009 مجموعة من المعايير التعجيزية للشروع في المفاوضات ، ذكر فيه:

اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة للشعب اليهودي شرطاً أساسياً لإنهاء الصراع في المقابل حل قضية اللاجئين خارج حدود إسرائيل لأن المطالبة بإسكان اللاجئين داخل إسرائيل تتناقض مع قيام إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي.[2]

وهكذا وضع رئيس الحكومة شروطاً تعجيزية للتفاوض مع الفلسطينيون من خلال القضاء على حق العودة بما يتعارض مع القرار الدولي 194 ، في المقابل حاول الجانب الفلسطيني تجنب تلك الشروط التعجيزية من خلال الطلب إلى الوسيط الأمريكي تحويل المفاوضات المباشرة إلى مفاوضات غير مباشرة ، لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر وربط موافقته تلك بالحصول على توضيحات أمريكية حول قضايا (الحدود ، القدس ، الاستيطان) و تقديم ضمانات بشأنها إن أمكن ، إلا أن الطرف الفلسطيني كان يدرك تماماً أن التوضيحات التي ستقدم من قبل الإدارة الأمريكية لا تقدم أو تؤخر

[1] – **المرجع نفسه** ، ص.6

[2] – كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يؤكد فيها أن عاصمة إسرائيل القدس ستبقى موحدة – جامعة بار إيلان ،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع78، 2009، ص.178

في ميزان المفاوضات بسبب عجزها عن إلزامها حيال القضايا الأكثر حساسية وخطورة كقضية اللاجئين .[1]

قامت إدارة باراك أوباما بالتأكيد على موقف الإدارات السابقة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ، من خلال إيجاد حل عادل، وذلك من خلال مفاوضات الحل النهائي وقد أعربت هذه الإدارة عن فكرة أن اللاجئين الفلسطينيين لن يعودوا إلى إسرائيل و لكن إلى دولة فلسطينية مستقبلة إذا أقيمت ، حيث كتب مستشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما "دينيس روس" أثناء توليه دائرة التخطيط بوزارة الخارجية في كتابه "فن الحكم" : " للفلسطينيين حق في عودة لاجئيهم إلى الدول الفلسطينية وليس إلى إسرائيل".[2]

كما أكد الرئيس أوباما في خطابه على أن الروابط القوية بين أمريكا وإسرائيل معروفة و هذه الصلات لا يمكن زعزعتها ، لكن شدد على أن بلاده لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة خاصة بهم معتبراً إقامة دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل ، وفلسطين، وأمريكا ،والعالم ، متعهداً بأن يتابع شخصياً اليهود من أجل تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين .

وفي ظل عدم قدرة الولايات المتحدة دفع الطرفين للدخول في عملية مفاوضات شاملة أعلن الرئيس أوباما في 19أيار \ مايو 2010 عن ضرورة عودة المفاوضات

---

[1] - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقدير الاستراتيجي "21" مستقبل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان** ، ، 2010، في : https://www.alzaytouna.net/

[2] - المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة – قضية اللاجئين من فلسطين نموذجاً ، **مرجع سابق**

على أساس قيام دولة فلسطين على حدود 1967وللتفاهم على جميع قضايا الوضع الدائم .

وترافقت تلك الدعوة مع بيان أصدرته اللجنة الرباعية تدعو فيه طرفي الصراع في عملية مفاوضات جاءت من أجل تحقيق سلام إقليمي شامل و عادل ودائم كما ترتئيه مرجعية مؤتمر مدريد ،ومقررات مجلس الأمن ،ومبادرة السلام العربية .[1] لكن سرعات ما فشلت جولة المفاوضات بسبب استمرار التصلب في الموقف الإسرائيلي إزاء قضايا الوضع الدائم .

وأخيراً يمكن القول أن سياسة الرئيس أوباما تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي و مسألة المفاوضات هي امتداد لسياسة كافة الإدارات الأمريكية السابقة بخضوع الموقف الأمريكي وانحيازه للموقف الإسرائيلي، وعدم قدرة أوباما على ممارسة الضغوط على نتنياهو المدعوم بقوة من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.[2]

وإن كانت إدارة أوباما قد اختارت قبل مغادرتها للسلطة في الولايات المتحدة أن تعبر عن إحباطها المتراكم من السياسات الإسرائيلية إزاء عملية السلام من خلال الامتناع عن استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن للحيلولة دون تمرير القرار 2334الذي دان الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية و عدّها غير شرعية.

[1] – بيان للقيادة الفلسطينية تعلن فيه الموافقة على المحادثات غير المباشرة مع اسرائيل" ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع 83، 2010، ص203

[2] – محمد حسنين، حمدي أسامة ، **السياسة الأمريكية في عهد أوباما وانعكاساتها على الدور الأمريكي لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي** ، المركز الديمقراطي العربي ، يوليو2017، في : https://democraticac.de/

مبادرة جون كيري:

قبل انتهاء فترة تولي الرئيس باراك أوباما للرئاسة قام جون كيري وزير الخارجية آنذاك ، بتقديم وجهة نظره حول قضايا التسوية السلمية في الشرق الأوسط ،وعرفت بخطة كيري الخاصة بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

وأثبت مشروع كيري عدم جدية أمريكا في التعامل مع القضية الفلسطينية بل أكد دعمه للحل الاقتصادي بدلاً من الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال بكافة أشكاله والعمل مع الأمم المتحدة ،والرباعية، وروسيا لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين وعملية السلام ،لذلك عبّر كيري عن السلام من وجهة نظره فقال:" بأن السلام ممكن لو حصلت إسرائيل على ما تريد من احتياجات أمنية ،وأن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على دولة لهم عندما يكون السلام ممكناً".

بالتالي تشكل المبادرات والمشاريع التي تقدمها الولايات المتحدة تحركات لتصفية القضية الفلسطينية من خلال استئناف عملية التسوية . [1]

وتضمنت خطة السلام في الشرق الأوسط التي عرضها وزير الخارجية الأمريكي ست نقاط ترتكز على حل الدولتين ،وعلى قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بما يضمن حدوداً آمنة للطرفين وهي :

– إقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية بين إسرائيل وفلسطين قابلة للاستمرار وذلك عبر التفاوض على أساس حدود 1967 مع عمليات تبادل متساو لأراض يقبل بها الطرفان .

[1] –سعيد ذياب، "مشروع كيري يستهدف تصفية القضية الفلسطينية" ، **جريدة الغد** ، ع4، 2014، في : https://alghad.com/ .

– تحقيق فكرة القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1997 بشأن دولتين ، وشعبين أحدهما يهودي والآخر عربي مع اعتراف متبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما .

– إيجاد حل عادل ومقبول وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمساعدة دولية تشمل تعويضاً، وخيارات، ومساعدة للعثور على مساكن دائمة وإعتراف بالمعاناة و إجراءات أخرى ضرورية ليكون حلاً كاملاً منسجماً مع دولتين للشعبين ويؤكد على أن هذا الحل يجب ألا يؤثر على الطابع الأساسي لإسرائيل .

– القدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين، وحماية وتأمين حرية الوصول إلى المواقع الدينية.

– تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مرضٍ.

– إنهاء النزاع و كل المطالب ليتاح إقامة علاقات طبيعية، وتعزيز الأمن الإقليمي كما هو وارد في مبادرة السلام التي تقدمت بها الدول العربية .[1]

قضية اللاجئين في مبادرة كيري:

اقترح كيري أربعة خيارات لحل قضية اللاجئين جرى طرحها أمام القيادة الفلسطينية مستبعدة حق العودة، بحيث يتم بموجب تلك الخيارات تخيير اللاجئين بين الانتقال إلى كندا و العيش فيها ، أو العيش في الدولة الفلسطينية المستقبلية، أو البقاء حيثما يتواجدون لا سيما في الأردن الذي يستضيف أكثر من 42% من إجمالي ستة ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (الأونروا) ، باعتباره الحل الأفضل و

[1] – النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين ،**France 24**، 2016،في : https://www.france24.com/

الأكثر واقعية بالنسبة لرؤية كيري نظير اقتناع الأردن بذلك و تعويضه ، بينما سيتم إعطاء وضع اللاجئين في لبنان أولوية المعالجة باعتبارها المسألة الأكثر إلحاحاً .

أما الخيار الثالث هو تقديم اللاجئ بطلب للإقامة في الكيان الإسرائيلي الذي يقوم بدوره بدراسة الطلب وفق معايير، وضوابط محددة تضعها سلطات الاحتلال ضمن نطاق لم شمل العائلات ، ولمدة زمنية تمتد حتى 15 سنة قادمة مقابل الإسهام في تمويل صندوق لتعويض اللاجئين وتوطينهم حيثما يتواجدون ، وبدون الإعتراف بأية مسؤولية تاريخية ،وسياسية تجاه قضية اللاجئين .[2]

من الواضح أن تلك الخيارات لا تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 ، بل اقترحت فكرة التوطين والوطن البديل بدلاً منها.

خامساً :الدور الأمريكي في عملية التسوية خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017-حتى الآن) :

استمرت الإدارة الأمريكية المتعاقبة بدعمها المطلق لإسرائيل على نفس المنهج و المضمون ، حتى تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإدارة منذ ترشحه للإنتخابات الرئاسية في (آذار\مايو2016) ، حيث شكلت رؤياه لمشاكل المناطق المختلفة من العالم وسياسته الكثير من الغموض ، وأثارت اهتمام الكثير من المحللين والباحثين السياسيين لتحليل الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ، وذلك في ضوء التصريحات التي تحقق الرؤية الإسرائيلية التي صرح بها الرئيس ترامب قبل فوزه في الانتخابات وكذلك بعد توليه الحكم قبل

[2] -نادية سعد الدين ، خطة كيري ..تصفية القضية الفلسطينية ، **الجزيرة** ، في : https://www.aljazeera.net/، 2020/5/12

الحديث عن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس ، والإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل ، كذلك تخليه عن خيار حل الدولتين وهو الخيار الذي تم تبنيه من قبل الإدارات السابقة كون الحل الوحيد بإنهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ، وتحقيق عملية السلام، والحديث عن إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وجزء من أرض سيناء، كما أعلن في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية "إيباك" في واشنطن قال: " في اليوم الذي سأصبح فيه رئيساً، فإن معاملة إسرائيل كمواطن من الدرجة الثانية ستنتهي " وتعهد بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .[1]

وبالإضافة إلى ذلك صرح في مايو 2016 في حديث له لصحيفة "ديلي ميل" بالقول قد يكون الحياد أمراً غير ممكن وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية".[2]

وعلى الرغم من تلك التوجهات المؤيدة تماماً لإسرائيل إلا أنه في عام2015 ،وفي حديث له مع وكالة أنباء " اسوشيتد برس " ادعى أنه سيكون محايداً في الصراع بين الطرفين ،واعتبر نفسه الشخص الأكثر تأهيلاً لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين ،وأشار إلى أن عدم تقديم إسرائيل لتنازلات لن يؤدي إلى سلام في المنطقة ،وأكد على حق الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم ،ويُفسر هذا التغيير في آراء "ترامب" بعد هذا التصريح ، بعدم امتلاكه رؤية واستراتيجية ثابتة حيال القضية الفلسطينية.

[1] – خبر :"أيباك " تشعل سباق مرشحي الرئاسة الأمريكية على دعم إسرائيل " دونالد ترامب" : لا يوجد مرشح جمهوري يدعم إسرائيل أكثر مني....، **موقع أخبار الخليج** ، 2016، في : http://akhbar-alkhaleej.com/ ، 2020/5/4

2 - Trump in a television ..interview with the daily mail press ,may2016,available on the link: https://www.dailymail.co.uk/

ومع وصول ترامب إلى الحكم تجاهل الحديث عن القضية الفلسطينية في خطابه الأول في 20 كانون الثاني /يناير 2017 ،وأكد أن الولايات المتحدة غير مستعدة للضغط على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بمرجعية السلام أو بقرارات الشرعية الدولية وأن عملية السلام يجب أن تتم بين الفلسطينيين والإسرائيليين من دون أي ضغوط ،وبما يتوافق مع مصلحة إسرائيل .[1]

واتخذ دونالد ترامب مجموعة من القرارات خلال الأشهر الأولى من تسلمه للرئاسة بخصوص القضية الفلسطينية وكان أهمها:[2]

– تعهده من خلال رساله نشرتها صحيفة " إسرائيل هايوم" العبرية ،العمل على تحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل والفلسطينيين معتبراً أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وموضحاً أن أي اتفاق سلام يجب أن يتم التفاوض عليه من الطرفين وألا يفرض عليها من قبل الآخرين، وهذا يتطابق مع موقف اليمين الإسرائيلي الذي يهدف إلى الاستفراد بالفلسطينيين وإخضاع التفاوض معهم لميزان القوى الثنائي بمعنى إبعاد أي وصاية أخرى بما في ذلك مرجعية الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ، ويقتصر بناءً على ذلك دور الولايات المتحدة على العمل بشكل وثيق مع إسرائيل لتحقيق تقدم يجعل إسرائيل متحكمة كلياً بالمفاوضات.

[1] –وجدي فاعور،" الرؤية الأمريكية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب ،"مركز دراسات الوحدة العربية ،في : https://caus.org.lb/

[2] – زيادة إكرام ،**الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب في: هادي الشيب وسميرة ناصري ،الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب** ،برلين ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017،ص.309

– تأكيد البيت الأبيض أن واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين كأساس لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما ،بل ستدعم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان أياً كان هذا الاتفاق .

وشكل ترامب فريق إدارته من مجموعة من الأشخاص المؤيدين لإسرائيل والذين يحملون أفكار يمينية متطرفة أمثال: جون بولتون، رودولف جولياني ونائبه مايك بنس ، وغيرهم من الأشخاص الحاملين لسياسات متطرفة تحقق الرؤية الإسرائيلية.[1]

وبالإضافة إلى ذلك اتخذ ترامب مجموعة من القرارات التي تعد مقدمة للبنود الواردة في صفقة القرن ،حيث في كانون الأول/ ديسمبر 2017 قرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ،الأمر الذي أدى إلى إشعال موجة غضب شعبية ورسمية واسعة في العالمين العربي والإسلامي ، فعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات واحتجاجات واسعة في عواصم عالمية وأخرى في فلسطين وتحديداً قطاع غزة ،كما أحدث غضباً دولياً دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التصويت على مشروع قرار تقدمت به تركيا واليمن ، يرفض تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة ،وأكد القرار الأممي الذي صوتت لتأييده 12.800دولة ،واعترضت وامتنعت عن التصويت عليه 35 دولة ، أن أي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع القدس لاغية وباطلة .

وفي أغسطس 2018 حجزت الإدارة الأمريكية مبلغ 65 مليون دولار من الأموال المخصصة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، ويشكل التمويل الأمريكي ثلث التبرع السنوي للوكالة ، وكان من المفترض أن يتم تسليم الأموال بحلول الأول من يناير عام 2019 ، لكن تم

[1] – هاني المصري،" زلزال ترامب والقضية الفلسطينية ..الأضرار المحتملة" ،**جريدة السفير** ،نوفمبر 2016، في : http://m.assafir.com/

تجميدها إلى حين الانتهاء من مراجعة المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية بحسب ما أوردته وكالة "رويترز" وسبق هذا الإجراء تغريدة لترامب على منصة تويتر التي يعتمد عليها ترامب في خطاباته للجماهير التي تتصف بالعدوانية والاستفزازية[1]، حيث قال فيها "لماذا يجب أن نواصل دفه مئات الملايين من الدولارات للفلسطينيين ما داموا يرفضون الانخراط في مفاوضات سلام طويلة الأجل مع إسرائيل" ،وعلى إثر ذلك عانت وكالة الغوث من أزمة مالية أثرت على عملها في مناطق اللجوء الخمس وتحديداً في قطاع غزة .

وفي سبتمبر من العام ذاته أغلقت إدارة ترامب مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في محاولة لثني القيادة الفلسطينية عن التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية لإجراء تحقيق بشأن الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ،كما جاء هذا القرار كعقاب بسبب مواصلة عمل السلطة الفلسطينية في المحاكم الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، وجاء في مشروع القرار الأمريكي أن الولايات المتحدة ستقف دائماً مع صديقتها وحليفتها إسرائيل وأن المكتب لن يبقى مادام الفلسطينيون يواصلون رفض المفاوضات وعلى إثر ذلك قامت الإدارة الأمريكية بطرد السفير الفلسطيني وعائلته في واشنطن ، واعتبرت المنظمة هذه الخطوة مخالفة للأعراف الدبلوماسية .

أما في نيسان /أبريل 2019 رفض وزير الخارجية الأمريكية" مايك بومبيو" التأكيد على أن حل الدولتين يعد إحدى ركائز سيادة بلاده في الشرق الأوسط وقال" نحن نعمل مع أطراف عدة على طرح رؤية السلام في الشرق الأوسط "، وبهذا سجل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمايزاً جديداً في السياسة الأمريكية حيال الشرق الاوسط

[1] - Paola Sartoretto**, Reviewing The Rehetoric of Donald Trumps Twitter of the 2016 presidential Election ,Master thesis international /intercultural communication** ,jonkoping university ,spring 2016,p24 .

بعدما أكد أن حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء الصراع وكان جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين قد دافعوا عن حل الدولتين سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين .

مما تقدم فإنه يمكن تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وقضاياها الأساسية مثل قضية اللاجئين ،خلال إدارة ترامب من خلال مجموعة من المبادئ :

– مبدأ أمريكا أولاً الذي يعتبره ترامب الهدف العام من سياسته الخارجية ،أي أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها ، وضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية .

– مبدأ العزلة في السياسة الخارجية ،حيث يرى ترامب أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله ، كما يتجنب الحديث عن العالمية "GLOBALISM" لذلك يغلب على خطابه الروح القومية ويعظم من أهمية الدول القومية.

– مبدأ أمن إسرائيل والذي يعتبر من أهم المبادئ الحاكمة لتوجهات ترامب في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وذلك لتحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومواجهة الإرهاب واحتواء "الاسلام السياسي" الذي اعتبره أحد أهم التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الاستقرار في المنطقة ،حيث يرى ترامب أن إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولا بد من تأمين مصالحها وتدعيم أمنها القومي .[1]

[1] -يمني سليمان ، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب** ،موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،أيار2016، ص. 2 ، في : https://stgcenter.org/

بالتالي فإن الآلة الدعائية الأمريكية لإدارة ترامب تعمل على تقديم صفقة القرن بأنها فرصة تاريخية لإحلال السلام وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من منطلق التسويق السياسي ، والترويج الإعلامي لخطاب تجلت أبرز مضامينه في محاولة لفرض حقائق جديدة على الأرض بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والدعوة لقبول صفقة القرن كتسوية سياسية لإنهاء الصراع، بعد أن تم اختزال جوهر الصراع وكافة أبعاده الإيديولوجية والعقائدية والسياسية ، فقط في البعد الاقتصادي والإنساني .[1]

المطلب الثالث : خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" واللاجئون الفلسطينيون

لم تنجح المبادرات الأمريكية القديمة في إنهاء الصراع، وبالتالي كان لا بد من التفكير في حلول جديدة غير تقليدية يمكن أن تكون أكثر فعالية، مقابل تقديم تنازلات ليس بالضرورة تَرضى عنها أطراف النزاع، ولكنها تبقى ضرورية للحل وفق مجموعة من المبادئ :

- الأمن الإسرائيلي والذي يعتبر العامل الرئيسي الذي تستند عليه الصفقة، باعتبار أن ضمان أمن إسرائيل يُعد التزامًا أمريكيًّا لن يقبل أي تنازل جوهري.
- حل الدولتين لا يُعد بمثابة المبدأ المقدس لحل القضية الفلسطينية، ولكن قد يكون هناك اقتراب من هذا المبدأ، بمعنى إقامة دولة فلسطينية ولكن ليس وفق تصورات الفلسطينيون.
- نزع الطابع الوطني التحرري عن القضية الفلسطينية ،وإحالتها كقضية إنسانية تتكفل بعض المساعدات والمشروعات فى إنهائها. وستحظى التنمية الاقتصادية بالاهتمام الأكبر في الصفقة، وهو ما يعني أن فكرة السلام الاقتصادي ستكون

[1] - محفوظ عيسى ، "الخطاب الإعلاني لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية" ، **مجلة دراسات قانونية وسياسية** ، الجزائر :جامعة بوقر – بومرداس، ج3،ع2.ص.209

بمثابة أحد المفاتيح الرئيسية للصفقة ،مقارنة بالجانب السياسي والتسوية السياسية التي يمكن أن تأتي في مرحلة تالية أو متأخرة نسبيًّا بعد وضوح النتائج الاقتصادية على الأرض.

- قضايا الوضع النهائي، مثل القدس واللاجئين، لا يمكن حلها طبقًا للرؤية العربية؛ فالقدس أصبحت عاصمة لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم. كما أن مشكلة اللاجئين يمكن حلها من خلال تنفيذ إجراءات أخرى، أي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المتواجدين فيها، ويمكن أن توفر الولايات المتحدة الدعم المادي اللازم لهذا التوطين.[1]

وجاءت خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط" صفقة القرن " ، كغيرها من المبادرات الأمريكية السابقة التي تتبنى الموقف الإسرائيلي ، وتدعم باتجاه تطبيقه في أي مبادرات تُطرح، والأهم من ذلك هو تغيير المواقف السياسية وزيادة الاشتراطات الإسرائيلية وفقاً للمتغيرات السياسية لتأجيل تسوية القضية الفلسطينية ، وتمرير السياسات والإجراءات الأمريكية – الإسرائيلية على الأرض ، وتفرضها كأمر واقع .

وقبل التطرق إلى صفقة القرن ودورها في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، سيتم التطرق إلى مؤتمر البحرين الذي عقد في شهر يونيو /حزيران 2019، والذي أُعتبر التمهيد الاقتصادي لخطة السلام الأمريكية " صفقة القرن" الهادفة إلى إنهاء القضية الفلسطينية .

أولاً : مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي:

عقد مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي والذي يعرف باسم "ورشة عمل السلام من أجل الازدهار"، في العاصمة البحرينية المنامة ، بدعوة من مملكة البحرين.

[1] –محمد ابراهيم ،**رؤية وقراءة هادئة حول صفقة القرن** ، وكالة سما الإخبارية ، مايو 2019، في : https://samanews.ps/ar/p

والولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف التشجيع على الاستثمار في المناطق الفلسطينية ، حيث جاء في البيان الذي أصدرته كل من البحرين ، والولايات المتحدة الأمريكية لورشة العمل "ستستضيف المملكة البحرينية بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ورشة العمل الاقتصادية "السلام من أجل الازدهار "حيث ستشكل فرصة جوهرية للقاء الحكومات والمجتمع المدني ،والقادة الاقتصاديين بهدف تشارك الأفكار ومناقشة الاستراتيجيات وتوفير الدعم للاستثمارات الاقتصادية المحتملة والمبادرات التي يمكن التوصل لها بإتفاقية سلام .[1]

وأطلق جاريد كوشنر"Jared Kushner" مستشار دونالد ترامب وصهره ،في عاصمة البحرين المنامة يومي 25-26 حزيران /يونيو 2019 الجانب الاقتصادي من خطة السلام الأمريكية لحل النزاع في الشرق الأوسط ، والذي أعتبر أول مؤتمر علني حول "صفقة القرن" أو الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط ،حيث ركز المؤتمر على الشق الاقتصادي فقط ،من خلال طرح مجموعة من المقترحات منها: جذب استثمارات تتجاوز قيمتها خمسين مليار دولار غالبيتها لصالح الفلسطينيين ، إيجاد فرص عمل ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي ،على أن يمتد تنفيذها على مدار عشرة أعوام .

وقد جاءت ورشة المنامة متوافقة مع الرؤية الأمريكية للرئيس ترامب وإدارته التي تسعى إلى جمع الاستثمارات والتبرعات من الدول المشاركة كالسعودية ،ودول الخليج والتي قد تصل إلى 50مليار دولار، وذلك من أجل تشجيع السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على القبول برؤية ،وسياسات الرئيس ترامب وإدارته عن طريق هذا المال السياسي الذي هو بمثابة رشوة سياسية لنزع حقوق الشرعية للفلسطينيين .[2]

---

[1] – مؤتمر" حوار المنامة " الأمني في البحرين..ما أهميته وماذا سيناقش ؟ ،**cnn بالعربية** ،نوفمبر 2019، في : https://arabic.cnn.com/

[2] –وجدي فاعور، الرؤية الأمريكية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب ،**مرجع سابق**

الموقف الفلسطيني من مؤتمر البحرين:

اعترضت السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس على الورشة ، واعتقدت أن حكومة اسرائيل بمساعدة إدارة ترامب تحاول أن تخلق ملفاً مع بعض الدول العربية التي لها معها علاقات دبلوماسية رسمية ، وتلك التي لها معها علاقات استثمارية ،كي تقود الفلسطينيين إلى اتفاق لا يلبي الحد الأدنى من مصالحهم.[1]

وأكد الرئيس الفلسطيني على عدم مشاركته في المؤتمر حيث صرح قائلاً: "بالنسبة لورشة المنامة في البحرين ، قلنا إننا لن نحضر هذه الورشة ، والسبب أن بحث الوضع الاقتصادي لا يجوز أن يتم قبل أن يكون هناك بحث للوضع السياسي ومادام لا يوجد وضع سياسي ، فمعنى ذلك أننا لا نتعامل مع أي وضع اقتصادي".[2]

كما صرح رئيس دائرة شؤون اللاجئين ، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد أبو هولي ،أن هدف الاقتراح الأمريكي من مؤتمر البحرين الاقتصادي هو تصفية المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في أماكن إقامتهم تحت مسمى "السلام من أجل الازدهار"، ومن خلال إعادة بناء مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحسين الأوضاع فيها وتهيأتها لتصبح كمدن دائمة للاجئين الفلسطينيين ، والاستعاضة عن دور الأونروا في مجال التعليم والصحة وتوزيع الأغذية ،ببرامج تديرها وتقودها السلطة الفلسطينية .[3]

---

[1] – يوسي بيلين ، "الفلسطينيون لمؤتمر البحرين الاقتصادي ..أين السياسي إذن "، **جريدة القدس العربي** ، يوليو 2019، في : https://www.alquds.co.uk/ ، 2020/3/12

[2] – ورشة المنامة ..الحاضرون الغائبون ، **الحرة** ، يونيو 2019، في : https://www.alhurra.com/ ، 2020/3/12

[3] – خبر : أبو هولي :هدف مؤتمر البحرين تصفية قضية اللاجئين ، **بوابة اللاجئين الفلسطينيين** ، في : http://refugeesps.net/ ، 2020/3/12

اعتبر بعض المحللين السياسيين أن الرفض الفلسطيني للمشاركة في مؤتمر المنامة كفيل بعرقلة تنفيذ مخرجاته ، وقد يؤدي إلى إفشاله ،وصفقة القرن لاحقاً ، والبعض الآخر أقر بوجود إمكانية لتنفيذ مخرجاته رغم الرفض الفلسطيني من خلال أساليب تتدرج تحت ذريعة تحسين حياة الفلسطينيين ومن خلال سياسات أحادية الجانب والتي ظهرت على شكل وعودات ، حيث قامت اسرائيل في أكتوبر العام الماضي بتوسيع برنامج قامت من خلاله بمنح تصاريح لأصحاب أعمال تجارية للسفر إلى اسرائيل لأغراض التجارة ، حيث أصدرت حوالي 5000 تصريح للفلسطينيين الذين يعملون كعمال في البناء والزراعة والصناعة .

الموقف الاسرائيلي من مؤتمر البحرين:

في ظل الرفض الفلسطيني للمشاركة في ورشة المنامة ،أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مشاركة إسرائيل في المؤتمر ،ووضَح قبل إنعقاده خلال احتفال في تل أبيب في 18يونيو /حزيران أن "مؤتمراً مهماً سيعقد قريباً في البحرين وإسرائيليون سيشاركون فيه بطبيعة الحال ".[1]

وهناك أوساط إسرائيلية لا تؤمن بجدوى الجانب الاقتصادي من الصفقة لأن الدعوات الأمريكية لتوفير رخاء اقتصادي للفلسطينيون عوضاً عن المفاوضات مع السلطة ،لا تستند لأسس واقعية لأنه يستحيل الفصل بين الاقتصاد والوضع السياسي والأمني، بدليل فشل مساعي اللجنة الرباعية حتى الآن بتعزيز اقتصاد الضفة الغربية .

كما بدأت إسرائيل بتنفيذ الشق الاقتصادي من صفقة القرن من خلال عقد لقاءات فلسطينية إسرائيلية ذات طابع إقتصادي ،وتجاري حيث تشكل تلك اللقاءات خطوة كبيرة في مشروع السلام الاقتصادي الذي تسعى إليه إسرائيل ،وعلى الرغم من

[1] – ورشة المنامة ..الحاضرون الغائبون ، **مرجع سابق**

أن تلك اللقاءات التي تجمع برجال أعمال فلسطينيين بجهات إسرائيلية تركز على حل مشاكلهم التجارية ،لكنها دفعت الفلسطينيين لمهاجمتها باعتبارها مؤشراً للتطبيع والتعايش في اللقاءات مع الإسرائيليين في ظل اعتقادهم أن تلك المغريات الاقتصادية تبقى مرفوضة طالما بقي الاحتلال ، فالمطلوب هو إنهاء الاحتلال وليس تنمية اقتصاد فلسطين ، والذهاب بحقوق الشعب السياسية ،والقانونية . [2]

أما بالنسبة للموقف العربي من المؤتمر الذي شارك فيه العديد من ممثلين الدول العربية مثل وزير المالية السعودي ،ووزير المالية الإماراتي ، عبر عن ذلك "تسفي بارئيل" في صحيفة هاآرتس "HAARETZ" العبرية حيث قال "إن الاحتجاجات ضد عقد المؤتمر الاقتصادي في البحرين التي ملأت الشبكات الاجتماعية العربية أوضحت مرة أخرى الفجوة التي توجد بين قرارات الزعماء العرب وبين الشعوب العربية . [1]

في حين تمثل الموقف الدولي من المؤتمر في عدم مشاركة العديد من الدول والهيئات الهامة في الخطة التي وضعتها الإدارة الأمريكية مثل روسيا ،والإتحاد الأوروبي .

واستخدمت الإدارة الأمريكية ورقة الضغط المالي على الفلسطينيين لتمرير مشروعها الاقتصادي للسلام الذي تمثل في ورشة المنامة ، وتمثل ذلك في مصادقة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 25من آب/ أغسطس 2018 على إعادة توجيه مساعدات اقتصادية للفلسطينيين بقيمة 215 مليون دولار.

انعكست هذه العقوبات على عمل المشاريع التي تشرف عليها الوكالات الأمريكية في فلسطين، حيث قررت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) في الثاني من

---

[2]- Adnan Abu Amer ,**The Palestinian refuse to give up their cause , deal or no dea**l ,Middle east monitor,march2020: https://www.middleeastmonitor.com/:

[1] -عدنان الحسني، ورشة البحرين بلا مخرجات وبلا أصحاب القضية ، "جريدة العربي الجديد "، في :
https://www.alaraby.co.uk/

الشهر الجاري تسريح نصف موظفيها العاملين في فلسطين والبالغ عددهم 180 موظفاً، ووقف المشاريع التي كانت تشرف عليها في الأراضي الفلسطينية.

ولم تصرف الإدارة الأمريكية مخصصاتها السنوية لموازنة السلطة والتي تقدر بـ60 مليون دولار سنوياً، ولكنها أبقت على دعم الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية للحفاظ على حالة التنسيق الأمني مع إسرائيل والتي تقدر بـ100مليون دولار سنويا، وفقاً، لصحيفة القدس المحلية.

وفي 7من أيلول/ سبتمبر قررت الخارجية الأمريكية حجب 25مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها كمساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس وعددها 6 مستشفيات.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الدعم السنوي الأمريكي للفلسطينيين خلال السنوات العشر الأخيرة يقدر بـ600مليون دولار سنوياً، وهي بذلك تعتبر أكبر الممولين للفلسطينيين.

وأدت تلك العقوبات الاقتصادية إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين ولكن بفضل الجهود العربية والصديقة في العالم استطاعت السلطة أن تتلغب على بعض التحديات التي نتجت من تلك العقوبات ومنها حل مشكلة عجز الأونروا .[1]

وبعد انتهاء ورشة البحرين بعد يومين متواصلين من انعقادها في المنامة دون إصدار بيان ختامي ،وفي اللحظة الأخيرة للمؤتمر خرج جاريد كوشنر Jared Kushner بتصريح يتهم فيه القيادة الفلسطينية بالفشل في مساعدة شعبها ،وأن الباب

[1] –خالد أبو عامر، كيف واجه الفلسطينيون العقوبات الأمريكية في العام **2018**، **عربي 21**، ديسمبر2018، في : https://arabi21.com/ ، 2020/3/14

لا يزال مفتوحاً أمامهم للانضمام إلى خطة التسوية الأمريكية لو أرادوا فعلاً تحسين حياة شعبهم ،فإننا وضعنا إطار عمل عظيماً يستطيعون الانخراط فيه .

وانتهى المؤتمر دون أن يتطرق إلى حقوق الفلسطينيون ولا أوضاعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي ،واكتفى بإطلاق سيل من الوعود المعسولة للفلسطينيين والمنطقة بشأن المستقبل والتنمية والازدهار ، بينما أغفل تماماً حقوق الفلسطينيون ولا سيما حقهم في إقامة دولة كاملة السيادة عاصمتها القدس الشرقية المحتلة وعودة ملايين اللاجئين .

وتذهب مخرجات مؤتمر البحرين إلى اختصار القضية الفلسطينية من قضية تحرير وقضية سياسية إلى مجرد حلول اقتصادية ، وهو ما تمت تجربته من قبل طوال ربع قرن من اتفاق أوسلو ، والأهم من ذلك أن مخرجات المؤتمر تظهر وجود فجوة كبيرة وعميقة بين الواقع والوهم ،إذ يريد المشاركون إنهاء سبعة عقود من الصراع من خلال مشروع السلام مقابل الازدهار .

وتبين هذه الدراسة أن مؤتمر البحرين فشل منذ بدايته في تحقيق أهدافه التي تمس جوهر القضية الفلسطينية، فتصور الإدارة الأمريكية وكوشنر باعتبار القضية الفلسطينية قضية ذات أبعاد اقتصادية هو بعيد جداً عن حقيقة القضية الفلسطينية التي لا يمكن حلها ب 50 مليار دولار.

ثانياً : خطة السلام الأمريكية " صفقة القرن" :

بعد حوالي ثلاث سنوات من صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الحكم ،أقدمت إدارته على نشر خطتها الأحادية التي كانت قد روجت وسربت عناصرها الرئيسية فيما يتعلق بالقدس، واللاجئين ،والمستوطنات ،بعد أن وضعتها موضع التنفيذ العملي وفقاً لمبدأ فرض السلام بالقوة ، وفرض الحلول والإملاءات ،وحاولت شريكتها

إسرائيل تغيير الحقائق ،وتزييف التاريخ ،واختلاق رواية ايدلوجية تفرضها على العالم بما يتوافق مع مصالحها ،ويضمن تفوقها الأمني ،والاستراتيجي عسكرياً، واقتصادياً ليس على فلسطين فحسب بل على المنطقة برمتها ، متجاهلة بذلك قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح اتفاق أحادي يتم تنفيذه بين الوسيط وأحد طرفي الصراع من خلال لجان مشتركة بين ثنائي الصفقة ترامب ونتنياهو.

وأبدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump منذ بداية ولايته الرئاسية نية التوصل إلى صفقة تاريخية لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتستند هذه المقاربة إلى رؤية أكبر ، تعود إلى تفوق إسرائيل على محيطه في الشرق الأوسط استناداً إلى حل إقليمي لإنهاء الصراع وتفكيك ملفاته الكبرى :"القدس – اللاجئون– الاستيطان – الكيان الفلسطيني".

وبعد سنوات من التكهنات والتمهيد الإعلامي والسياسي، خرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump عن صمته يوم الثلاثاء 28/يناير كانون الثاني /2020 ، وأعلن عن خطته للسلام بين إسرائيل وفلسطين والمعروفة إعلامياً بـ "صفقة القرن"، وسط رفض فلسطيني لها ودعوات للمواجهة مع الاحتلال رداً على إعلانها ، وفي هذا الصدد صرح دونالد ترامب قائلاً "خطتي توفر فرصة للفلسطينيين ،والإسرائيليين ضمن حل الدولتين وهي مختلفة عن خطط إدارات أمريكية سابقة.

وقامت الإدارة الأمريكية بتشكيل فريق عمل مكون من مجموعة من الشخصيات المقربة لإسرائيل يعارضون حل الدولتين ويؤيدون حل الصراع بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية للعمل على تنفيذ الوعودات التي صرح بها ترامب خلال حملته الانتخابية بخصوص إيجاد حل تاريخي ونهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والذي يتمثل في صفقة القرن الذي أعلن عنها ، ويتكون فريق العمل من :

1) مايك بومبيو Michael Pompeo (وزير الخارجية الامريكي) والذي يؤيد الدعم المطلق لإسرائيل كونها الدولة النموذج في المنطقة .

2) جاريد كوشنير Jared Kushner : زوج ابنة الرئيس ترامب ، ينتمي لأسرة يهودية قدمت مؤسساتها "الخيرية" 38ألف دولار لمساعدة مستوطنة بيت إيلا اليهودية في الضفة الغربية سنة 2013، وهي المستوطنة نفسها التي قدمت لها مؤسسة ترامب 10 آلاف دولار سنة 2003، ويحظى بشعبية كبيرة بين المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، بالرغم من أنه الأقل خبرة بشؤون الشرق الأوسط، فقد تمّ اختياره لمهمة تسوية الوضع في الشرق الاوسط.

3) ديفيد فريدمان David Friedman: السفير الأمريكي في "إسرائيل"، يترأس مجموعة مساندة لمستوطنة بيت إيل وكان مستشاراً لترامب في حملته الانتخابية ، لا يعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مسألة حيوية للمصالح الأمريكية.

4) جيسون غرينبلات Jason Greenbllat : الممثل الخاص للرئيس ترامب في المفاوضات الدولية منذ 2017، ومستشار ترامب للشأن الإسرائيلي، يعارض أي دور للأمم المتحدة في فرض حلّ الدولتين ويدعو لترك ذلك للطرفين، وهو لا يرى أن المستوطنات تشكل عائقاً أمام "السلام"، ويعارض قرارات اليونسكو الخاصة بالقدس، وأيد مؤخرا ضم مستوطنات الضفة الى اسرائيل.

5) جون بولتون John Bolton: مستشار الأمن القومي الأمريكي، من صقور الإدارة الأمريكية ، معارض لدور الأمم المتحدة في تسوية الصراع، ويعارض حلّ الدولتين،

مؤيد لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ويدعو الى إعادة قطاع غزة للسيادة المصرية والضفة الغربية للأردن.[1]

وقد احتوت الصفقة على مجموعة من البنود التي جاءت في 181 صفحة وتناولت مختلف القضايا الجوهرية في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ،مثل: الحدود ، وحق العودة ، واللاجئين ، والقدس ،ووصولاً إلى شكل الاقتصاد الفلسطيني .[2]

ويعتبر الهدف من خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن" والتي هي وثيقة تعطي الشرعية الدولية لإسرائيل للاستيلاء على فلسطين بقيادة الولايات المتحدة[3]،هو إنهاء القضية الفلسطينية ،والأمر يتطلب تفكيك الثوابت التي تشكل في مجموعها القضية الفلسطينية .

وتناولت بنود صفقة القرن التي نشرت على الموقع الرسمي للبيت الأبيض تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار"، إطارين ، الإطار السياسي والذي يتمثل في الاعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي ، ودولة فلسطين المستقبلية كدولة قومية للشعب الفلسطيني ،لكل منهما حقوق مدنية متساوية ،وتحدد الخطة حدوداً يمكن الدفاع عنها لدولة إسرائيل ،ولا تطلب من إسرائيل أن تتنازل عن سلامة شعبها ،مما يمنحهم المسؤولية الأمنية الغالبة عن الأرض الواقعة غرب الأردن.

أما بالنسبة للفلسطينيين ستوفر الرؤية توسعاً إقليمياً كبيراً من أجل إقامة دولة فلسطينية ،وستتيح خطوط النقل حركة فعالة بين غزة والضفة الغربية.

---

[1] - يوسف يونس ، دراسة عن " صفقة القرن "وإعادة إحياء مشروع الشرق الأوسط الكبير ، **دنيا الوطن** ،يونيو 2019، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/

[2] –بلال المصري، "صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة 1967"، **مجلة اتجاهات سياسية** ، ع2، يناير 2018، ص.148.

3- Asad Ghanem ,T**he Dead Of The century in context – Trumps plan is part of along standing settler –colonial enterprise in Palestine,** Haifa: School of political science,vol23,no1,2020

وجاء الإطار الاقتصادي تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" ،الذي سيمكن الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يطمح إلى إنشائه لأجيال ، وبدعم من المجتمع الدولي ، وتم طرح ثلاث مبادرات لتحقيق ذلك تمثلت في:

1- إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية من خلال تطوير قضية حقوق المنتجين ، ومكافحة الفساد ودمج اقتصاد الفلسطينيين في أسواق رأس المال العالمية .

2- تعزيز الحكم الفلسطيني من خلال تقوية القطاع العام حتى يتمكن من تقديم خدمات أفضل للمواطنين بالإضافة لتشجيع نمو القطاع الخاص.

3- تمكين الشعب الفلسطيني من خلال السماح للفلسطينيين بتحقيق تطلعاتهم من خلال انفتاحهم على التكنولوجيا المتقدمة وسيتم ذلك من خلال برامج التعليم والتدريب الخاصة .

وسيتم تقديم 50 مليار دولار للفلسطينيين على مدار 10سنوات بهدف مضاعفة الانتاج المحلي الفلسطيني من 14 مليار دولار إلى 33مليار دولار ،وخلق حوالي 1.4مليون وظيفة للفلسطينيين ،وخفض معدلات البطالة ،والفقر في المجتمع الفلسطيني بمقدار النصف من خلال إحداث إصلاحات سياسية للحكومة الفلسطينية إلى جانب استثمارات ضخمة في البنية التحتية لتحسين بيئة الأعمال في الدولة الفلسطينية.[1]

[1] -للاطلاع أكثر على بنود صفقة القرن انظر: https://www.whitehouse.gov/peacetoprosperity/

العنوان : خريطة دولة فلسطين المستقبلية حسب خطة السلام الامريكية "صفقة القرن"

المصدر: حساب الرئيس دونالد ترامب على تويتر .

صممت تلك الخريطة المفاهيمية التي نشرها دونالد ترامب على صفحته على تويتر مغرداً باللغة العربية "هذا ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية بعاصمة في أجزاء من القدس الشرقية"، على حد تعبيره، ومن الواضح تستجيب تلك الخريطة مع

المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل وتبقي السيطرة الأمنية العليا بيدها مع سيطرتها على المجال الجوي والبحري بالكامل ،حيث تضع الخريطة تصوراً لدولة فلسطينية ناقصة السيادة مقسمة لعدة مناطق معزولة غير متصلة جغرافياً تربطها شبكة مواصلات من خلال الجسور والأنفاق ،ويخضع بناؤها للمتطلبات الأمنية الاسرائيلية ،وحسب الخريطة فإن دولة فلسطين لا تتشارك بحدود دولية مع الأردن ،وستكون مساحة دولة فلسطين متساوية مع المساحة التي احتلتها إسرائيل عام 1967.[1]

وستكون للدولة الفلسطينية بموجب الخريطة عاصمة تحمل إسم القدس في أي مكان آخر لا علاقة له بمدينة القدس التي ستبقى موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية وعاصمة لها ،وستضم العاصمة الفلسطينية بعض الضواحي النائية من القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967مثل (كفر عقب ، والجزء الشرقي من شعفاط ، وأبوديس).

تنتهك خطة السلام الأمريكية الكثير من الحقوق والمبادئ الأساسية في القضية الفلسطينية مثل :حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ،كما أن تلك الصفقة تخرج عن معنى لفظ تسوية ، فالتسوية لفظاً في قاموس المعجم الوسيط تعني" اتفاق وسط ،السعي إلى تسوية الخلاف بين طرفين ، إيجاد حل ،اتفاق لإنهاء الخلاف " وهذه المعاني لا تنطبق على خطة السلام الأمريكية التي طرحها دونالد ترامب ، حيث تنكر الأخيرة حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ، وتعمل على إدماجهم في دول قائمة مثل :(مصر ، الأردن) ، كما أن عدم تطرق تلك الصفقة إلى حل الدولتين يعني أنها خطة متطابقة تماماً مع معظم الخطط والمقترحات الإسرائيلية التي تتبنى الرؤية

[1] – ورقة مفاهيمية : **صفقة القرن : صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين** ، دائرة شؤون المفاوضات :منظمة التحرير الفلسطينية ، 2020،في : https://www.nad.ps/ar/media-room/ ، ص ص4-5

الصهيونية لفرض حل الصراع ، فالمفردات التي كانت ترد في خطط التسوية العربية ، وحتى بعض الخطط الصهيونية عقب هزيمة 1967 وأهمها : القدس ، وحدود1967، والحكم الذاتي ، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ،غير مستخدمة تماماً في صياغة مضمون هذه الصفقة .[1]

وستصفي صفقة القرن حل الدولتين لكن هذا لا يعني بالضرورة حل الدولة الواحدة إنما هو حل متمثل في دولة إسرائيلية كاملة السيادة ، وكيان فلسطيني بحكم ذاتي منزوع السيادة على جزر وكنتونات فلسطينية ، وينسجم هذا مع رؤية تصفية القضية الفلسطينية وفقاً لرؤية اليمين الاسرائيلي الذي يسعى لدمج اسرائيل مع المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية .[2]

أما بالنسبة لقضية مدينة القدس فكان مصيرها في صفقة القرن باعتبارها مسألة حيوية وحساسة في محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية ، تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي نظراً لأهميتها الدينية ، والسياسية لمختلف أطراف الصراع ، إلا أنه بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية إليها ،تراجعت عملية السلام ،حيث لا يمكن إقناع الشعب الفلسطيني ولا قياداته بإمكانية التوصل إلى حل لا يضمن القدس عاصمة لإسرائيل .

أما بخصوص الدولة الفلسطينية الموعودة ،قال ترامب :"الصفقة ستكون فرصة لن تتكرر للفلسطينيين وستضمن دولة متصلة الأراضي لهم كما سيكون للفلسطينيين عاصمة في القدس الشرقية وستقوم بافتتاح سفارة لها فيها .

[1] –بلال المصري، **مرجع سابق** ، ص. 148

[2] –حسام بدران، تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية " صفقة القرن" المحتوى والسياق ، "مجلة رؤية التركية" ، ع(4/7)، 2018، ص.24

وفيما يتعلق بالمفاوضات فإن كل المؤشرات توحي على عدم وجود نية لدى الإدارة الأمريكية الحالية لإستئناف المفاوضات ،حيث اقترح جاريد كوشنر Jared Kushner خلال لقائه مع الملك الأردني عبد الله الثاني في عمان قبل لقاءِه القيادة الفلسطينية،عقد مؤتمر يؤدي إلى التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل قبل استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ، وهذا الطرح هو تبني أمريكي واضح لوجهة النظر الإسرائيلية التي تريد عقد مؤتمرات تفضي إلى التطبيع مع العرب قبل التوجه لعملية التسوية مع الفلسطينيين .

وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتصفية القضية الفلسطينية عبر طرح حلول جزئية أو، مؤقتة ، أو إقليمية ،تساهم فيها الدول العربية إما بالأراضي ،المواقف السياسية لإنهاء القضية الفلسطينية ، ومن أجل ضمان عودة الهدوء للمنطقة ومواجهة الجماعة الارهابية من خلال إقامة تحالف يضم الدول العربية إلى جانب إسرائيل .[1]

تخالف صفقة القرن عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ،حيث تضمنت نصوصاً قضت على قرارات دولية ومشاريع ، ومن أبرز تلك القرارات : قرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11ديسمبر/كانون الأول 1948 الذي نص على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم ، وقرار رقم 342الصادر بتاريخ 22نوفمبر/تشرين الثاني 1967، والذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال حرب يونيو/حزيران 1967، كذلك قرار رقم 2851الصادر بتاريخ20 ديسمبر/كانون الأول 1971 الذي طولبت فيه

[1] – الصفدي نادر ، **تفاصيل خطة ترامب لتفكيك القضية الفلسطينية** ، نون بوست ، 2017، في : https://www.noonpost.com/

إسرائيل بإلغاء جميع إجراءات ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة ، وإلغاء إقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة [1].

صفقة القرن وقضية اللاجئين الفلسطينيين:

في ظل التحركات الأمريكية المتسارعة من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تمر القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين خاصةً، بمنعطف تاريخي فارق في ظل وجود اختلال في النظام العالمي يصب في غير مصلحة الشعب الفلسطيني منذ وصول دونالد ترامب إلى الحكم الذي يسعى إلى إنهاء قضية اللاجئين من خلال تجفيف المنابع المالية لوكالة الغوث وتضييق الخناق عليها وفرض حلول التوطين ، والوطن البديل على ملايين اللاجئين الفلسطينيين حول العالم وذلك بعد أن حصرتهم الإدارة الأمريكية بـ40 ألف لاجئ فقط بدلاً من 5.9مليون لاجئ ،وسعت الإدارة الأمريكية إلى إلغاء كلمتي لاجئ ،وأونروا من خلال وضع خطط لمعاملة الفلسطينيين على أنهم فقراء وليسوا لاجئين أصحاب حق بالعودة إلى وطنهم .

وتركزت بنود الخطة على أنه لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل ،وهو ما أكد عليه رئيس الحكومة الاسرائيلية "بنيامين نتنياهو Binyamin Netanyahu"،أثناء حضوره المؤتمر الذي أعلن فيه عن صفقة القرن ، وصرح بأن صفقة القرن تضمن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "خارج حدود إسرائيل " ،إما في الدولة الفلسطينية أو في الدول العربية وليس إسرائيل.[2]

كما تتضمن خطة السلام الأمريكية ثلاث خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة وتتلخص أولاً: في الاستيعاب في دولة فلسطين مع خضوع

[1] – الشنطي وسيم ، **دراسة حقوقية : صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي** ، الجزيرة ، في : https://www.aljazeera.net/ ، 2029/5/4

[2]- Asad Ghanem, **op.cit**,p.50

هذا الخيار لقيود ، ثانياً: الاندماج في البلدان المضيفة التي يتواجدون بها (بما يخضع لموافقة الدول)، ثالثاً: قبول 5000 لاجئ سنوياً على مدى 10 سنوات بواقع 50000 في دول مجلس التعاون الإسلامي التي توافق على إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين.[1]

وستكون حقوق اللاجئين بالهجرة إلى دولة فلسطين محدوداً وفقاً للترتيبات الأمنية بالتالي لم تكتفي الخطة بصرف النظر عن عودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة ، بل تضع قيوداً على عودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية المزعومة وتربط بموافقة إسرائيل وفقاً لاعتباراتها الأمنية ، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد فلسطين أو يزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل .

وعند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية حسب بنود الخطة فإن وضع اللاجئ الفلسطيني سوف ينتهي من الوجود ،وسيتم إنهاء عمل وكالة (غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأممية –الأونروا)وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية ،كذلك سيتم استبدال مخيمات اللاجئين بتجمعات سكنية جديدة في دولة فلسطين بالتالي تفكيك جميع المخيمات التي ترمز إلى الإقامة المؤقتة والتمسك بحق العودة ،وبناء مساكن دائمة .

ويلاحظ تناقض بنود صفقة القرن المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين مع قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القرار194الذي ينص على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم الأصلية التي هجروا منها باعتبارهم شعباً طرد من أرضه وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من

[1] –صفقة القرن **3 خيارات مجحفة لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين** ، مركز العودة الفلسطيني، يناير 2020، في : https://prc.org.uk/ar/news/1180

الحروب[1]،وتخالف أيضاً أبسط التعريفات الدولية للاجئ الفلسطيني ،وتلغي شريحة واسعة من اللاجئين بطريقة غير قانونية من خلال رفضها حق عودتهم إلى ديارهم وحصرهم في 40.000 لاجئ بدلاً عن 5.9 مليون لاجئ فلسطيني موزعين حول العالم ، باعتبار أن اللاجئ الفلسطيني هو الجيل الأول فقط وأن أولاده وأحفاده والأجيال التالية ليسوا لاجئين .

وتدعو الصفقة إلى التخلي عن تعريف اللاجئ وصفته فور إصدارها ، وذلك بحجة أن تعريف الأونروا للاجئين بما يشمل نسلهم أدى إلى تفاقم الأزمة ، ولكن هذا هو الأمر الطبيعي الذي يسري على حالات كل اللاجئين من جميع أنحاء العالم ،فعندما تعالج مشكلة اللاجئين يشمل الحل بصورة طبيعية أفراد عائلته كما نصت عليه الأعراف الدولية ،والمشكلة في الحالة الفلسطينية والتي سببها استمرار الاحتلال الإسرائيلي أن صفة اللجوء استمرت أكثر من سبعين عاماً ،الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد اللاجئين بفعل النمو الطبيعي .[2]

الموقف الفلسطيني من خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن":

أكد الموقف الفلسطيني على عدم اعترافه بكل ما جاء في وثيقة صفقة القرن ،والتي اعتبرته القيادة الفلسطينية امتداداً لوعد بلفور ووليده ، بما في ذلك الاعتراف بالاحتلال والقبول باستمراره مروراً بضم القدس والأغوار ، والمستوطنات ،وترسيم نظام الفصل العنصري ،وانتقاص السيادة الفلسطينية ،وانتهاءاً برفض عودة اللاجئين ويؤكد على وحدة أرض دولة فلسطينية، واعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن صفقة القرن تخالف كل قرارات الشرعية الدولية، والقانون الدولي ،والأسس التي قامت عليها العملية

[1] –وسيم الشنطي، دراسة حقوقية : صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي، **مرجع سابق**

[2] – ورقة مفاهيمية : صفقة القرن : صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين ، **مرجع سابق** ، ص.14

السياسية لإنهاء الاحتلال ،وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام1967.[1]

الموقف الإسرائيلي من خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن"

منذ إلاعلان عن صفقة القرن في البيت الأبيض من قبل الرئيس الأمريكي، وبحضور رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يصدر أي موقف إسرائيلي رسمي ،وذلك بسبب تباين مواقف أطراف الحكومة الإسرائيلية بشأن الصفقة .

وينقسم الموقف الإسرائيليّ العام من الصفقة إلى قسمين وعلى مرحلتين: الترحيب والقبول والاحتفال أولًا؛ والتعويل على الرفض الفلسطينيّ لها ثانيًا. هذا الموقف ذو البعدين هو ما يفصل عمليًا بين المُعسكرين الإسرائيليين الأساسيين اللذين يشكّلان الخارطة السياسيّة: الليكود وكُل من على يمينه اعتبر الصفقة مهمّة جدًا ويجب التمسّك بها، والتعويل على الرفض الفلسطينيّ لها، أما حزب "أزرق–أبيض" وافق عليها، ودعا إلى المُصادقة عليها في الكنيست، واعتبارها أساسًا لأي مُفاوضات مُستقبلية بين الطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ.[2]

وبالأخير يمكننا القول أن الولايات المتحدة لعبت دور الطرف الثالث في حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، حيث تعتبر الولايات المتحدة الوسيط الرسمي في الصراع.

ويعتبر الطرف الثالث وسيطاً في الصراع إذا تدخل دبلوماسياً بهدف المشاركة في تسوية هذا الصراع ، وأن تكون وساطته مقبولة لدى طرفي الصراع ، مع العلم أنه

[1] –محمد ابراهيم، رؤية وقراءة هادئة حول صفقة القرن، **مرجع سابق**

[2] –رازي النابلسي ، **صفقة القرن وسيناريوهات الضم ..رصيد مفتوح** ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات ، فبراير 2020، في : https://www.masarat.ps/article/5329/

يجب أن يكون الطرف الثالث غير منحازاً لأي طرف من أطراف النزاع ، بينما في الصراع العربي – الإسرائيلي ، كان موقف الولايات المتحدة على مستوى مختلف الإدارات منحازاً لإسرائيل ، حيث اقتصر دورها على تسهيل المفاوضات ورعايتها بدلاً من أن تكن شريكاً كاملاً في التسوية وتقديم حلول لإنهاء الصراع ، فقامت بتبني الموقف الإسرائيلي في التفاوض وعملت على تحقيق المطالب والشروط الإسرائيلية كآلية تفاوضية ، كما اتبعت سياسة الانحياز لإسرائيل من خلال استخدام حق النقض " الفيتو" في مجلس الأمن ضد أي قرار يدين إسرائيل .

المبحث الثاني : حرب الخليج الثانية وقضية اللاجئين الفلسطينيين

كان للحروب العربية في المنطقة تأثير ملحوظ في الشتات الفلسطيني ، على نحوٍ أدى إلى ديموغرافيا متغيرة جداً ، ومن هذه الحروب ، حرب الخليج التي أدت إلى تشتيت اللاجئين الفلسطينيين مرة أخرى ، وسنركز في هذا المبحث على تأثير حرب الخليج على مسار القضية الفلسطينية، وخاصة قضية اللاجئين ، باعتبارها متغير دولي أثر على النظام الدولي ككل.

المطلب الاول : العلاقات الكويتية – الفلسطينية

تعتبر الكويت من أبرز البلاد التي أفسحت المجال أمام الفلسطينيين للقدوم إليها وتوفير فرص عمل والعيش فيها بحرية مقارنة بالدول العربية الأخرى حيث بدأت العلاقات الثنائية بين فلسطين والكويت منذ عام 1936 عندما تم ارسال بعثات من المدرسين الفلسطينيين إلى الكويت، ومع نشوب حرب عام1948 وصل عدد من اللاجئين إلى الكويت عندما كانت الإمارة لاتزال محمية بريطانية و كان من بين هؤلاء اللاجئين معلمون، وموظفون، ومدنيون ، [1]وأخذ عدد الفلسطينيون في الكويت يتزايد و

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص.190

ذلك مع التسهيلات التي قدمتها لتسهيل دخول العمال الأجانب، و الفلسطينيون في الكويت من إعالة مئات الآلاف من الأسر في الأردن والأراضي المحتلة، كما سمحت الكويت للعمل الوطني الفلسطيني بالحرية الكاملة، وفي حين كان يفتقدها في أغلب البلدان العربية ، وكانت كافة الفصائل تعمل بحرية واسعة نسبياً، وعملت الاتحادات والمؤسسات الشعبية ، والنوادي، والجمعيات ، والدواوين الكويتية كمراكز نشاط وطني فلسطيني مفتوح، وفتحت الصحافة الكويتية كل الأبواب لاحتضان القضية الفلسطينية.[1]

ومع بعد حرب حزيران1967تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين في الكويت فقد قدرت احصاءات سنة 1970عدد الفلسطينيين بنحو 147.696نسمة مقارنة ب 77.712نسمة عام 1965 و 37.327 نسمة عام 1961 ومع حلول سنة 1990 كان الفلسطينيون يشكلون اكثر من 16% من تعداد سكان الكويت، حيث بلغ عددهم حوالي 400.000 نسمة .[2]

شكلت الجالية الفلسطينية في الكويت الداعم الأكبر للقضية الفلسطينية والقاعدة الإدارية و التنظيمية والمالية الأهم للحركة الوطنية الفلسطينية .

وبدأ التضييق على اللاجئين الفلسطينيين من قبل الحكومة الكويتية بعد حرب 1973ما تبعها من تطورات سياسية تمثلت في احتمال التوصل إلى تسوية للصراع العربي – الاسرائيلي، قد يفرض توطيناً للجالية الفلسطينية الكبيرة في الكويت فضلاً عن تصاعد المخاوف الأمنية نتيجة تورط الفلسطينيين في الحرب الأهلية اللبنانية، و ارتباط العديد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بعلاقات مع المعارضة السياسية الكويتية ،تبع ذلك في الثمانينات ظهور جيل جديد من الخريجين الكويتيين الذين وجدوا في الحضور القوي لأبناء الجالية الفلسطينية عنصر منافسة لهم ،حيث تولوا العديد

[1] – عبد الناصر سرور،" القرار العراقي باجتياح الكويت وضمها عسكرياً "، غزة :**مجلة جامعة الأقصى** ، ج8، ع1،2004،ص7

[2] –ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ، ص. 190

منهم الكثير من المناصب ،والارتقاء في العديد من الوظائف ،كل ذلك دفع الدولة الكويتية للتضييق علي اقامات الفلسطينيين وتعقيد الإجراءات الأمنية بحقهم و تقنين فرصهم في الحصول على تصاريح العمل، والالتحاق بالمدارس الحكومية ،و أكثر المتضررين من هذه الإجراءات كانوا من المولودين في الكويت .

هذه السياسات ولدت شعورا قوي بالاغتراب في اوساط فئات الجالية الفلسطينية لا سيما في الطبقة الوسطى و الدنيا من أبناء هذه الجالية.

المطلب الثاني : العلاقات العراقية – الفلسطينية

ساهمت العراق منذ بداية القضية الفلسطينية في دعمها والدفاع عنها واحتضان الثورة الفلسطينية ، حيث قدمت العديد من الخدمات والدعم المادي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والانتفاضة الثانية عام2000، وكذلك قدمت كافة الخدمات للاجئين الفلسطينيين التي كانت تقدمها الأونروا في مناطق عملياتها من الرعاية الصحية والتعليم المجاني.

ولجأ نحو 5000 فلسطيني إلى العراق ، وذلك على إثر حرب عام1948، وعملت الحكومة العراقية على توفير احتياجاتهم واستيعابهم، حيث سمحت للأونروا بتشكيل مكتب لها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في العراق ،وزودت جميع اللاجئين المقيمين وثائق سفر خاصة بهم ،وكانوا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها العراقيون ماعدا الحقوق السياسية وينص قانون الجنسية العراقي على إعطاء الأفضلية للفلسطينيين فيما يتعلق بالتجنيس* .

* قانون الجنسية العراقي ينص على " تنص المادة 1 من القانون رقم 5 لسنة 1975 بشأن منح الجنسية العراقية للعرب كما يلي:"يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية العراقية لأي من الرعايا العرب عند طلبها إذا كان قد بلغ من الرشد ويتحلى بسلوك حسن وسمعة حسنة ،بصرف النظر عن شروط منح الجنسية الواردة في الفقرة 1 من المادة 8من قانون الجنسية العراقي رقم43 لسنة1963،المعدل ويعفى الفلسطينيون ما لم يصدر قانون أو تشريع بخلاف ذلك "

فالتعريف العراقي للاجئ الفلسطيني تعاطى مع الحالة كما لو أنها وفوداً لا لجوءً، حيث دأبت العراق على تعريف اللاجئ الفلسطيني بأنه الذي دخل إلى الأراضي العراقية وأقام فيها منذ سنة 1948 ولغاية سنة1950، ووفق هذا التعريف فإن أي فلسطيني قدم للإقامة بعد هذا التعريف لم يتم إضافته إلى سجل اللاجئين الفلسطينيين فمنذ الوجود الفلسطيني هناك سنة 1948 لم يكن هناك قانون واضح ينظم طريقة تعامل الحكومات العراقية مع اللاجئين الفلسطينيين ، وعلى إثر ذلك عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق التباساً في اعتباريتهم القانونية وعانوا من تبعات ذلك الالتباس كثيراً ، واستمرت تلك الاشكالية حتى اتخاذ مجلس قيادة الثورة في نظام صدام حسين قراراً في العام 2001 يساوي بين الفلسطيني والعراقي في كافة حقوق المواطنة بما فيها حق التملك ،والانتقال ،والتدرج الوظيفي باستثناء الحقوق السياسية .[1]

المطلب الثالث : الأزمة العراقية – الكويتية (1990-1991) وتأثيرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر الأزمة العراقية – الكويتية مسألة قديمة تعود لثلاثينات القرن الماضي ،راجعة لعدة أسباب وأهمها : مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين والتي تطورت ووصلت إلى حد اجتياح العراق للكويت في الثامن من أغسطس عام 1990 ،وتوسعت الأزمة أكثر مما كان متوقعاً لها خاصة بعد التدخل الأمريكي والتحرك الغربي والعالمي ،وانقسام الرأي العربي بين مؤيد ومعارض ، وانتهي الاجتياح العراقي في الثامن والعشرين من فبراير 1991،وتعتبر حرب الخليج الثانية من أبرز المتغيرات الدولية التي أثرت على العالم العربي وذلك بسبب زيادة التدخل الأجنبي "الأمريكي" في المنطقة العربية والسيطرة عليها لتحقيق مصالحها ومصالح حليفتها في المنطقة "إسرائيل "، حيث جاءت الأزمة في ظل نظام دولي جديد يتمثل في التفرد الأمريكي ورغبته في

[1] -ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص ص 182-186

بسط سيطرته على الوطن العربي ، وهذا ما يفسر تدخله لحل أزمة الخليج والذي أدى إلى تدمير النظام العربي ، والذي كان يعاني أساساً من الانقسام والخلافات ،في حين كانت مكانة جامعة الدول العربية والتي تعتبر الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي في حالة تراجع مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

ومع قيام التحالف الدولي لتحرير الكويت من الجيوش العراقية ،واحتلال الولايات المتحدة للعراق ،استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على المنطقة العربية من أجل تمكين الوجود الإسرائيلي ونظرته الاستيطانية التوسعية في فلسطين ،حيث كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح موقفاً انتهازياً متفق عليه مع إسرائيل ،لتبني الأولى قاعدة في الخليج لمحاصرة المنطقة العربية والسيطرة على ثرواتها ، حيث دمرت القوة العسكرية للعراق وتمكنت من بناء قواعد عسكرية في الأراضي الخليجية .

كما تعتبر حرب الخليج الثانية (1991-1990) الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت من أخطر الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية ،كما تمخضت عنها تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية ،لذا سعت القيادة الفلسطينية منذ البداية إلى احتواءها وحلها عبر وسائل الحوار العربي للتوصل إلى صيغة عربية تستند على قاعدة سليمة ومتوازنة ومرضية[1].

وأثرت أزمة الخليج على القضية الفلسطينية بشكل عام ، وعلى قضية اللاجئين بشكل خاص ،حيث انشغلت الشعوب العربية بأحداث حرب الخليج ،وأغفلت عن ما يحدث داخل الأراضي الفلسطينية خاصة في ظل انهيار الاتحاد السوفييتي وتزايد أعداد المهاجرين اليهود السوفييت إلى فلسطين ، وأدى ربط النظام العراقي رهن

[1] -عبد الناصر سرور، **رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه من أزمة الخليج الثانية (1991-1990)**، أعمال المؤتمر العلمي الدولي "ياسر عرفات ذاكرة وطن. .مسيرة شعب)،فلسطين :جامعة الأقصى،نوفمبر 2005.ص184

خروجه من التراب الكويتي بخروج القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة ،إلى تبني منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً مؤيداً للعراق ، وتحفظت منظمة التحرير الفلسطينية في البداية على القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية، والذي تضمن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت ،وذلك من أجل تهدئة الأوضاع ،حيث أن الإدانة ستزيد من التدخل الأجنبي وتعقيد الأوضاع .

وعلى الرغم من أن موقف الرئيس ياسر عرفات لم يتضمن أية أعذار ومسوغات للاحتلال العراقي للكويت ،إلا أنه قامت الأخيرة باتهام الرئيس ياسر عرفات بالوقوف علناً بجانب القيادة العراقية ،وأن الفلسطينيون قاموا بمساعدة العراقيين في اعتدائهم على المواطنين الكويتيين ،وسارعت الحكومة الكويتية إلى الإعلان رسمياً أنهم أجانب غير مرغوب بهم ، وتحولت علاقة عشرات الأعوام بين الجالية الفلسطينية ومنظمة التحرير والحكومة الكويتية إلى المجابهة وجهاً لوجه [1].

وقام الرئيس الراحل ياسر عرفات بمبادرات من أجل إنهاء الأزمة بين الطرفين واعتبرها المحللون السياسيون أنها محاولة لإرضاء جميع الأطراف ،واتسمت بيانات ومواقف القيادة الفلسطينية بالغموض والتناقض ويرجع ذلك إلى اختلاف العاصمة التي تصدر منها ،أما بالنسبة لموقف الفلسطينيون داخل وخارج الأراضي المحتلة كان مؤيداً للعراق وفي تصديه للدفاع عن الأمة العربية ، وذكرت وكالات الأنباء أن الفلسطينيين قد أجمعوا على أن صدام حسين هو الزعيم العربي الوحيد الذي إذا قال فعل .[2]

وخلق الموقف الفلسطيني الذي ذكر موقفاً صعباً بالنسبة للفلسطينيين في الكويت ودول الخليج ، وحسب ما وصف الكاتب شفيق الغبرا في كتابه "النكبة ونشوء

---

[1] –إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)**، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية ، ط1، 2005، ص193

[2] –محمد الرميحي، **أصداء حرب الكويت ..ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه** ، بيروت: دار الساقي ،ط1، 1994،ص ص 46-45

الشتات الفلسطيني في الكويت أنه في تاريخ الشعوب المنكوبة لا يوجد ضمان ثابت للاستقرار ،كذلك هو الأمر في تجربة الشتات الفلسطيني في الكويت ،حيث عاش الفلسطينيون تجربة اللجوء مرة أخرى بعد أن كانوا يعيشون بسلام في الكويت ،حيث اتخذت الحكومة الكويتية إجراءات صارمة وانتهجت سلوكاً مجحفاً بحق مئات الآلاف من الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها ،وتم طرد ما يزيد عن 80% منهم خارج الكويت ، حيث كان هناك 400ألف فلسطيني قبل حرب الخليج الثانية ،ومنهم من غادر بسبب الخوف من الاضطهاد.[1]، ونقص الغذاء وصعوبات الرعاية الطبية والنقص المالي ،والخوف من الاعتقال، وسوء المعاملة عند الحواجز من قبل العراقيين.

وقدر عدد الفلسطينيون في الكويت مع نهاية عام 1991 حوالي 50.000 إلى 60.000 نسمة ،وكان الفلسطينيون الذين فروا من الكويت معظمهم ممن يحملون الجوازات الأردنية[2]،وبعد عام قدر عددهم حوالي 25.000 ،وظل العدد في تناقص مستمر كلما أتيحت امكانيات ملائمة للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك نتج عن إجراءات الحكومة الكويتية ضد الجالية الفلسطينية إلى فقدان قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني وخصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مصادر التمويل والتي قدرت بحوالي 14مليار دولار على الأقل في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرةً، بالتالي انقطاع التحويلات النقدية والعينية التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الكويت إلى أهاليهم في الأراضي المحتلة وإضعاف قدراتهم على المقاومة ،حيث شكلت الجالية الفلسطينية في الكويت الداعم

[1] - Philip Mattar**, Encyclopedia Of The Palestinians** ,NewYork: Facts on Fille library of world history,2000-2005,PP289-290

[2]- Kuwait Building the rule of law **:human rights in Kuwait after occupation**, lawyer committee for human rights,1992,P35

الأكبر للانتفاضة الفلسطينية ،والقاعدة الإدارية والتنظيمية والمالية الأهم للحركة الفلسطينية .[1]

كما حُرم اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة من الدعم والإسناد التي كانت تقدمه الكويت ودول الخليج ،بسبب الموقف الفلسطيني من الأزمة وأدت هذه الإجراءات إلى انخفاض احتياطات الفلسطينيين بمقدار 30%خلال الأسابيع الأولى من الأزمة مع معاناة المؤسسات الرسمية الفلسطينية من نقص فادح بسبب انعدام الإيرادات .

كما أثرت الحرب على مسار القضية الفلسطينية حيث عملت على تشجيع تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عبر المفاوضات بمجرد الانتهاء من الحرب[2] ،حيث تمكنت الولايات المتحدة من أن تفرض على المفاوضين الفلسطينيين والعرب أن تكون المفاوضات المقبلة ليس في إطار دولي لتطبيق قرار242 ،ما أفسح المجال لتفسيره بما يخدم مصلحة الأقوى أي "إسرائيل "،كما استطاعت أن تلغي المطلب الفلسطيني والعربي بأن تكون المفاوضات في إطار مؤتمر دولي وتم الاتفاق بدلاً من ذلك على تسميته مؤتمر السلام دون كلمة دولي .[3]

وسعى الأمريكيون في استثمار الظروف العربية التي تكرست عشية حرب الخليج بإجبار العرب للموافقة على الدخول في مشروع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ،مستغلة حالة الانقسام العربي والوضع الفلسطيني البائس ،حيث تراجع الموقف العربي الداعم للقضية الفلسطينية واللاجئين بسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الأزمة.

---

[1] – فؤاد عبير ، الكويت والفلسطينيون ..لحظة تاريخية استثنائية ،**عربي**21،مارس2019،في : https://arabi21.com/

[2] –آفي شليم ، **إسرائيل وفلسطين (إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد)**، ترجمة ناصر عفيفي ، القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط1،2013،ص222

[3] – ابراهيم ابراش، **المشروع الوطني الفلسطيني :من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام** ، القدس : دار الجندي للنشر والتوزيع، ط1،2012، ص76

بالإضافة إلى ذلك أدى الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وإسقاط نظام حزب البعث بزعامة صدام حسين، إلى تشريد الفلسطينيين المتواجدين في العراق[1]. فبعد أن كان عددهم 35.000 فلسطيني ، لم يتبقى منهم حسب تقديرات الأمم المتحدة سوى 7.500 لاجئ ، ولجأ أغلبهم إلى مخيمات في الصحراء قرب الحدود السورية والأردنية، ثم إلى دول مختلفة منها البرازيل ،والولايات المتحدة، ونيوزلندا ، والسويد ،وقبرص، وذلك بسبب سياسات التهجير القسري، والاعتقال ،والقتل التي شهدوها ،ففي نيسان من عام 2003 تعرضت 344 أسرة فلسطينية في بغداد للطرد أو لمغادرة منازلها قسراً ،وذلك بحجة أنهم من أنصار الرئيس الراحل "صدام حسين" ، وبهذا الصدد صرح السفير الفلسطيني في العراق "أحمد عقل" آنذاك خلال حديثه لصحيفة فلسطين بأن 300 لاجئ فلسطيني مقيم في العراق قتلوا منذ الغزو الأمريكي لبغداد عام2003، وحتى عام 2016على يد جماعات مسلحة "،وأشار السفير خلال حديثه إلى الحالة المعيشية التي يمر بها الغالبية العظمى من فلسطيني العراق ،حيث تعاني من ضائقات مالية بسبب الحرب ،وازدادت مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد موجة العنف من قبل سلطة الميليشيات التي تصاعدت في بدايات2012، ،وقد نشر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في عام 2012 تقرير حول أوضاع فلسطيني العراق ،ووثق التقرير 82حالة اعتداء تعرض لها اللاجئون في الأشهر الخمس الأولى من عام2012،تنوعت ما بين اقتحام البيوت والخطف والاعتقال بدون تهم ،والقتل المسبوق بالتعذيب الشديد ،واتهم التقرير وزارة الداخلية العراقية بمفاقمة الأمور من خلال تقليصها لتصاريح الإقامة الممنوحة للاجئين من ثلاثة أشهر إلى شهر.[2]

---

[1] – أنطوان شلحت ، **غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية** ،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،أبريل2013.ص4

[2] – **تقرير :فلسطينيو العراق بين الانتهاكات والتهجير** ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين ، 2016، في : http://refugeesps.net/

وتغيرت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد صدور قانون 76/ 2017الذي يلغي قرار 202 لعام 2001 الذي كان ينص على أن يعامل الفلسطيني معاملة العراقي ،جاءت تلك الإجراءات للدفع بفلسطيني العراق نحو مغادرة البلاد ففي عام2006 بدأت الأحداث الطائفية تعصف بالبلاد نتيجة سطوة القوى والميليشيات المذهبية التابعة لإيران على الدولة في العراق ،وافتتحت تلك الميليشيات أنشطتها بعمليات تطهير ومذهبي ،استهلته لحملة تعبئة ضد الفلسطينيين بوصفهم سنة وأتباع للنظام السابق ، ووفق تعبيرات خطابها المعلن عبر الإعلام ،وعلى مرأى من قوات الاحتلال الأمريكي جرت عدة عمليات إقتحام لمجمع البلديات في بغداد بشكل رئيسي وللتجمعات الفلسطينية في البصرة ومناطق الجنوب ،أدت إلى تصفية العشرات من اللاجئين الفلسطينيين ،واعتقال مئات آخرين واستمرت تلك العمليات على مدى أشهر ، حتى اندفع آلاف الفلسطينيين بهجرة جماعية إلى الحدود مع الأردن وسوريا على أمل السماح لهم بدخولها هرباً من التهجير المباشر وغير المباشر الذي واجههم في العراق ونصبت في المناطق الصحراوية على الحدود مع الأردن وسوريا نحو سبعة مخيمات.*انظر إلى الملحق "صورة اللاجئون على الحدود"،وأبرزها الرويشد ،حرايبيل ،والكرامة على الحدود مع الأردن ، التنف ،والوليد على الحدود مع سوريا التي ضمت بمجالها نحو 12ألف لاجئ فلسطيني منعوا من دخول الأراضي الأردنية والسورية[1]،وفي ظل غياب "الأونروا" المعنية بشؤون اللاجئين يعاني اللاجئون في تلك المخيمات أقسى وأسوأ الأوضاع المعيشية ،كون الأونروا لم تكن المسؤولة عنهم في العراق ،وتحملت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عبئ استئجار مساكن لأكثر من 250عائلة تم طردهم بعد 2003 من بيوتهم لأنها تابعة للحكومة العراقية ، وذكرت فيما بعد مصادر تتابع شؤون اللاجئين بالعراق أن موظفاً بالمفوضية السامية أبلغ

[1] – الوليد يحيى ، **فلسطينيو العراق ..نكبة اللجوء بلا حماية دولية** ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين ،في : http://refugeesps.net/

نحو 25 عائلة فقيرة من الفلسطينيين في بغداد بوقف شمولهم في برنامج بدل الايجار على أن تدفع لهم المفوضية إيجار شهر مارس 2020 فقط ،ويعتبر هذا القرار ضربة قاضية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في العراق، وخاصة بعد التضييق القانوني من قبل الحكومة العراقية ، وإلغاء قرار 202 ،وما ترتب عليه من حرمان اللاجئ الفلسطيني من الحصول على أبسط حقوقه في أن يعيش حياة كريمة .[1]

كما رفضت المفوضية الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون العراقية والذي يبلغ عددهم ما يقارب ال50 منذ عام 2003 ،وإلى اليوم منهم من حكم بالإعدام ومنهم بالمؤبد ومنهم من اختطف على يد الميليشيات ،ويتوزع المعتقلون الفلسطينيون في العراق بين سجون البصرة ، الناصرية ،بغداد ،السليمانية ، والتي تشهد انتهاكات جسيمة بحق المعتقلين في زنازين صغيرة، لأوقات طويلة ومنع الزيارات والحرمان من حق توكيل محاميين للعديد من الموقوفين .

وحسب احصائيات لعام 2020 يوجد في العراق أكثر من 4 آلاف لاجئ موزعين على مدن بغداد ،وأربيل، والموصل وكوردستان العراق.

المبحث الثالث : مؤتمر مدريد للسلام1991 وقضية اللاجئين الفلسطينيين

شهد النظام الدولي مجموعة من المتغيرات بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الجديد ،والهيمنة عليه ، هذا بالإضافة إلى مجموعة المتغيرات التي مست النظام الإقليمي العربي ، وكذلك برزت مجموعة من المتغيرات على الصعيد الفلسطيني مثل الانتفاضة وما

[1] – **وقف بدل الإيجارات عن دفعة جديدة من اللاجئين الفلسطينيين بالعراق** ،مركز العودة الفلسطيني ،فبراير2020، في : https://prc.org.uk/

خلفته من آثار سياسية ، وفي ضوء تلك المتغيرات جاءت مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لإعادة بناء نظام منطقة الشرق الأوسط من خلال إعلانه عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

المطلب الأول : مشاريع تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل عام 1991

بدأت مساعي التسوية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب1967،وبعد تبني مجلس الأمن القرار رقم242،الذي رسم مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وأكد ضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين .

وبعد حرب أكتوبر 1973، طُرحت عدة مشاريع عربية ، ودولية للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، انتهت بتوقيع اتفاقيات "كامب ديفيد" سنة 1978 والتي مهدت إلى معاهدة سلام تام بين مصر وإسرائيل ، وتعتبر اتفاقيات كامب ديفيد حجر الأساس لمعظم مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، كما تطرقت إلى مبادئ الحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين ، والذي يقصد به الإدارة المدنية للسكان دون الأرض في قطاع غزة ،والضفة الغربية.ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالجزء الذي تناول عودة نازحي قطاع غزة ،و الضفة الغربية ولأنه لا يتضمن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ولا إقامة دولة فلسطينية.[1]

كما أنه لم تحرز اتفاقية كامب ديفيد أي تقدم لحل الصراع حتى انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج سنة1991.

[1] –هاني اللداوي، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام1991–1987**، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: الجامعة الإسلامية : كلية الآداب – قسم التاريخ والآثار ، 2011،ص28

وبدأت الولايات المتحدة تبحث عن حل للصراع العربي – الإسرائيلي بما يتوافق مع مصالحها ومصلحة حليفتها إسرائيل ، حيث طرحت عدة مشاريع للتسوية والتي فشلت في معظمها ،وكان ذلك الفشل سبباً في الاتجاه نحو عقد مؤتمر مدريد للسلام.

ومن تلك المشاريع التي قدمت لإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي :

أولاً : مشروع الرئيس الأمريكي " دونالد ريغان " عام 1982

أنكر هذا المشروع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجاهل مصير اللاجئين وحقهم في العودة أو التعويض .

ثانياً : نقاط بيكر الأمريكية الخمس 1989

قام وزير الخارجية الأمريكية آنذاك "جيمس بيكر" بجهود دبلوماسية لإعطاء عملية السلام في الشرق الأوسط زخماً جديداً ، وإجراء المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين .[1]

حيث اقترح وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر " اجتماعاً مع وزير خارجية مصر ، وإسرائيل ، بعد أن تقدمت مصر بنقاط مبارك العشر التي تضمنت حرية انتخاب المفاوضين الفلسطينيين في المفاوضات التي ستجرى ، لكن فشل المشروع في ظل تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحاق شامير" وتأجل إلى ما بعد حرب الخليج الثانية[2]، حيث رفض نقاط بيكر الخمسة قائلاً في مقابلة صحفية أنه غير مستعد لحل وسط مع الفلسطينيين حتى لو كان ذلك معناه انهيار حكومته ونشوب نزاع حاد مع الولايات المتحدة.

---

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص.37

[2] –طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية** :الآمال والتحديات ، القاهرة : دار الشروق، ط1 ، 1999، ص.44

ثالثاً : مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب 1991

جاء هذا المشروع بعد انتهاء حرب الخليج ، حيث اغتنم فرصة الهزيمة التي حلت بالشعوب العربية المساندة للعراق في حربها ، وتشمل منظمة التحرير الفلسطينية ، والأردن ، وهما أساس المفاوضات ، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض تصوراتها ومشاريعها السلمية على العالم العربي .

وأطلق في 6 مارس عام 1991 مشروعه ذو النقاط الأربعة لحل أزمة الشرق الأوسط وهي:

أ- تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242،338

ب- الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ج- مبدأ الأرض مقابل السلام .

د- الأمن والسلام لإسرائيل .[1]

وأكد الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه " على إسرائيل أن تقبل مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس للمفاوضات ويندرج تحت هذا البند:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام1967.

- الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين .

- أمن إسرائيل مقابل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني .

كما رفضت مبادرة الرئيس بوش تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وقصرت اتصالاتها بفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1967.

[1] - محمود عباس ، **طريق أوسلو** ، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1،1999،ص.131

بالإضافة إلى ذلك رفضت إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وترفض الحديث حول القدس الشرقية ، وتعتبر أن أساس المفاوضات هو مشروع شامير لعام 1989 القائم على تحديد مصطلح الحكم الذاتي بتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين ، وتأجيل البحث عن تفسير قرار مجلس الأمن 242 لمفاوضات الوضع النهائي .[1]

وقام وزير الخارجية الأمريكية "جيمس بيكر " بثماني جولات من المباحثات في الشرق الأوسط والتي وضعت الأسس التي سيقوم عليها مؤتمر السلام في مدريد.

أما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في مشاريع التسوية التي طرحت فقد فشلت جميع المحاولات السابقة عن معالجة أسباب قضية اللاجئين والتركيز على معالجة ظواهرها أمام إصرار اللاجئين الفلسطينيين على المحافظة على حقوقهم الشرعية ورفضهم لمشاريع التسوية والتوطين[2] حيث لم تطرق أية من مشاريع التسوية التي طرحت إلى قضية اللاجئين ، فقد تم تأجيلها إلى المفاوضات الثنائية بين كل من المفاوضين الفلسطينيين والمفاوضين الإسرائيليين على الرغم من إقرار المشاريع السابقة بأهمية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها إحدى عوامل الصراع في المنطقة ، إلا أن النظرة الأمريكية بقيت تتعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم مجرد مجموعة من اللاجئين الذين يمتلكون حقوقاً إنسانية لا غير ، منكرة عليهم أية حقوق وطنية أو سياسية ورفض أي حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة للفلسطينيين ، وركزت مشاريع التسوية على ضرورة تأسيس وطن فلسطيني دون

---

[1] – حاتم السطري ، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1993-1971** ،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة : الجامعة الإسلامية :كلية الآداب – ماجستير التاريخ والآثار، 2016،ص200

[2] – جواد الحمد وآخرون ، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات** ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ،ط2،2003

الإلتزام بالحقوق الوطنية القائمة على تمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم وإقامة دولتهم الوطنية وحل قضية اللاجئين .

المطلب الثاني : قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار مؤتمر مدريد للسلام 1991

عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط، في العاصمة الإسبانية مدريد في 30 تشرين أول / أكتوبر 1991،بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية ،وبعد خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونجرس الأمريكي حين قال:" آن الأوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242و338، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام الذي ينبغي أن يوفر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين" ، وبالإضافة إلى ذلك طلب الرئيس جورج بوش من وزير خارجيته جيمس بيكر القيام بالاتصالات مع العواصم العربية ،وتل أبيب ،والاتحاد السوفييتي ، والاتحاد الأوروبي تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أرضية المبادرة الأمريكية التي تحدث عنها بوش في خطابه. [1]

وفي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الدولية والإقليمية وحتى الفلسطينية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الرئيسي للدول العربية ، حرب الخليج الثانية وانقسام الشارع العربي بين مؤيد ومعارض ، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على القضايا والحليف الأكبر لإسرائيل وفي ظل ضعف الجانب العربي وإنهاء القومية العربية بعد الغزو الأمريكي للعراق ساهمت تلك المتغيرات في قبول العرب التفاوض مع إسرائيل والبحث عن حلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي .

وبالإضافة إلى ما ذكر هناك متغيرين آخرين ساهما في هذا الشأن هو الانتفاضة الفلسطينية التي كان مضى على اندلاعها في الضفة الغربية وقطاع غزة

[1] – الموسوعة الفلسطينية ، مؤتمر مدريد للسلام 1991: https://www.palestinapedia.net/

آنذاك أكثر من ثلاثة أعوام ، لتبرهن لإسرائيل وللعالم أن الوضع الراهن الذي ساد الأراضي المحتلة منذ سنة1967، لا يمكن أن يستمر"[1] وكذلك إعلان استقلال دولة في فلسطين في عام1988، والإعلان عن مبادرة سياسية عرفت باسم "المشروع الفلسطيني للسلام" وتشمل الاعتراف بالقرارين 242، 338.[2]

وأسفرت جهود وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عن صيغة للمفاوضات أصبحت تعرف باسم "إطار مدريد " توفر مجموعة من محادثات سلام ، ترعاها الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي السابق ، وتتألف من ثلاثة عناصر وهي : مؤتمر افتتاحي دشن بدء مسارين منفصلين للمفاوضات ،ومسار ثنائي ، وآخر متعدد الأطراف . وقد جاء في رسالة الدعوة الأمريكية – السوفييتية إلى المؤتمر الافتتاحي في مدريد ما يلي " سوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر ، أما الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات متعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر ، لتنظيم هذه المفاوضات ويعتقد الراعيان أن هذه المفاوضات يجب أن تركز على القضايا التي تهم المنطقة بصورة عامة كالحد من التسلح ، والأمن الإقليمي ،والمياه ،وقضايا اللاجئين ،وقضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك وسوف ترأس الدولتان الراعيتان ، المؤتمر الذي سيعقد على مستوى وزاري والحكومات التي ستدعى تضم، إسرائيل ،وسوريا، ولبنان ،والأردن ، وسيدعى الفلسطينيون إلى الحضور كجزء من الوفد الأردني – الفلسطيني، وستدعى الأمم المتحدة إلى إرسال مراقب يمثل الأمين العام .[3]

---

[1] – ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ، ص. 38

[2] – حازم زعرب ، **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية** ،رسالة للحصول على درجة الماجستير ، غزة :جامعة الازهر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2011.ص50

[3] - ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص. 38

كما قدمت الولايات المتحدة ضمانات وتطمينات ، طالبت بها الاطراف العربية فيما يتعلق بمؤتمر السلام وأسس التفاوض ودور كل طرف من الأطراف ، حيث تهدف الولايات المتحدة من ذلك إلى طمأنة أطراف النزاع من القلق الذي كان يساورها حول نتائج الحل المتوقع ، ومن الملاحظ أنه قد كان هناك تناقض واضح وازدواجية معايير في التطمينات التي قدمت من قبل الولايات المتحدة للأطراف المختلفة[1] ، حيث كان من المفترض أن يعرف كل طرف الضمانات المقدمة للطرف الآخر ، لكن الأطراف العربية والفلسطينيين لم يتسلموا رسالة الضمانات المقدمة للطرف الإسرائيلي .

وبعد موافقة الأطراف المعنية وآخرها موافقة إسرائيل ، افتتح مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول /أكتوبر 1991 برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحضور أطراف النزاع ووفدي مصر ، والمجموعة الأوروبية ،ولجنة المراقبة من الأمم المتحدة ، ومجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي ، وأخيراً الأمير بندر بن سلطان ممثلاً عن السعودية.[2]

وقد جاء الموقف الفلسطيني من المفاوضات في البيان الخامس الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر عام 1991 ، والذي أيده 256عضو ، وعارضه 68عضواً، وامتنع عن التصويت 12عضو ، وجاء فيه :الموافقة على المشاركة في المؤتمر الدولي بشرط أن ينعقد على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242،338 أي الأرض مقابل السلام ، كما يجب أن يعترف المؤتمر بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة ،وحق اللاجئين في العودة ،وأن تتعهد إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية

[1] – أفاق عقد المؤتمر الإقليمي .. وإمكانيات الحل ، القدس : **مجلة البيادر السياسي** ،ع466 ،ص19

[2] -السطري حاتم ، **مرجع سابق** ، ص.120

،وأن تتوقف عن إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية ، كذلك أن يعطي منظمة التحرير الحق في تعيين أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض.[1]

وقدم الوفد الفلسطيني خطابه في المؤتمر من خلال رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي ، وأكد فيه على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وعلى أن القدس عاصمة فلسطين ومدى أهميتها عند العرب والمسلمين ،ودعا إلى وقف الاستيطان وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأنه لا يمكن إجراء محادثات للسلام للسلام بينما الأراضي الفلسطينية مصادرة ،ووضع الأراضي المحتلة تقرره الجرافات الإسرائيلية والأسلاك الشائكة .[2]

أما فيما يخص الموقف الإسرائيلي من المفاوضات فقد حققت إسرائيل جلّ شروطها المتعلقة بقبول المشاركة في المؤتمر والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

– استبعاد فكرة مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

– قبول سوريا ،ولبنان، والأردن ،والفلسطينيين بمفاوضات مباشرة وثنائية .

– تنازل الفلسطينيين عن التمثيل بوفد مستقل وعن مشاركة منظمة التحرير رسمياً في المفاوضات بل حتى عن مشاركة ممثلين من سكان القدس الشرقية .

[1] – الموسوعة الفلسطينية ، مؤتمر مدريد ، **مرجع سابق**

[2] – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، **وقائع مؤتمر مدريد للسلام** ،في: http://info.wafa.ps/

– قبول الدول العربية الرئيسية المشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف مع إسرائيل للبحث في قضايا مثل : الرقابة على الأسلحة ، الأمن الإقليمي ، قضايا اللاجئين ، التنمية الإقتصادية ، والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .[1]

كما رفضت إسرائيل مبدأ السلام مقابل الارض ،وادعت أن القرار رقم 242 يتحدث عن انسحاب اسرائيلي من "مناطق محتلة" وليس كل المناطق المحتلة مقابل السلام وقد نفذت ذلك بانسحابها من سيناء ،وهي ليست ملزمة بموجب القرار بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان بالتحديد ولا تنوي أبداً فعل ذلك .[2]

وألقى إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك خطابه واقترح على العرب (السلام مقابل السلام) بدلاً من (الأرض مقابل السلام) ، وتجاهل في خطابه قراري مجلس الامن الدولي 242،338 ،وكذلك المستوطنات وكان خطابه تاريخياً أيديولوجياً ،أكثر من دعوة للسلام مع العرب، واستغل شامير المؤتمر الدولي لكي يظهر اسرائيل بأنها دولة مهددة من الدول العربية حيث قال " أننا نعد أربعة ملايين ، وتعد الدول العربية من المحيط الأطلسي حتى الخليج 170مليوناً ونحن نسيطر على ثمانية وعشرين ألف كيلو متر مربع فقط ، بينما يسيطر العرب على مناطق تبلغ مساحتها 14 مليون كيلو متر مربع ، وادعى أن الصراع في الشرق الأوسط ليس صراعاً من أجل الأرض بل هو قضية وجودنا وسيكون من المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض ، وتجاهل شامل الأسباب الرئيسية للصراع العربي – الإسرائيلي ، وهي قضية الشعب الفلسطيني، بل أنه تجاهل ذكر الفلسطينيين

[1] – خليفة أحمد ،مفاوضات السلام :الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ج2، ع8، 1991، ص.164

[2] – المرجع نفسه ،ص163

بالاسم وركز على أساس الصراع بين الدول العربية وبين إسرائيل ،وطالب المؤتمر بالدعوة إلى نبذ الجهاد ضد إسرائيل .[1]

كما انبثق عن مؤتمر مدريد نوعان من المفاوضات هما: المفاوضات الثنائية والتي هدفت إلى حل الصراع التاريخي حول الأرض ،والحدود ،والقدس، والاستيطان ،وهدفت كذلك إلى حل النزاعات الحدودية ومشكلة بعض الأراضي المحتلة بين إسرائيل وكل من الأردن ،وسوريا، ولبنان وقد سارت تلك المفاوضات في مسارات منفصلة بين اسرائيل وكل دولة على حدى .والمفاوضات متعددة الأطراف التي هدفت إلى المساهمة في بناء الشرق الأوسط الجديد وتدعيم الثقة بين الأطراف المعنية ،وذلك من خلال الحوار حول حملة من القضايا الأساسية مثل : المياه ، واللاجئين ،والبيئة ،والأمن ، وهي المفاوضات التي بدأت في موسكو عام1992.[2]

أولاً :المفاوضات الثنائية

افتتحت المفاوضات الثنائية عقب اختتام المؤتمر الافتتاحي لمؤتمر مدريد، وكانت تلك المحادثات المباشرة هي الأولى من نوعها بين إسرائيل ،وسوريا ولبنان، والأردن ،والفلسطينيين ،وكانت المفاوضات مع الدول العربية تهدف إلى التوصل إلى معاهدات سلام ، بينما المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ارتكزت على معادلة ذات مرحلتين ، المرحلة الأولى : تركزت محادثة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي لمدة خمسة أعوام ، وهي فكرة جرى طرحها

[1] – الموسوعة الفلسطينية ، مؤتمر مدريد ، **مرجع سابق**

[2] –نجوى حساوي، **مرجع سابق** ، ص.289

من قبل أثناء عملية كامب ديفيد في أواخر السبعينيات ، أما في المرحلة الثانية :فكان تركيز المباحثات على ما يسمى بقضايا الوضع الدائم.[1]

ثانياً: المفاوضات متعددة الاطراف وملف اللاجئين

بالإضافة إلى المفاوضات الثنائية ، انبثق عن مؤتمر مدريد أيضاً المفاوضات متعددة الأطراف للبحث في القضايا ذات الاهتمام والتعاون الإقليمي المشترك ، وبدأت تلك المفاوضات في كانون الثاني /يناير1992، في موسكو بمشاركة 36طرفاً، منهم 11دولة عربية وإسرائيل [2] ، وكان الهدف من تلك المفاوضات هو تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية ، وانبثق عن المفاوضات متعددة الاطراف خمس لجان لمعالجة القضايا الإقليمية وهي :

- لجنة البيئة ومنسقتها اليابان .
- لجنة الأمن ومراقبة التسلح ومنسقتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.
- لجنة اللاجئين ومنسقتها كندا.
- لجنة التنمية الاقتصادية ومنسقتها الاتحاد الأوروبي .
- لجنة المياه ومنسقتها الولايات المتحدة الأمريكية .

واتفق على أن تدير هذه اللجان الخمس لجنة التوجيه برئاسة الولايات المتحدة.[3]

كما شارك في أعمال مجموعة العمل متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين نحو أربعين طرفاً ، ومنذ الاجتماع الأول للمجموعة بكامل أعضائها في أوتاوا سنة1992، عقدت

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق** ، ص ص39–38

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.42

[3] – الموسوعة الفلسطينية ، مؤتمر مدريد ، **مرجع سابق**

دورة أو دورتان في السنة ، وتناولت مجموعة العمل ست قضايا متنوعة وهي : جمع المعلومات ، كشوف المساعدات للاجئين الفلسطينيين ، الموارد البشرية ، التدريب ، إيجاد فرص عمل ، والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، الصحة العامة ، رعاية الأطفال وأخيراً جمع شمل العائلة .[1]

وأغفلت اللجنة قرار 242 والذي يعتبر أساس مؤتمر مدريد للسلام ، حيث تحدث عن إذن دخول(Admission) النازحين فقط وليس عودتهم ، كما أن القرار يتحدث عمن أجبروا على النزوح عام 1967، وليس عن كل من خرجوا بسبب الحرب ، وعلى الرغم من أنه كان على مفاوضات التسوية أن ترعى حقوق اللاجئين الفلسطينيين وأن تستند إلى قرارات الشرعية الدولية التي تخص قضية اللاجئين وفي مقدمتها القرار194[2] ، إلا أنه كان التحدي الرئيس الذي واجه المفاوض الفلسطيني هو التحدي القانوني ، إذ جرى تهميش الإطار القانوني في مؤتمر مدريد ، وفي اللجان متعددة الأطراف المنبثقة عنه ، بل وصل الأمر إلى حد الطعن فيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

ومما يجدر ذكره أن نجاح المفاوضات يعنى بمواجهة القضايا الأساسية من الصراع والتركيز عليها قبل البحث في أية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ، باعتبار أن المفاوضات ليست مجرد تنازلات إنما التركيز على جوهر الصراع ،ويسجل على النهج الذي تم اتباعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين عدة مآخذ أبرزها : عدم التطرق للقضايا الأساسية في هذا الصراع ولا سيما قضية اللاجئين ،حيث كان موقف المفاوض الفلسطيني من قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف ، أنه لا

---

[1] –ليكس تاكنبرغ، **مرجع سابق**، ص43

[2] –نجوى حساوي، **مرجع سابق** ، ص367

[3] – إدوارد سعيد وآخرون ،**اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة** ،بيروت :مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط1،2003،ص382

يمكن تسوية الصراع دون إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين ، كما رأى الفلسطينيون في لجنة العمل الخاصة باللاجئين بعداً سياسياً غير موجود في مجموعات العمل الأخرى وفرصة أوسع لمشاركتهم في المفاوضات ،وخيارات أوسع من الخيارات الموجودة في المفاوضات الثنائية مع الإسرائيليين .[1]

وفي هذا الصدد قال رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي في جلسة المفاوضات الافتتاحية أنه:" في الوقت الذي نخاطبكم فيه تلازمنا وتلاحقنا عيون مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة1948، ومن المشردين منذ1967، ومن المبعدين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي فليس أقصى من مصير الإبعاد والنفي ،أعيدوهم إلى الطريق ،فحق العودة حق لهم.[2]

وأكد رئيس الوفد الفلسطيني إلياس صنبر في اجتماع لجنة اللاجئين المنبثقة عن لجان المفاوضات متعددة الاطراف في أوتاوا على أهمية قضية اللاجئين ،وحدد مفهوم اللاجئين الفلسطينيين بأنهم جميع أولئك الفلسطينيين والمنحدرين منهم الذين طردوا أو أجبروا على ترك بيوتهم بين تشرين الثاني /نوفمبر 1947"مشروع التقسيم" وكانون الثاني /يناير 1949"اتفاقية رودوس"في الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في التاريخ الأخير.[3]

ويرى الوفد الفلسطيني أن حل قضية اللاجئين يتمثل في قرار 194الذي يلقى دائماً الرفض الإسرائيلي المتعلق بحق عودة اللاجئين .

---

[1] –سليم تماري ،**مستقبل اللاجئين الفلسطينيين** ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2،1997 ،ص9

[2] –إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** ،ترجمة محمود شرع، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1،1997.ص134

[3] – وثائق مفاوضات السلام :كلمة رئيس الوفد الفلسطيني إلياس صنبر إلى اجتماع لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف أوتاوا 1992/5/12 بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع12،خريف1992.ص180

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف ،كان البحث في تلك القضية من أكبر المحظورات لدى الجانب الإسرائيلي ، إذ تميز الموقف الإسرائيلي تجاه قضية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتصلب ورفض التعامل مع القضية على أساس القانون الدولي والوفاء بالحقوق الفردية والجماعية متمثلة في حق العودة وحق التعويض وطرحت بدلاً من ذلك رؤى خاصة تتمثل في التوطين والتعويض .

كما قدم الوفد الإسرائيلي للجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف ورقة أثار فيها مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية عام>1948 والمقدر عددهم نحو 800ألف شخص حسب الورقة الإسرائيلية ،وذكرت الورقة أن هؤلاء قد أصبحوا مواطنين في إسرائيل ، بينما لم تبذل الدول العربية أي جهد لحل مشكلتهم، كما تحمّل إسرائيل مسؤولية المهاجرين للعرب وترفض الاعتراف بأية مسؤولية عما لحق بهم عام1948، وتعتبر قضية جمع شمل بعض العائلات لنازحي1967، أقصى ما طرحه الوفد الإسرائيلي أمام لجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين حيث وافق الوفد على جمع شمل تلك العائلات لأسباب إنسانية. [1]

الأونروا ومؤتمر مدريد للسلام :

أنشأت الأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أيار /مايو 1950،تطبيقاً للقرار 302، الصادر في أواخر 1949 في ظل تعذر تطبيق قرار 194، ومنذ ذلك الحين تقوم الوكالة بالإشراف على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في بلدان اللجوء في الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية، وقطاع غزة ، وفي ظل مسيرة السلام التي ابتدأت مع مؤتمر مدريد ،أخذت خدمات الوكالة كونها

[1] – ابراهيم الجندي، **اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2001 ،ص61-65.

الشاهد الحي على ما حلّ باللاجئين عام1948بالتراجع ،وظهر هذا واضحاً في تقليص الدعم المقدم إليها من الدول المانحة والمشاركة في ميزانيتها منذ إنشائها وقد أُعلن هذا في اجتماعات الدول المانحة للأونروا الذي عقد في عمان العاصمة الأردنية في التاسع من أيلول /سبتمبر عام1997، والذي تزامن مع زيارة وزير الخارجية الأمريكية "أولبرايت" للمنطقة ،حيث تم تخفيض ميزانية الوكالة إلى 20مليون دولار ،ويتماشى هذا المطلب الإسرائيلي الداعي إلى إنهاء خدمات الوكالة من خلال ما صرح به رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي الأسبق "شلومو جازيت" ضمن رؤيته الشاملة لحل قضية اللاجئين بتصفية الأونروا على مراحل وإسناد مهامها لسلطة دولية يتم تشكيلها من الدول المضيفة لهم والسلطة الوطنية الفلسطينية ، وإسرائيل ، والدول الصناعية الغنية ، والبحث عن تعويض جماعي يأخذ شكل إنشاء أحياء سكنية ،وخدمات أساسية ،ونظام تدريب مهني للاجئين ،ويرى بمساري المفاوضات الثنائية والمتعددة ،إطاراً مناسباً لتعهد الدول العربية باستيعاب اللاجئين ودمجهم كمواطنين عاديين أو على الأقل السماح لهم بالإقامة الممتدة مع نزع صفة اللجوء بصورة نهائية عنهم .[1]

ومن الجدير بالذكر أن لجنة اللاجئين واجهت عدة مشاكل خطيرة ،فثمة نقص خطير في الموارد المالية اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية ،وبخاصة في مخيمات الشتات وذلك نظراً لأن مسألة تغطية الموارد المالية تتقاطع مع حاجة وكالة الغوث ومع مواقف الدول المانحة ،وتتأثر بمدى التزامها بالوعود المالية التي تقطعها على نفسها.

بالإضافة إلى ذلك لم تحرز المفاوضات متعددة الأطراف والثنائية أي تقدم ،إلا أن الوفد الفلسطيني استطاع أن يستقل في مفاوضاته مع الإسرائيليين عن مظلة الوفد الأردني ،وبينما كانت المفاوضات جارية في واشنطن جرت اتصالات سرية عبر قناة

[1] -المرجع نفسه ،ص64

أوسلو في النرويج ،بين المنظمة وشخصيات إسرائيلية رسمية ،أسفرت عن توقيع اتفاقية أوسلو في البيت الأبيض في 1993/9/13.

المطلب الثالث : قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقيات أوسلو:

أدى الشلل الذي أصاب المحادثات الرسمية بعد مؤتمر مدريد المنعقد في أكتوبر 1991، إلى دفع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى البحث عن قناة خلفية للتواصل،وكان قرار عقد محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية تغيراً في السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد رفضها لتمثيل المنظمة في مؤتمر مدريد للسلام ،وتفاوض الطرفين سراً بعيداً عن التغطية الإعلامية بمساعدة الحكومة النرويجية ، التي بادرت بجمع الطرفين على أرضها وتهيئة الأجواء المناسبة للتفاوض سراً ،حيث استطاع المسؤولون النرويجيون أن يقربوا وجهات النظر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من خلال خلق أجواء وعلاقات إنسانية تساعد على بدء مرحلة التعايش والتفاهم لتنطلق هذه المرحلة من أوسلو وتعكس نفسها في المستقبل على الأرض المحتلة .[1]

وهناك مجموعة من الظروف التي دفعت الأطراف المعنية للتحول إلى المفاوضات السرية تحت رعاية الحكومة النرويجية ، في حين كان هذا الدور منسوب للولايات المتحدة الأمريكية كما هو الأمر في مبادرات التسوية السابقة ومن هذه الظروف :

– أن المفاوضات السابقة جاءت في ظل تغطية إعلامية كثيفة ، رافقتها التسريبات والإشاعات والأخبار الكاذبة مما أدى إلى تأخر الوصول إلى نتائج ملموسة ، والاتجاه نحو المفاوضات السرية .

[1] – محمود عباس ، **مرجع سابق** ، ص.145.

– تراجع الرعاية الأمريكية للمفاوضات خاصة بعد الحرب على العراق ، وفي ظل الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الجمهوريون وأصبح بيل كلينتون رئيس للولايات المتحدة ،واستغلال الوفد الإسرائيلي تلك المرحلة لكي يماطل ويتهرب من البحث في قضايا التسوية المطروحة .[1]

– تراجع دور هيئة الأمم المتحدة ،والتي يجب أن يكون لها الدور الأساسي في رعاية المفاوضات الدولية ،ولكن في ظل التفرد الأمريكي في القضية الفلسطينية وخاصة مسألة المفاوضات، ورفض إسرائيل إشراف هيئة الأمم المتحدة على المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، لم يكن لها أي دور في عملية التسوية .

– فوز إسحاق رابين في انتخابات الحكومة الإسرائيلية .

– إدراك الرئيس ياسر عرفات أن الولايات المتحدة محاور رئيسي وليست وسيطاً ،وتوصله إلى استنتاج أولي أن منظمة التحرير الفلسطينية ستتولى المسؤولية الكاملة في النهاية عن الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ،وتضبط الأمن فيها بواسطة وحدات جبهة التحرير الفلسطينية القادمة من المنفى ،وآمن عرفات بأن حلاً كهذا غير ممكن التحقيق إلا عبر التفاوض السري.[2]

ومن هنا كان لابد من التوجه نحو المفاوضات السرية لتسهيل مهمة المفاوضين والتقريب بين وجهات نظرهم المتباعدة.

وقد أسفرت "قناة أوسلو" عن نتيجتين مباشرتين مهمتين : الأولى والأهم هي الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي

[1] – **المرجع نفسه** ، ص.148

[2] –صايغ يزيد،**الكفاح المسلح والبحث عن الدولة** ،ترجمة باسم سرحان ،بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1، 2002،ص914

للشعب الفلسطيني، وهو اعتراف أعلن في رسالتين متبادلتين بتاريخ 9أيلول/سبتمبر 1993، بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين .

والنتيجة الثانية وضع جدول أعمال لمواصلة مفاوضات السلام على مراحل ،كما جاء في إعلان مبادئ فلسطيني – إسرائيلي مشترك تم توقعيه بعد أربعة أيام من الاعتراف المتبادل والذي تضمن مجموعة من المبادئ العامة المتفق عليها بين الطرفين بشأن فترة حكم ذاتي انتقالي للفلسطينيين تمتد خمسة أعوام ،مع تأجيل القضايا الأخرى إلى مفاوضات الوضع الدائم، وتقرر تنفيذ الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة على مرحلتين : المرحلة الأولى في تنفيذ إعلان المبادئ هي إقامة الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا ،أما في المرحلة الثانية تم بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1995 توقيع اتفاق انتقالي من400 صفحة يضم نصوصاً تفصيلية عن انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وإعادة انتشار إسرائيلي في باقي الضفة الغربية .[1]

وجاء في إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية أن هدف المفاوضات هو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن242،338، حيث سيتم التفاوض حول القضايا النهائية المعقدة كالقدس، والمستوطنات، وعودة اللاجئين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية .[2]

---

[1] - ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ، ص.39.

[2] - **اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)**،وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، في : http://info.wafa.ps/

وفي13 أيلول/سبتمبر1993 رعى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في حديقة البيت الأبيض احتفالاً خاصاً لتوقيع "اتفاقية إعلان المبادئ" الذي عرف باسم اتفاق أوسلو من قبل محمود عباس ،ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرز ،وبحضور الرئيس ياسر عرفات واسحاق رابين، و300 من الضيوف والشخصيات الدولية .[1]

وقد اتسم اتفاق أوسلو الذي قامت على أساسه السلطة الوطنية الفلسطينية بالمرحلية ، إذ تضمن حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا أولاً ، على أن يغطي مناطق فلسطينية أوسع في مراحل تالية خصوصاً تلك المأهولة بالسكان وتشمل صلاحيات السلطة، التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة، والسياسة ، بينما تجري المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي بعد سنتين من بدء الحكم الذاتي .[2]

وبالرغم من أن الاتفاق قد أفضى إلى إقامة السلطة الفلسطينية ، إلا أن بعض المعنيين يرون أن عملية السلام وضعت على الرف بعد اغتيال رابين بعد نحو أكثر من شهر على توقيع الاتفاق الانتقالي بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر/1995، أثناء مغادرته تجمعاً حاشداً للسلام في تل أبيب احتجاجاً على توسيع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية ،بالتالي عاد العنف ليحل محل الحوار.[3]

وافتتحت مفاوضات الوضع الدائم المتعلقة بالقضايا الأصعب ومنها قضية اللاجئين في6أيار/ مايو1996،لكن البدء بتلك المفاوضات كان إلى حد كبير شكلياً ،تمهيداً للانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 29أيار/ مايو1996،وعلى الرغم من أن حكومة الليكود الجديدة برئاسة "بنيامين نتنياهو" تعهدت رسمياً بمواصلة عملية السلام ،إلا أنه لم تعقد أية اجتماعات لمفاوضات الوضع الدائم منذ توليه للحكومة .

---

[1] – يزيد صايغ ، **مرجع سابق** ، 918.

[2] – صالح محسن ،**مرجع سابق** ،ص113

[3] – ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ، ص.40.

وبالإضافة إلى ذلك لم يؤدي اتفاق أوسلو إلى حل للقضية الفلسطينية ، بل وضع آلية عن طريق المفاوضات لحلها ، وذلك بسبب مماطلة اسرائيل في تنفيذ ما اتفق عليه مع الجانب الفلسطيني ،وأثبتت الأحداث بعد مرور سبع سنوات على الاتفاق أن اسرائيل لم تتقيد بالتنفيذ حسب المواعيد ، حيث تواصلت سياسة القمع والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني ،في الوقت نفسه لم تكن اسرائيل جادة في تنفيذ الاتفاق وبخاصة بعد وصول اليمين الاسرائيلي برئاسة "بنيامين نتنياهو" للسلطة عام 1996،على إثر اغتيال "اسحاق رابين" رئيس الوزراء الأسبق الذي وقعت حكومته الاتفاق ،وأدى أيضاً انتخاب "إيهود باراك" عام 1999 لرئاسة الحكومة ،الذي لم يوافق عندما كان وزير الدفاع في حكومة رابين على اتفاق أوسلو ، إلى تعثر المسيرة السلمية ،وإلى التوقيع على اتفاقيات عديدة مكملة لاتفاق أوسلو ،دون التوصل إلى حل يجبر سلطات الاحتلال على الانسحاب من الضفة الغربية ،وقطاع غزة ،وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ،وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها.[1]

أما فيما يخص تأثير اتفاق أوسلو على مجريات قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تم تأجيل بحث هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائي ، ولم يتم ذكر أي حق للاجئين في الاتفاق ، واستناداً إلى قرار مجلس الأمن 242 الذي يعتبر المرجع الأساسي لمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو نجد أنه لا يضع أي حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، ويكتفي بالقول أنه من المطلوب حل قضية اللاجئين (دون تسمية من هؤلاء) حلاً عادلاً.

[1] – أحمد نوفل ، **أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية** ، سبتمبر 2013، في : https://www.palestinapedia.net/

وبالإضافة إلى ذلك تم وضع حق العودة وحق تقرير المصير على المائدة السياسية واخضاعها للمشاورة والرفض ، حيث وفقاً لاتفاق أوسلو منحت منظمة التحرير حق الوجود الإسرائيلي على 78% من أراضي اللاجئين الفلسطينيين ،كما أنه أثر الاتفاق سلباً على قضية اللاجئين بإلغائه للقرار 194واعتماده على قراري مجلس الأمن 242،338 في المفاوضات حول الوضع الدائم التي كانت ستبدأ خلال السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وبالتالي بقي الوضع القانوني للاجئين دون تغير ماعدا اللاجئون المقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين حصلوا مع السكان الأصليين على بطاقات هوية جديدة منحتها لهم السلطة ، وتنص المادة 5 من إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية 1993 على أن مفاوضات الوضع الدائم ستبدأ بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت وستغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس ،واللاجئون ،والمستوطنات ،والترتيبات الامنية ،والحدود ،ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

كما أثرت اتفاقات أوسلو بشكل سلبي على اللاجئين المقيمين في البلدان العربية المضيفة ، مع طرح فكرة إعادة توطين اللاجئين وما يترتب عليها من تحديات لتلك البلدان، وعلى سبيل المثال أعلن العقيد القذافي في خطاب بمناسبة الاحتفال بيوم الفاتح من أيلول/سبتمبر 1995 عن عزمه على طرد الفلسطينيين المتواجدين في ليبيا ، رداً على اتفاق أوسلو حيث تم وضع الآلاف من اللاجئين في سفن وشاحنات وطردوا خارج الحدود ، وبقوا فيها مدة طويلة إلى حين تراجع ليبيا عن سياستها المنتهجة رداً على قيام القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق أوسلو.[1].بالتالي تم التعامل مع الفلسطينيين بعد اتفاقات أوسلو كمادة بشرية تستخدم في الضغط السياسي

[1] – محسن صالح ،**ورقة عمل : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي** ،مرجع سابق، ص34.

والمناكفة مع القيادة الفلسطينية ، واعتمدت جامعة الدول العربية قراراً في آذار /مارس2007، يشدد على المشاركة النشطة للأمم المتحدة في عملية اتفاق الوضع الدائم من خلال الأدوار المتزايدة للأونروا ولجنة التوفيق، ورفضت كذلك الخطط غير الرسمية التي تهدف لإعادة توطين اللاجئين في مكان إقامتهم .

أما بالنسبة للنازحين الفلسطينيين فإن البند الخامس من إعلان المبادئ يشير إلى لاجئي عام 1948، أما النازحين فتضمن إعلان المبادئ نصاً منفصلاً يتناول الأشخاص النازحين سنة 1967 ، وجاء كما يلي " الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر: سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ، ومصر إلى المشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى ،لتعزيز التعاون بينهم ،وستتضمن هذه الترتيبات تأليف لجنة دائمة تقرر بالاتفاق أشكال إدخال الأشخاص الذين نزحوا عن الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967 بالتوافق مع التدابير الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام .

ومن خلال اجتماع اللجنة الدائمة في عمان عام 1995 تم تحديد فئات الأشخاص النازحين موضوع البحث ،ولكن لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن معايير واجراءات عودة النازحين موضوع البحث، وقد نشأ صراع حاد بين إسرائيل والأطراف العربية في شأن تعريف من هو النازح لغايات في المفاوضات ،فقد أصر مندوبو إسرائيل على أن الذين تأثروا مباشرة بحرب 1967هم وحدهم الذين يجب أن يحسبوا ، بينما أرادت الأطراف الثلاثة الأخرى أن يشمل التعريف الغائبين عن المنطقة خلال فترة الحرب .[1]

[1] – ليكس تاكنبرغ ، **مرجع سابق** ، ص. 41.

وفي هذا الصدد أصبحت قضية اللاجئين والنازحين تعالج على عدة مستويات كالتالي ،اللجنة المشكلة من السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن والتي تضع ترتيبات عودة النازحين عام 1967 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية ،ومجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، والوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات الوضع الدائم على المستوى الثنائي .[1]

بالإضافة إلى ذلك واجهت الأونروا تحديات خاصة في الميزانية منذ عام 1993 بسبب زوال المؤسسات الاجتماعية ، الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات مما أدى إلى تفاقم أوضاع اللاجئين المعيشية وتعزيز مخاوفهم بشأن وضعهم خاصة بعد إعلان المفوض العام بأن الوكالة سوف تتحضر على ضوء عملية السلام لحل نفسها في غضون فترة مدتها خمس سنوات ، وقد تفاقم الاضطراب السياسي جراء قرار الوكالة القاضي بتمويل برنامج إقرار السلام الدامي إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في تشييد بنيتها الأساسية وكذلك نقل مسؤولياتها في الأراضي الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية[2]، وبقيت الأونروا مستمرة كمؤسسة ترمز إلى المصير السياسي المعلق للاجئي عام 1948 ، وحقهم في العودة المهمل والساقط فعلياً بحكم المبادئ الناظمة لاتفاقات أوسلو.

وبالأخير يمكننا القول أن قضية اللاجئين تأثرت بمجموعة من المتغيرات الحاصلة على مستوى النظام الإقليمي ، والنظام الدولي ، وذلك بسبب خصوصية تلك القضية وتشابك أبعادها ،حيث ساهمت تلك المتغيرات في خلق بيئات صعبة للغاية للاجئين الفلسطينيين ، ووضعتهم أمام خيارات سياسية تصب في صالح الولايات المتحدة وإسرائيل .

---

[1] – طاهر شاش . **مرجع سابق** ، ص.124.

[2] - **الأونروا ،نقل مقر رئاسة الأونروا إلى قطاع غزة** ،في: https://www.unrwa.org/ar/content/ .

الفصل الثالث : التحديات التي تواجه وكالة الغوث الدولية " الأونروا" و تأثيرها على دورها الإغاثي

أُنشئت الأونروا بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (302 IV) في عام 1949 وبدأت عملياتها في أيار 1950 بتقديم الإغاثة الطارئة، لتتحول تدريجياً إلى منظمة تقدم خدمات حكومية وتطويرية مثل التعليم والصحة، والرفاه العام، والتمويل الصغير، والتخطيط المدني. كما جرى تحول في فلسفة عمل الوكالة، مثل التحول من مبدأ تقديم المساعدة على أساس الوضع القانوني للشخص (أي لمجرد تمتع الشخص بصفة لاجئ)، إلى تقديم المساعدة على أساس الحاجة (أي حاجة الشخص اللاجئ الى المساعدة من عدمها)، علاوة على تغيرات أخرى طرأت بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية.[1]

وتواجه الأونروا منذ نشأتها مجموعة من التحديات التي أثرت على وظائفها الإغاثية والخدماتية ، مما أدى إلى خلق أزمة الأونروا وهي "مشروع سياسي استراتيجي منظم ومتجدد ،ومتشعب، ومتجذر، ولها أشكال مختلفة، تسعى لتصفية عمل الوكالة في الخفاء والعلن بأيدٍ أمريكية وإسرائيلية بالدرجة الأولى، ومع حلفاء، على اعتبار أن الوكالة تعبر عن المسؤولية السياسية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، يراد التخلص منها لتبرئة المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه التسبب بأطول قضية لاجئين في العالم؛ من خلال اعترافه بدولة الاحتلال وفق القرار 181 لتاريخ 1947/11/29، وللتخلص من قرار عودة اللاجئين رقم 194الذي جعل شرعية الكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة لا تزال مرتبطة بتطبيقه، لكن تصاعدت وتيرة الأزمة وبشكل غير مسبوق مع الحديث عما يسمى بـ "صفقة القرن". [2]

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من التحديات التي أثرت على دور الأونروا الإغاثي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

---

[1] –تيسير محيسن، "العودة بين الحق المشروع والواقع المتحول: قراءة في أزمة الأونروا المالية" ، **جريدة حق العودة** ، ع 68 ، في : https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/2214-art-06.html

[2] –علي هويدي، عن استهداف الأونروا قبل "صفقة القرن" وبعدها، **الخليج أونلاين** ،**2019** ،في: http://khaleej.online/L4N3QX

المبحث الأول : التحديات التي تواجه الأونروا

تشهد الأونروا اليوم أزمة مالية غير مسبوقة نتيجة السياسات الأمريكية – الإسرائيلية التي خلقت مجموعة من التحديات ،عرقلت عمل الأونروا ،وأدت إلى التراجع في تقديم خدماتها للاجئين ، ويمكن تلخيص تلك التحديات فيما يلي:

المطلب الأول : أزمة التمويل

واجهت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عجزاً مالياً في مرات عديدة، مما تسبب في تقليص حجم خدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق عملياتها، وتحمل الأزمة المالية التي تعاني منها الأونروا أبعاداً سياسية تشترك بها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ،والتي تعد سبباً رئيسياً في خلق أزمة الأونروا بعد تقليص مساهماتها المالية بموازنة الوكالة .

وتتلقى الوكالة التمويل بشكل أساسي من خلال التبرعات الطوعية، وتقسم الجهات المانحة الى خمسة اقسام: مؤسسات الأمم المتحدة (اليونسيف)، الحكومات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد، ومؤسسات اخرى. وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، ألمانيا والسويد ،الدول الخمس الأكثر تبرعاً للأونروا. فقد تبرعت الولايات المتحدة الأميركية في العام 2014 حوالي 408.751.396 مليون دولار أميركي ، فيما تبرع الاتحاد الأوروبي 139.402.221 مليون دولار.[1]

وفيما يلي أبرز الأزمات المالية التي مرت بها وكالة الأونروا:

[1] – بكر فؤاد، **ما هي التحديات التي تواجهها الاونروا؟:تحاليل تقارير الاونروا من 1951الى 2016**،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،ديسمبر 2012 ،في: https://www.politics-dz.com

- في 2أغسطس/ آب 2009:قالت الوكالة إنها بحاجة إلى ثلاثين مليون دولار على الأقل لسد العجز في ميزانيتها التي قدرت وقتها بنحو 545 مليون دولار. وقال مدير العمليات في أونروا في ذلك الوقت ريتشارد كوك ان الوكالة تعيش أسوأ أوضاعها منذ أن عمل بها قبل 24عاماً.

ووجهت الوكالة قبل ذلك نداء للدول الخليجية لتوفير160 مليون دولار لمواجهة الاحتياجات المتزايدة.

- وفي عام 2010 أطلقت أونروا نداء عاجلاً للطوارئ لتوفير 322 مليون دولار لتغطية أنشطتها الإغاثية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت قيمة مناشدة الطوارئ للأراضي الفلسطينية عام2010 ما مجموعه نحو 73 مليون دولار للضفة، ونحو 249 مليون دولار للقطاع.

- 11يوليو/تموز2011: الوكالة تؤكد تقليص حجم برامجها الخاصة بالطوارئ بالمناطق الفلسطينية، وتقول إن عجزاً في ميزانية برنامج الطوارئ الذي نشأ في الأراضي الفلسطينية عام2000 يقدر بـ35مليون دولار أميركي، وهو ما دفعها لاتخاذ خطوات من قبيل تقليل عدد المستفيدين من برنامج البطالة أو العمل المؤقت الذي تقوم به.

- وفي عام 2013 أصدرت الوكالة في تقرير استراتيجي لها تقديراتها لميزانية عامي 2014،2015، حيث توقعت الوكالة عجزا في ميزانيتها لعام 2015 يقدَّر بـ 152.6 مليون دولار.

- 20يوليو/تموز2014: الأونروا تناشد الدول المانحة توفير 60 مليون دولار على الأقل للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للنازحين إلى مدارسها بقطاع غزة.

- وفي عام 2015عانت الأونروا من أزمة مالية ، عندما أرسل مفوض الأونروا" بيير كرهينبول" مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ،شرح فيها وجود عجز مالي ،وأنه مضطر لاتخاذ تدابير تقشفية تمس بعض الخدمات في الصحة والتعليم والتشغيل.

- 6 يناير/كانون الثاني2018: الولايات المتحدة الأميركية تعلن تجميد 125 مليون دولار، من مساهمتها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وذلك إلى حين انتهاء إدارة الرئيس دونالد ترامب من مراجعة المساعدات التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية.

- 16يناير/كانون الثاني2018: الولايات المتحدة تقرر تخفيض مساعداتها للأونروا إلى النصف، من 125 مليون دولار إلى 65مليون دولار من الموازنة العامة لعام2018،وذلك في ظل عجز مالي بلغ نحو 49 مليون دولار، خرجت به الأونروا من عام2017.

أدى تخفيض الدعم الأميركي بشكل كبير إلى "تعليق كافة الخدمات الطارئة في الضفة الغربية لإنعدام الدعم المالي المخصص للطوارئ، فضلاً عن تخفيض بعض خدمات الطوارئ الأخرى مثل خدمات الصحة النفسية والعمل مقابل المال.

وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 31أغسطس\ آب 2018 أن السلطات الأمريكية لن تقدم أية مساهمات لمساعدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بعد الآن .

وكان التمويل الأمريكي للوكالة يمثل سابقاً ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة 1.24مليار دولار ،وهو ما يؤثر جذرياً في حياة اللاجئين الفلسطينيين المعتمدين على خدمات الوكالة في مناطق عملياتها ،ولكن الهدف الرئيس من هذه الخطوة هو سياسي ،يتمثل بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، بدءاً بعدم الاعتراف بوجود قضية كهذه ، ويأتي هذا الأمر في سياق

تفاهم أمريكي – إسرائيلي ،يهدف إلى حسم قضايا الحل النهائي من جانب واحد وتصفية القضية الفلسطينية كلياً.

وقدمت إدارة ترامب ثلاثة أسباب لتبرير قرار وقف التمويل وهي التالية:

– تزعم إدارة ترامب أن استمرار الأونروا يسهم في استدامة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ، وذلك أن إصرار الفلسطينيين على حق العودة إلى الأراضي والبيوت التي هجروا منها منذ عام 1948 بحسب نص قرارات الشرعية الدولية ،وتحديداً قرار مجلس الأمن رقم 194 يتناقض كلياً مع "يهودية" إسرائيل ،ومن ثم يعطل أي إمكانية لتحقق "السلام" بين الطرفين .وترى إدارة ترامب أن بقاء الأونروا يذكر باستمرار بحق عودة الفلسطينيين.

– تتهم إدارة ترامب الأونروا بالمبالغة في تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين ،وهي بذلك تتبنى رواية رئيس الوزراء الإسرائيلي ،بنيامين نتنياهو الذي يجادل دائماً بأن " استمرار حلم إعادة أحفاد اللاجئين إلى يافا هو ما يبقي هذا النزاع قائماً، الأونروا جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل " ويرى مسؤولون في إدارة ترامب وعلى رأسهم "جاريد كوشنر" وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة "هيلي" أن تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني يمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،حيث تعتبر الأونروا صفة اللاجئ تنسحب من الأصول إلى الفروع.[1]،وسبق أن نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" في 30 من يوليو/ تموز 2018، عن عضو في الكونغرس الأميركي يقول إنه يسعى لسن قانون جديد يعتبر عدد اللاجئين الفلسطينيين 40ألفا فقط من أصل 5.9مليون لاجئ مسجلين في وكالة "أونروا".[2]

[1] – أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته ، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات** ، سبتمبر 2018،في : https://www.dohainstitute.org/ ، ص ص2–5

[2] – **أبو عيشة نور، 10قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية**، في: https://www.aa.com.tr/ar/

ويرجع هذا القانون الذي تم المصادقة عليه من قبل الكونغرس الأمريكي على اقتراح السيناتور" كيرك" لعام1995، الذي يقضي بإلزام لجنة المساعدات الأميركية اشتراط تقديم الدعم السنوي لوكالة الأونروا بالحصول سنوياً على عدد اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948، من دون الأبناء والأحفاد، على أن تكون هذه الخطوة تمهيداً لمبادرة أخرى، تهدف إلى قطع المساعدات عن الأبناء والأحفاد، بهدف دفعهم إلى التوطن في أماكن اللجوء.[1]

- ترى إدارة ترامب أن نموذج عمل الأونروا وممارستها المالية تعاني عطباً لا يمكن إصلاحه ومن ثم فإن الإدارة خلصت إلى أن الولايات المتحدة لن تقدم مساهمات إضافية للأونروا.[2]

وفيما يلي رسم بياني يوضح التقارير السنوية لميزانية الأونروا منذ عام (1951-2016)

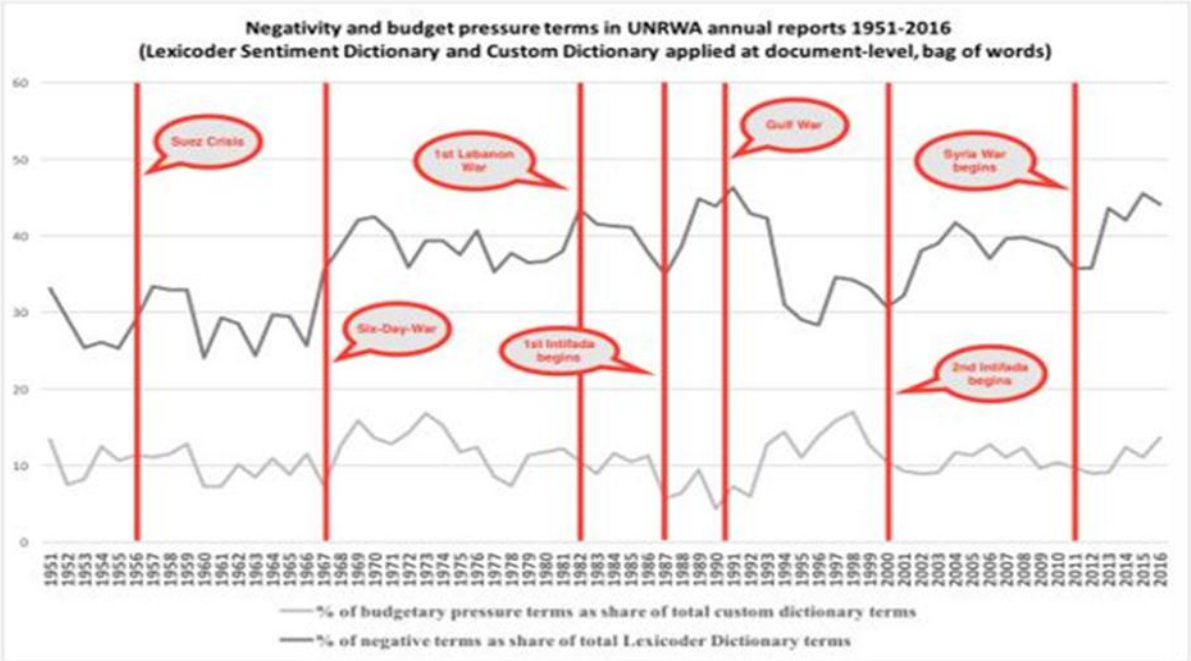

Figure 2. Negativity and budgetary pressure terms in UNRWA annual reports, compared to key events in the Middle East affecting Palestine refugee populations

[1] -راغدة عسيران ، **المشهد الفلسطيني في اللجوء بعد اتفاق أوسلو** ، ،ص15

[2] – المرجع نفسه ،ص.15

الملاحظة الأولى هو ظهور سلبية التقارير السنوية للأونروا منذ عام 1951حتى عام2016، والتي تتراوح إلى 24% من السلبيات في عام1960، وزيادة السلبيات خاصة في أحداث حرب الأيام الستة1967، وبداية الانتفاضة الأولى عام1978، والانتفاضة الثانية عام2000، وبدء الحرب السورية، وما بعدها يؤكد ذلك أن هناك بعض الارتباطات بين الأحداث الخارجية وتصور زيادة الأزمة المالية داخل الوكالة وتصل ذروة هذه السلبية عام 1991 عندما وقعت الأزمة المشتركة بين الانتفاضة الأولى وحرب الخليج.

ولابّد من الاستطراد أن الأزمة المالية للأونروا في التسعينات ناتجة عن تحول في دعم المانحين للأزمات الأخرى ،التي نشأت عن نهاية الحرب الباردة ، اذ قام مانحو الأونروا بتحويل التمويل إلى منظمات أخرى.[1]

وفي عام 2019 أعلن "كريستيان ساندرز"، القائم بأعمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إن المنظمة الأممية تواجه اليوم أسوأ أزمة مالية منذ نشأتها ،حيث قامت سويسرا وهولندا بوقف مساعداتهما لـ"الأونروا"، التي تقدَّر مجتمعة بنحو (36.782) مليون دولار بانتظار توضيحات حول تهم طالت "الأونروا" بسوء الإدارة واستغلال السلطة بعد كشف تقرير لمكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة إن هناك "سوء إدارة واستغلال سلطة من قبل مسؤولين على أعلى المستويات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ،التي تواجه أزمة مالية غير مسبوقة بعد قطع التمويل الأمريكي.[2]

وعقد بتاريخ 2019/9/29مؤتمر التعهدات لكبار المانحين على المستوى الوزاري لدعم "الأونروا" الذي عقد في نيويورك يوم الخميس، بدعوة من مملكتي الأردن والسويد، في

[1] – بكر فؤاد ، **ما هي التحديات التي تواجهها الاونروا؟:تحاليل تقارير الاونروا م1951الى2016،مرجع سابق**

[2] – وكالة الأناضول ،**القائم بأعمال أونروا: وكالة الغوث تواجه أسوأ أزمة مالية منذ نشأتها**،2019: https://www.aa.com.tr/ar/

مقر الأمم المتحدة بحضور أمينها العام" انطونيو غوتريش" ومفوض عام الأونروا "بيير كرينبول" ورئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه وبمشاركة أكثر من 25 دولة ومنظمة دولية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لحشد الدعم المالي للأونروا ،حيث استطاعت الأونروا من خلال الدعم المالي الاضافي الذي حصلت عليه من مؤتمر المانحين والذي يقدر بـ 118 مليون دولار من الخروج من أزمتها المالية والاستمرار في تقديم خدماتها التعليمية والصحية والاغاثية للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق عملياتها الخمسة للعام 2019 .

وأفاد رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد أبو هولي، أن الأونروا تلقت تمويلاً إضافيا واستثنائيا من المملكة العربية السعودية بقيمة 50 مليون دولار بالإضافة الى تمويل إضافي من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو وفرنسا بقيمة 20 مليون يورو وايرلندا ،والامارات ،وتركيا ،واليابان التي ضاعفت مساهمتها أربعة أضعاف*.كما سيساهم التمويل في سد العجز المالي في ميزانية الوكالة الاعتيادية الذي يقدر ب 120مليون دولار.[1]

ومازالت تعيش الأونروا حالة العجز في ميزانيتها نتيجة عدم التزام الدول بتمويلها حتى عامنا الحالي ، حيث أعلنت إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في قطاع غزة، أنها تستطيع تقديم الخدمات الأساسية حتى نهاية شهر أبريل ، لكنها قد تلجأ إلى قرارات صعبة أكثر من إجراءات سابقة اتخذتها، وشملت تجميد برنامج الطوارئ والمشاريع ،وحزمة تقليصات على صعيد الخدمات، وكان لغزة النصيب الأوفر منها، نظراً إلى حصتها الكبرى في الموازنة العامة. وبخلاف التقليصات المتواصلة في

* pledges to UNRWA's Programmes (cash and In-Kind)-TOP20 Donors,UNRWA ,31/12/2018 : https://www.unrwa.org/sites/default/files/top_20_donors_overall_ranking.pdf

[1] – **صفعة لمشروع نتنياهو ترامب...مؤتمر المانحين ينهي العجز المالي للأونروا لـ2019** ، مركز العودة الفلسطيني ، سبتمبر 2019 : http://bit.ly/2o4xmU5

قطاعي التعليم والصحة، تقرر أخيراً تحويل رواتب المياومين في مناطق الأونروا كافة إلى مجالات أكثر أهمية، وتحديداً مواجهة الآثار الناجمة عن كورونا، في وقت تقول فيه الوكالة إن رواتب موظفيها المقدر عددهم ب33ألفاً متوافرة حتى نهاية أيار/مايو المقبل فقط حيث وصل العجز المالي إلى مليار و65 مليون دولار من أصل مليار و400 مليون، هي إجمالي الموازنة العامة المقررة ل2020، لتكون هذه الأزمة هي «الأصعب» على الوكالة الدولية منذ إنشائها عام1949.[1]

المطلب الثاني: محاولات التصفية من (أوسلو حتى صفقة القرن)

بدأت مخططات تصفية الأونروا الأولى، منذ أن تم تأسيسها عام1950، وكانت هذه المخططات تقوم على مقاربة اقتصادية ،و اجتماعية، ترتبط بمفهوم التوطين، وتُفسّر تفويض الأونروا، ومحاولات تكييفه ليخدم تصفيتها ، والانتقال بها من الإغاثة إلى التشغيل ، تنفيذًا لتوصيات البعثة الاقتصادية (بعثة كلاب)، من خلال تقوية اقتصادات الدول المضيفة وتوفير فرص عمل للاجئين في الوقت عينه، بما يوصلهم إلى درجة من الاكتفاء الذاتي تسمح بشطبهم من سجلات الإغاثة ، وبناء على ذلك، أقرّت الجمعية العامة في 26كانون الثاني/ يناير 1952 القرار رقم 513 الفقرة6، الذي ينص على "إنفاق 50 مليون دولار أميركي للإغاثة و 200مليون دولار لإعادة الإدماج ، ليتم تنفيذها على مدى فترة ثلاثة أعوام تقريبًا، اعتبارًا من 1تموز/ يوليو1951،وطلب القرار من الأونروا أن تستكشف مع الحكومات المعنية مدى استحسان وعمليّة نقل إدارة الإغاثة إلى تلك الحكومات في أقرب وقت ممكن ويعتبر أنه يجب خفض نفقات الإغاثة بما يتلاءم مع نفقات إعادة الدمج. وكان هناك شبه تجاوب من بعض الدول العربية؛ نظرًا إلى الوضع الاقتصادي الذي كانت تمرّ

[1] - مادلين الحلبي ، **أصعب أزمة في تاريخ «الأونروا»: قادرون على تغطية شهرين... أو أقل**، 2020: https://al-akhbar.com/Palestine/287241

به. لكن، فشل برنامج الدمج هذا في عام 1957 ؛ لأن الحكومات العربية اشترطت حماية حق العودة. ومنذ ذلك التاريخ سلكت الأونروا في برنامجها الاغاثي، وإن لم تتوقف مشروعات الدمج البديلة مثل القروض الصغيرة من أجل الاكتفاء الذاتي.[1]

- **اتفاق " أوسلو" والأونروا :**

بعد توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر/ أيلول 1993 بدأت الأونروا اتباع سياسات تقشفية نتج عنها تراجع في خدماتها التعليمية، والصحية ،والإٌغاثية وذلك بسبب العجز الذي بدأ يظهر في ميزانياتها. وقوبلت هذه السياسات باحتجاجات واسعة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين ،خوفاً من اعتباره مؤشراً لتخلي المجتمع الدولي عنهم، واعتبر تطبيقها دون حل قضية اللاجئين نذير خطر يهدد اللاجئين وقضيتهم.

ومنذ عام 1995 ، قامت الوكالة بحملة ترويج لفكرة تصفية أعمالها تدريجياً، وحدّدت ما سمي بمنظور الخمس سنوات كفترة انتقالية تنقل مهماتها الى الدول المضيفة. فتعقد اتفاقيات من جهة مع السلطات المحلية (السلطة الفلسطينية مثلاً في قطاع غزة أو الضفة الغربية) لعملية نقلها، وتقلّص خدماتها في كافة أماكن اللجوء، من جهة أخرى.[2]

حيث عقدت الأونروا اجتماع لها في العاصمة الأردنية عام 1995رفعت من خلاله تقرير إلى اللجنة الرباعية الدولية تحت عنوان " الأونروا والفترة الانتقالية :منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية " أشارت فيه أن من أهداف اتفاقات السلام الموقعة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مراجعة دور الأونروا خلال خمس سنوات ،وحتمية إنهاء أعمالها فور حل مسألة اللاجئين ، وأشارت كذلك أنه إذا رغبت السلطة الوطنية الفلسطينية في تسلم

[1] –أحمد مفلح ، **القرار الأميركي الصهيوني بإلغاء وكالة "الأونروا"وتصفية القضية الفلسطينية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ديسمبر2019، ص ص 7–8

[2] – راغدة عسيران، **مرجع سابق**،ص.15

المسؤولية عن برامج الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أي وقت قبل المراجعة، فإن الأونروا ستفعل كل ما في وسعها لتسليم ميسر وفوري .

وقامت الأونروا في عام 1995 بنقل رئاستها من العاصمة النمساوية فيينا إلى غزة وذلك عملاً بقرار الأمين العام للأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة .

وأدت هذه التطورات إلى تشجيع المفاوض الفلسطيني، والمفاوض الإسرائيلي إلى عقدت اتفاقيات وطرح مبادرات تتطرق إلى قضايا الوضع النهائي ومنها قضية اللاجئين والأونروا ومن تلك الاتفاقات اتفاق (بيليين– أبو مازن)وهو عبارة عن مشروع اتفاق غير رسمي بين المفاوضين يوسي بيلين وأبو مازن (محمود عباس)، والذي انتهى في عام 1995، وسيكون بمثابة أساس لمعاهدة السلام الإسرائيلية–الفلسطينية المستقبلية. ولم يتم تبني الاتفاق رسمياً من قبل الحكومتين الإسرائيلية أو الفلسطينية، وقد تم تجاهله من قبل القيادة الفلسطينية ،لكنه اقترح تأسيس اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين بالتالي حلّ وكالة الأونروا.[1]

وقد أحدث كذلك تشكيل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعض الزعزعة في وضع اللاجئ، حيث أصبح اللاجئون "في "دائرتي حكم" متناغمتين ومتضاربتين في آن معاً، أي بين الوكالة والسلطة، أما بالنسبة الى اللجان الشعبية في تلك المخيمات، فتجد نفسها مشتتة بين الرغبة في الضغط على وكالة الغوث والتعامل معها كمسؤولة وحيدة عن المخيم، والخوف من فقدان الوكالة كمظلّة قانونية دولية لقضية اللاجئين، وما بين التعامل مع السلطة الفلسطينية كسلطة مضيفة للاجئين، أو بوصفها مشروعاً لمنظمة التحرير.[2]

[1] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء** ، بيروت ،2010، ص.52

[2] –راغدة عسيران، **مرجع سابق** ، ص.17

وفي المرحلة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، بدأت الوكالة تعطي أولوية لمشاريع تأهيل اللاجئين في الضفة الغربية، وقطاع غزة على حساب اللاجئين في الدول الأُخرى، وجرى إدراجها في مشروع "تعزيز السلام" الهادف إلى إنجاح اتفاق أوسلو، إلى حد ذهب فيه البعض إلى الحديث عن نية "الأونروا" توفير البنية التحتية في المنطقتين، ليصار في النهاية إلى الاستغناء عن خدماتها والتمهيد للانسحاب بالتدريج من المناطق الفلسطينية. لكن تعثُّر الاتفاق أوقف الكلام المتنامي عن نهاية الدور، وإن لم يكن بشكل قاطع.

فقد جرت محاولات لتسليم خدمات الأونروا إلى الدول المضيفة: لبنان وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية التي جرى اعتبارها مضيفة، وترافق ذلك مع سياسة تقليص الأنشطة والخدمات، وإحياء مشاريع قديمة كالخطة التي اقترحها ثلاثة أكاديميين إسرائيليين في أوائل السبعينيات، والتي ترمي إلى نقل عبء مسؤولية اللاجئين إلى الحكومة الإسرائيلية، بدلاً من الأونروا، على أن يصار إلى دمج المخيمات في المدن.

بعد توقيع الاتفاقات، اتسع طموح إسرائيل إلى تفكيك الوكالة وطمس قضية اللاجئين ومعها حق العودة. ومارست إسرائيل من خلال جماعات الضغط في الولايات المتحدة، ضغوطاً لا تزال مستمرة على الإدارات الأميركية، كي تقوم واشنطن بخفض تقديماتها للوكالة التي تعاني ضائقة شديدة.[1]

ولقد كشف برنامج "إقرار السلام" بأن وكالة الأونروا ليست في منأى عن الوسط السياسي، وإنما متورطة للغاية في الترتيبات السياسية المحلية والدولية المتغيرة. فالتأييد العلني الذي أبدته الأونروا لمفاوضات أوسلو السياسية، وخططها آنذاك الهادفة إلى "حل"

[1] – سباعنة وسام، الأونروا بين الإغاثة والسياسة: البقاء ضرورة ، "**النهار**" ،2017، في : -https://www.annahar.com/article/698906

نفسها، والخطوات التي اتخذتها لمساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات "الدولة،" قبل حل مشكلة اللاجئين، كشف عن الصلات المعقدة بين المجالين الإنساني والسياسي.[1]

وبغضّ النظر عن الظروف التي حفّت ب برنامج السلام في تلك الفترة والذي تبخّر بعد عامين فقط، فقد أكّد (بيتر هانسن)المفوض العام للأونروا في عام 1996أن عمل الأونروا مستمر حتى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين؛ إذ يصعب الاعتقاد بوجود حل لهم في عام1999.[2]

واستمرت بذلك الأونروا حتى يومنا هذا كمؤسسة ترمز إلى المصير السياسي المعلق للاجئي عام 1948وحقهم في العودة إلى أراضيهم.

- **الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها لإنهاء عمل الأونروا:**

تعتبر الولايات المتحدة من بين أكبر مانحي الوكالة، ومواقفها تجاه مسألة اللاجئين تراوحت بين التوطين والتعويض وإعادة التأهيل، ويعتبر أي تغير على سياستها سوف ينعكس على بيئة عمل الوكالة ،حتى وإن بدا أن للوكالة سياسة مستقلة أو حتى مختلفة في نواحٍ معينة.[3]

ومن أبرز محاولات الكونغرس الأمريكي لتصفية الأونروا:

- انخرط الكونغرس في العام 2001بالعمل المثابر والجاد من أجل حظر تمويل ودعم السلطة الفلسطينية بما يشمل "الأونروا"، ووضع مشاريع قوانين وتعديلات تمهد لتثبيت فكرة توطين لاجئي فلسطين في البلدان المضيفة وفي الدول العربية الأخرى، أو دول

[1] –باسم عثمان ، "الاونروا و منظمة التحرير الفلسطينية... في اعقاب أوسلو" ، **الجزائرية للأخبار**،2016، في: /http://dzayerinfo.com/ar

[2] –أحمد مفلح ،**مرجع سابق** ،ص.19

[3] –تيسير محيسن، العودة بين الحق المشروع والواقع المتحول: قراءة في أزمة الأونروا المالية، **مرجع سابق**

أطراف ثالثة راغبة في المساعدة في خطة لدفع الدول المانحة أن تقوم بالجهود المثلى من أجل إعادة توطين اللاجئين من فلسطين بشكل دائم.

كان من أبرز هذه القوانين على سبيل المثال قانون "نزاهة الأونروا" في عامي 2004-2006الذي يشترط تقديم تقرير حول مدى استفادة اللاجئين الفلسطينيين ومصالح الولايات المتحدة الأمنية من خلال أنشطة وكالة الأونروا، وحول خطة وزير الخارجية طويلة الأمد لتوفير فرص العمل، والاسكان للاجئين الفلسطينيين، والتخلص التدريجي من الخدمات التي تقدمها "الأونروا".

- في عامي 2009-2010تم تقديم مشاريع قانون تطلب إعادة تعريف "اللاجئين من فلسطين" وتقليص أعدادهم، وتسليم مسؤولية "الأونروا" إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهو مشروع قانون " المحاسبة الإنسانية للأونروا".

- قام مجموعة من النواب في الكونغرس بتقديم صيغة مشروع قانون "إصلاح ومحاسبة وشفافية الأمم المتحدة لعام 2011على أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على دول أخرى لوقف تمويل الأونروا، والتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

- في عامي 2014-2015تم تقديم النسخة الأخيرة من قانون "مكافحة التحريض والإرهاب"، الذي يدعو إلى نزع تعريف اللاجئ حسب "الأونروا"، وتحويل مسؤوليات "الأونروا" إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.[1]

واستمرت فيما بعد محاولات الكونغرس لتقليص التمويل الأمريكي للأونروا ووضع شروط عليه ،حيث تهدف من وراء تلك المحاولات تصفية عمل الأونروا تمهيداً لتصفية قضية اللاجئين.

[1] - المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة - قضية اللاجئين من فلسطين نموذجاً ، **مرجع سابق** ،ص ص9-7

ففي 31آب/أغسطس 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستوقف كافة مساعداتها عن "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا التي تعتبَر منظمة الإغاثة الرئيسية للاجئين الفلسطينيين. وإذ أشار الإعلان إلى الحصة غير المتناسبة للغاية التي تتحملها الحكومة الأمريكية من تكاليف الأونروا، ووصف أيضاً نموذج الأعمال والممارسات المالية التي تعتمدها الوكالة منذ فترة طويلة بأنها "شائبة بشكل لا يمكن إصلاحه"، لافتاً إلى أنها أوجدت مجتمع متعاظم بوتيرة لا متناهية ومتسارعة من المستفيدين المستحقّين. كما انتقدت وزارة الخارجية فشل الأونروا والدول المانحة الرئيسية من المجتمَعَيْن الإقليمي والدولي في إصلاح طريقة عمل الأونروا وإعادة تنظيمها. ويبدو من ذلك أن واشنطن تدفع باتجاه إعادة الأونروا إلى الهدف الذي كُلّفت به في الفقرة الرابعة من القرار رقم 393(5) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950، والذي أكد على إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية في الشرق الأدنى، إما من خلال الإعادة إلى الوطن أو عبر إعادة التوطين. وبالنظر إلى أن إسرائيل ترفض مبدأ الإعادة إلى الوطن رفضاً قاطعاً، فسيترتب على الرجوع إلى القرار 393 تناقصاً تدريجياً في عمليات الأونروا بالتزامن مع اندماج اللاجئين المسجلين اندماجاً سياسياً واقتصادياً في مجتمعاتهم المضيفة (غزة، والضفة الغربية، والأردن، وسوريا، ولبنان). [1]

(إن لم تستطع حلَّها فقم بحلِّها – If you can’t solve it, then dissolve it)

تحت هذا الشعار الذي اعتمده كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية في خمسينيات القرن الماضي يمكن تلخيص جميع الأعمال والتوصيات التي خلصت إليها مؤسسات الفكر الأمريكية Think Tanks المدعومة من قبل اللوبي المؤيد لإسرائيل والموالية لها من خلال

[1] – ليندسي جيمس ، ماذا بعد قطْعْ التمويل عن «الأونروا»؟ ، سبتمبر2018، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، https://www.washingtoninstitute.org/

تقديم التصورات والرؤى إلى البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي لصياغة لمشاريع قوانين وقوانين تهدف لوقف التمويل عن الأونروا وإنهاء عملها.

ومن أبرز تلك المؤسسات، المؤسسة الأمريكية المحافظة American Enterprise Institute for Public Policy Research والتي قدمت توصيات لمنع تمويل "التطرف الفلسطيني"، ومؤسسة Heritage Foundation ،التي قدمت العديد من التوصيات والسياسات "لجعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يمنعان التمويل عن الأونروا والدعوة إلى فتح تحقيق في كيفية إنفاق أموال المانحين. وبالإضافة إلى حجب الأموال أوصت المؤسسة أن تقوم الولايات المتحدة بالإعلان أن الأونروا التي تأسست عام 1949هي مفارقة تاريخية مُكلفة ويحب إغلاقها في المستقبل القريب.

كذلك مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات The Foundation for Defense of Democracies "FDD"هي منظمة خليفة لمجموعة تسمى EMET (العبرية من أجل الحقيقة) وهي المبادرة التعليمية التي تم تأسيسها في عام 2001من أجل توفير التعليم ،لتعزيز صورة إسرائيل في أمريكا الشمالية وفهم الجمهور للقضايا التي تؤثر على العلاقات العربية الإسرائيلية. أما مؤسسة FDD فهي تؤثر على سياسات البيت الأبيض تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد أوصت بتخفيض عدد اللاجئين الفلسطينيين واصفة إياهم بأنهم "يعيشون على الرفاهية الدولية مع أمل زائف بأنهم سوف يستقرون في يوم ما في إسرائيل، وتحصل المؤسسة على تمويلها من قبل الجهات المانحة الموالية لإسرائيل وأبرزهم الملياردير اليهودي الأمريكي "شيلدون أديلسون" الذي يملك نفوذاً واسعاً في الكونغرس ومجلس الشيوخ وداعم مهم للجمهوريين ،وقد تبرع بمبلغ يفوق مليون ونصف دولار للمؤسسة، و"برنارد ماركوس" مؤسس الـ Home Depot ، والذي تبرع بمبلغ10.7مليون دولار للمؤسسة، و"بول

سنجر" الذي تم تحديده باعتباره ثاني أكبر مساهم ومساند لإسرائيل، بمبلغ 306مليون دولار وغيرهم.[1]

وفي ظل الأزمة التي تمر بها الأونروا حالياً ،وخاصة بعد الإعلان عن بنود صفقة القرن ،تواجه الأونروا صعوبات لتضمن استمرارية عملها وبقاؤها ،مقابل المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية لتصفيتها ،والتي كان آخرها اعتراض كلاهما على قرار تمديد ولاية الأونروا حتى يونيو/حزيران2023 .

وبناءً على ذلك أكدت الأونروا "أنها مستمرة في عملها على الأراضي، ولن تقوم بتسليم مهامها لأي جهة كانت، وذلك في الرد الأولي على الخطة الأمريكية بشأن السلام المزعوم المُسماة "صفقة القرن"، والتي تتضمن إنهاء عمل الوكالة وتصفية حقوق اللاجئين. وشدّدت على أنّ مرجعيتها تبقى دوماً الجمعية العمومية للأمم المتحدة بكامل هيئتها ومستندة إلى القانون الدولي والقرارات الدولية، التي تضمن، وتحمي مكانة ومطالب لاجئي فلسطين. وأكدت كذلك أن الدعوة لإنهاء عملها قبل معالجة جذور القضية وإحقاق الحقوق، يضرب بعرض الحائط آمال ملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهى دعوة باطلة من الأونروا ترد على محاولات تصفيتها في صفقة ترامب.

المطلب الثالث: تجديد تفويض الأونروا:

برز تحدي تجديد تفويض أعمال الأونروا مؤخراً مع مجيء الرئيس ترامب إلى الرئاسة الأمريكية عام2017، خاصة في ظل الدعوات الأمريكية والاسرائيلية لإنهاء عمل الوكالة ،والإعلان عن بنود" صفقة القرن الأمريكية" ،ومحاولة إنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة وشطب القرار 194 من خلال استهداف وكالة الأونروا بوقف المساهمات

[1] – المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة – قضية اللاجئين من فلسطين نموذجاً ،**مرجع سابق** ،ص ص 5-7

المالية الأمريكية والتحريض الرسمي وغير الرسمي الأمريكي والصهيوني على الوكالة ، واعتبارها العقبة أمام مشروع التسوية في المنطقة. [1]

وتجري الجمعية العامة التصويت الدوري لتجديد ولاية "أونروا" كل 3 سنوات منذ عام 1949، وكان آخرها خلال انعقاد الدورة ال 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تجديد ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأونروا) ،بدعم 170 دولة ، مقابل معارضة الولايات المتحدة واسرائيل ، وامتناع 7 دول، وقررت بموجب أحكامها ، تمديد ولاية الأونروا حتى 30 يونيو/حزيران 2023 ، دون تعارض مع الفقرة 11من القرار الأممي رقم 194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وأعربت الجمعية العامة عن قلقها من الآثار السلبية للأزمة المالية الحادة للأونروا على مواصلة تقديم خدماتها .[2]

ولم يكن قرار التفويض سهلاً كالسابق وذلك بسبب الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية التي شهدتها أروقة الأمم المتحدة لتعطيل هذا القرار ، حيث سعت الولايات المتحدة بتغيير قواعد تجديد التفويض لعام واحد بدلاً من ثلاثة أعوام، وذلك يعتبر إشارة واضحة لمحاولتها لتفكيك الأونروا بشتى الوسائل .

وبالمقابل ركزت القيادة الفلسطينية على حشد الدعم ، وحث الدول الأعضاء في الجمعية العامة للتصويت على قرار تجديد تفويض الأونروا ، وبدأ تنفيذ الخطة بلقاء أحمد أبو هولي ، رئيس دائرة شؤون اللاجئين مع بيير كرينبول، المفوض العام للأونروا السابق ،

[1] –علي هويدي ، عن استهداف الأونروا قبل "صفقة القرن" وبعدها، **مرجع سابق** ،في:
http://khaleej.online/L4N3QX ، 2019/12/3

[2]- Fourth Committee Approves 8 Draft Resolutions, Draft Decision,Concluding its Work for Main segment of seventy – Fourth General Assembly Session ,United Nations ,15/11/2019:
https://www.un.org/press/en/2019/gaspd713.doc.htm

لوضع قضية تجديد التفويض على سلم الأولويات،[1] ثم تبعه انعقاد مؤتمر المشرفين على الأونروا في القاهرة مطلع سبتمبر / أيلول 2019 ، والذي أكد فيه رئيس دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين أحمد أبو هولي على أن الوفد الفلسطيني سيطالب بتحرك واسع على صعيد المجتمع الدولي لإحباط التوجه الأمريكي لإضفاء الشرعية على المستوطنات وإلزام اسرائيل بعدم المساس بمؤسسات الاونروا في القدس واحترام مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة واحترام مؤسساتها وتسهيل مهامها على أراضيها.[2]

واعتبر رياض منصور مندوب دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة ، أن نتائج التصويت في اللجنة الرابعة حول الأونروا كانت تاريخية وغير مسبوقة من ناحية عدد الدول التي تتبنى مشروعات القرارات والتصويتات، وكانت استثنائية على حدّ تعبيره.

ويعتبر قرار تجديد التفويض فرصة للأونروا لتتمكن من استمرار عملها في مناطق عملياتها ، وقدرتها على تجاوز أزماتها المالية والإدارية التي تعاني منها من خلال الإستفادة من الدعم والتمويل الذي تقدمه الدول ، والحفاظ على تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين .

المبحث الثاني : أثر التحديات التي تواجه الأونروا على دورها الإغاثي

عانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" منذ سنوات من عجز مالي أثر على نوعية وكمية الخدمات التي تقدمها في مناطق عملياتها، وخاصة في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي والمشاكل الداخلية منذ 13عاماً ، وكان أشدها في عام 2019-2020 بسبب قطع التمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإعلان عن الخطة

[1] - **أبو هولي وكرينبول: الحفاظ على خدمات الأونروا وتمويلها وتجديد تفويضها أولوية العمل للأشهر القادمة** ، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ،2019:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=312Kffa860032563390a312Kff

[2] - د. ابو هولي: مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين يبدأ اعمال دورته (103) غدا في القاهرة ، **دائرة شؤون اللاجئين**، نوفمبر2019،في: http://plord.ps/post/10986 ، 2020/1/3

الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط التي تسعى لإنهاء مهام الأونروا تمهيداً لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين ،الأمر الذي دفع الأونروا لإتباع مجموعة من السياسات التقشفية، وسياسة التقليصات لتحافظ على وجودها واستمرار عملها ،وأثرت سياسة التقليصات تلك على الخدمات المقدمة للاجئين بالتالي التأثير على أوضاعهم ،حيث أنه هناك 5.5 ملايين لاجئ فلسطيني، وفي غزة وحدها 1.4 مليون لاجئ، وكلهم مخولون للحصول على خدمات الأونروا من خلال موازنة تقدر ب1.2مليار دولار سنوياً، لتغطية تكاليف الخدمات في مناطق عمليات الأونروا الخمس.

ويعني تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها ما يلي:

حرمان	5.869.733	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً لدى الاونروا من الخدمات الأساسية
حرمان	525.000	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	702	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	143	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	58	مخيماً وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	30.000	هم موظفو الأونروا الدائمين

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر: تقليص خدمات وكالة الاونروا وأثره على اللاجئين الفلسطينيين، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مارس 2018، ص.6

ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز على تأثير أزمة الأونروا على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ،كونهم الأكثر ضرراً من هذه الأزمة حيث يوجد في غزة 1.4 مليون لاجئ أي حوالي نصف عدد سكان القطاع لهم الحق الكامل في خدمات الاونروا ، ما بين خدمات قطاع التعليم والخدمات الصحية والمساعدات الغذائية وخدمات الدعم النفسي إضافة لبعض المشاريع الإنشائية.

المطلب الأول : تأثير التحديات على قطاع الصحة:

تشكل المعطيات في الواقع الصحي في مناطق عمليات الأونروا مصدر قلق لدى اللاجئين الفلسطينيين، في حين لا تزال "الأونروا" تعاني من عجز مالي شامل في ميزانيتها، بلغ بشكل تقريبي نصف مليار دولار أميركي، من أصل ميزانية مليار و200 مليون، وهو ما أثّر في برنامج الصحة في الوكالة والقدرة على توفير الدواء وتقديم الخدمات الصحية الشاملة ، وتعاين عيادات الأونروا في مناطق عملياتها حوالي 23 ألف حالة مرضية في اليوم في أكثر من 144 مركز صحي ،ويقدم الخدمات الطبية3400 طبيباً ،مما يشكل ضغطاً كبيراً على الخدمات أمام تراجع الدعم المالي ، [1]في حين يستهلك قطاع الصحة نحو 15%من ميزانية الأونروا الشاملة ،في ظل وجود أكثر من مليون و300 ألف لاجئ في قطاع غزة فقط أي حوالي 90%من سكانه يعتمدون على الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا .

وتُقدّم الأونروا خدمات الرعاية الأوّلية لغالبية سكان قطاع غزة، من خلال 22مركزًا صحيًا، وتشمل هذه الخدمات: رعاية الأم والطفل والعيادات الخارجية، ورعاية مرضى الضغط والسكر، وصحة الفم والأسنان، والفحوصات المخبرية، والأدوية، وخدمات الصحة

[1] –عز الدين أو عيشة، الخدمات الصحية في " الأونروا" مهدّدة والأزمة المالية تتجدّد ، **Independent عربية**، مايو 2019، في: https://www.independentarabia.com/node/26886، 2020/4/2

النفسية، إضافة لبرنامج المُستشفيات، الذي تتعاقد بموجبه الوكالة مع مشافي خاصة لتحويل حالات بحاجة لعمليات جراحية.[1]

ويعتبر قطاع الصحة أقل القطاعات تضرراُ بالأزمة المالية للأونروا حيث تسعى الأخيرة دائماً إلى إعطاء الأولوية للخدمات الصحية إلا أنه يبقى اللاجئ مهدداً دائماً بتقليص الخدمات أو الموظفون العاملون في هذا القطاع يبقوا تحت خطر إنهاء عقودهم بس السياسات التقشفية نتيجة الأزمة .

وفي حال عدم وجود أي حلول للأزمة المالية فإن الخدمات الصحية مهددة بالتوقف في أي وقت.

المطلب الثاني :تأثير التحديات على قطاع التعليم:

تلقي الأزمة المالية للأونروا بظلالها على مختلف الجوانب الخدماتية للوكالة، وفي مقدمتها قطاع التعليم ، ما سينعكس بالضرورة على مخرجات العملية التعليمية، وقد يمتد تأثيره ليشكل عامل ضغط إضافي على وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، فيما لو أفضت المساعي الأميركية والإسرائيلية المستمرة إلى إنهاء وجود الأونروا.[2]

حيث اتبعت الأونروا سياسة التقشف لتتمكن من تقديم خدماتها وقامت في الفترة الأخيرة وبسبب الأزمة المالية التوقف عن توظيف معلمين جدد، واعتمدوا على عقود يومية للمعلمين .كما قامت بتقليص أعداد الموظفين، وعلى سبيل المثال أنهت في العام الماضي عقود مئة عدد من المدرسين الذين يصلون لسن التقاعد ولا يتم استبدالهم. وكانت الوكالة قد أطلقت مبادرة تحفّز على التقاعد باكراً، آملة أن يُقبل

[1] –بيسان الشرافي، مسؤولة الصحّة في "الأونروا": لا أموال.. لا خدمات ، **بوابة الهدف الاخبارية** ،2018،في: http://hadfnews.ps/post/40696/ ،2020/4/23

[2] –شروق طومار، أزمة الاونروا والبحث عن حل، **جريدة الغد الأردنية** ،في: https://alghad.com/ ،2020/4/5.

عليها عدد من موظفيها في غزة. وتسمح المبادرة للذين تراوح أعمارهم ما بين 35،40عاماً بالتقاعد المبكر، علماً أن القانون ينص على أن سن التقاعد هو60عاماً، على أن يحصل المتقاعد على مستحقاته الكاملة على مدار سنوات الخدمة.[1]

ويستهلك قطاع التعليم نحو 80% من ميزانية الأونروا.

ويوجد في قطاع غزة، 274 مدرسة تقدم الخدمة لأكثر من 278.000 طالب وطالبة. وقد أدت أزمة الأونروا إلى إبقاء النظام التربوي في غزة يعمل فوق طاقته، حيث أن 63% من المدارس تعمل بنظام الفترتين، ويستضيف المبنى الواحد مدرسة وطلابها في الفترة الصباحية ومدرسة أخرى بطلاب مختلفين في الفترة المسائية .

هذه المؤشرات تعكس الأزمة التي تمر بها الوكالة، ما يشكّل خطراً كبيراً على مستقبل التعليم في قطاع غزة، علماً أن المدارس الحكومية الموجودة في القطاع تفتقر إلى ميزات مدارس "الأونروا". ويعدّ نظام التعليم فيها أكثر جودة بالمقارنة مع المدارس الحكومية التي تعاني من أزمات مالية عدة، حتى أنها عاجزة عن دفع رواتب الأساتذة. تضاف إلى ذلك قلة الإمكانيات والتقديمات للتلاميذ .

المطلب الثالث :تأثير التحديات على قطاع التوظيف والشؤون الاجتماعية:

ألقت الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بظلالها السلبية على آلاف اللاجئين والمستفيدين من خدمات وكالة الغوث في قطاع غزة، وأبقت مصيرهم مجهولاً في ظل تقليص الخدمات المقدمة وتقليص عملية التوظيف .

[1] - يامن سلمان، التعليم في غزّة.. رهن الأزمة المالية في مدارس الأونروا ، **العربي الجديد**،: https://www.alaraby.co.uk/society/2015/7/9، 2020/4/2

وتسببت أزمة الأونروا كذلك بخلل كبير في قطاع التوظيف والشؤون الاجتماعية ، وتأثر بسببها في حدود 30 ألف موظف في مناطق العمليات الخمس ،و13 ألف تحديداً في قطاع غزة .[1]

وتبرز تأثيرات القرار الأميركي بوقف تمويل الأونروا بشكل أوضح في برنامج الطوارئ المتعلق بتوزيع المساعدات الغذائية والعمل مقابل الغذاء ودعم الصحة النفسية، مما جعله على شفا الانهيار بحسب المستشار الإعلامي بالأونروا عدنان أبو حسنة، خاصة أنه لا توجد الآن أموال مخصصة لهذا البرنامج، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة كانت الداعم الأساسي له.[2]

كما تبذل الأونروا أقصى ما يمكن أن تفعله من أجل تقليل أثر الأزمة على اللاجئين من خلال إعطاء الأولوية لدعم الأمن الغذائي للاجئين ،حيث يعتمد حوالي مليون لاجئ في قطاع غزة على المساعدات الغذائية التي تقدمها الأونروا حيث يوجد في قطاع غزة :

- 41% من نسبة اللاجئين يفتقدون للأمن الغذائي.
- 924 ألف لاجئ يعتمدون على المساعدات الغذائية الطارئة من الأونروا.
- 526.865 لاجئاً يعيش تحت خط الفقر.
- 47.2%معدل البطالة بين اللاجئين ص.[3]

[1] – **في حوار مع الجزيرة نت.. مدير أونروا في غزة يعرض واقع الوكالة ومستقبلها** ، الجزيرة،2019،في: https://www.aljazeera.net/news/politics

[2] – عمران محمد ، ما بدائل الأونروا لمواجهة وقف التمويل الأميركي؟ ، **الجزيرة** ،2018،في: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/20/

[3] – المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، **تقليص خدمات وكالة الاونروا وأثره على اللاجئين الفلسطينيين**، مارس2018،ص.11

أما على مستوى التوظيف والموظفين :

بدأت الأونروا باتخاذ عدة خطوات اتجاه تقليص خدماتها في الأراضي الفلسطينية ، وعلى الرغم من أن تلك التقليصات لم تلامس الخدمات المقدمة للاجئين بشكل مباشر، إلا أنها لمست موظفي الأونروا ،مما سيؤدي إلى التأثير على الخدمات المقدمة للاجئين ، ولوح أكثر من مسؤول في الاونروا أن هناك احتمال أن تطال تلك التقليصات الخدمات المقدمة من خلال إيقاف بعض البرامج الغذائية .

وقامت الوكالة بإخطار أكثر من 400 معلم بتوجهها لإنهاء عقودهم ،فيما كان معظمهم تحت التثبيت الرسمي في الوظيفة، وقامت الأونروا بتحويل عقودهم إلى عقود يومية في خطوة قد يتبعها إنهاء تلك العقود، مما سيؤثر على الخدمات التي كان يقدمها هؤلاء الموظفين وعلى أسرهم .

وفي عام 2018 قررت الأونروا إنهاء خدمات عاملين لديها من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها ضمن نظام المياومة وهم بدلاء الدرجة الثانية (عمال النظافة ،أذنة المدارس والعيادات)، وذلك ضمن إجراءات ضبط النفقات بسبب العجز المالي .[1]

وأعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" مؤخراً أنه ستلجأ إلى اتخاذ قرارات صعبة حتى تستطيع تقديم الخدمات الأساسية للاجئين عام2020، شملت تلك القرارات برنامج الطوارئ والمشاريع ، وتطبيق سياسة التقليصات على الكثير من الخدمات المقدمة ، وكان لغزة النصيب الاكبر من تلك القرارات نظراً إلى حصتها الأكبر في الموازنة العامة ، ومع انتشار "وباء كورونا" في فلسطين ، اتخذت الأونروا مجموعة من الإجراءات لمواجهة الآثار الناجمة عنه ،ومنها عدم صرف رواتب ممن يعملون بنظام الأجرة اليومية.

[1] – رشيد فايز، **ثلاث مراحل في تاريخ الأونروا**، نشرة فلسطين اليوم: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ع.4685،تموز/يوليو 2018 ،ص.28.

وصرحت الوكالة إن رواتب موظفيها المقدر عددهم ب33ألفاً متوافرة حتى نهاية أيار/مايو2020،ووصل العجز المالي إلى مليار 65مليون دولار من أصل مليار و400 مليون، هي إجمالي الموازنة العامة المقررة لعام 2020، لتكون هذه الأزمة هي الأصعب على الوكالة الدولية منذ إنشائها عام1949.

وأطلقت الأونروا في شهر مايو /أيار 2020، نداء طوارئ جديد خاص بفايروس "كورونا" بمبلغ 93.4 مليون دولار أمريكي، وذلك في ظل الأوضاع غير المستقرة بسبب الفايروس، وأشارت إلى أنها تسعى إلى الحصول وبشكل عاجل على المبلغ المذكور، من أجل استجابتها لجائحة "كوفيد19" في مجالات الرعاية الصحية والنظافة الشخصية، والتعليم ،و لتغطية المعونة الغذائية ،والنقدية .[1]

ومؤخراً قررت الأونروا عدم تسجيل المواليد الجدد لبطاقة "الكابونة"* حيث كانت العائلة تضيف أطفالها لتحصل على نصيب أكبر مقابل كل طفل ،أما حالياً بسبب الوضع المالي تم تعليق هذا الإجراء لحين أن يتحسن الوضع المالي .

وبالرغم من تأثير تلك التحديات على مهام الأونروا ،إلا أنه تعمل الأونروا من أجل تحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين ،وتعمل على تحسين سبل وصول لاجئي فلسطين إلى فرص المعيشة ، بدءاً من ضمان سبل الوصول لمياه الشرب وبناء المباني وصيانة مرافق التعليم و الصحة.

[1] – بوابة اللاجئين الفلسطينيين، **خبر: "أونروا": نقدّم الحد الأدنى خلال أزمة "كورونا" ولم نحصل إلا على ربع ميزانية**2020، في: http://refugeesps.net/posts/13998، 2020/4/13

* **الكوبونة:** طرود غذائية تقدم للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

المبحث الثالث : مستقبل الأونروا في ظل المتغيرات الدولية

بعد مرور سبعة عقود على تأسيس الأونروا ،ثمة جدل واسع حول مستقبل الأونروا خصوصاً مع ما يترافق من حديث حول تصفيتها في ظل خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" ، وتأتي المحاولات الإسرائيلية الأمريكية الراهنة لإنهاء دور الأونروا، من خلال العمل على تجفيف مواردها، أو دمج تفويضها ضمن صلاحيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR في سياق المخططات الأشمل، الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفي القلب منها قضية اللاجئين وحقّ العودة.[1]

بناءً على ما تم ذكره سابقاً ،ستحاول الدراسة الوصول إلى صورة متوقعة لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين بناءً على مستقبل الأونروا من خلال طرح ثلاث سيناريوهات ،ويتمثل السيناريو الاول في نجاح الأونروا في تجاوز الأزمة المالية واستمرار عملها في مناطق عملياتها ، أما السيناريو الثاني يتمثل في فشلها في تجاوز الأزمة المالية ،ونجاح الخطط الأمريكية والإسرائيلية في تصفية عملها ،وضم أعمالها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،والسيناريو الثالث يتمثل في بقاء الوضع الراهن كما هو عليه دون تغيير.

المطلب الأول: السيناريو رقم(1) نجاح الأونروا في تجاوز أزمتها

يعتبر هذا السيناريو أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ويفترض أن تتمكن الأونروا من تجاوز الأزمة المالية الراهنة ،وذلك استناداً على مجموعة من الأسباب والاحتمالات:

– أن الأونروا تعاني من محاولات تصفيتها منذ نشأتها ،بالتالي فهي معتادة على مواجهة الأزمات المالية، وهنا تجدر الإشارة إلى أزمة 2015 المالية التي كادت أن تدفع بالأونروا

[1]- Strategic Assessment (104): **The Plan to Liquidate UNRWA: What's Next?**.Al-Zaytouna centre for studies&consultations,May2018: https://eng.alzaytouna.net/

إلى قطع العام الدراسي حينها ،بالتالي إن كانت الأزمة الحالية هي الأسوأ فالأونروا تمكنت من تجاوز الأسوأ منها سابقاً.[1]

– أنه على الرغم من الضغوطات الأمريكية على الدول المانحة لقطع تمويل الأونروا تماماً ،إلا أنه استطاعت في كل مرة الحصول على الدعم لمواجهة العجز المالي ومن المتوقع أن تزيد المساعدات المالية للأونروا خاصة من الدول العربية مثل :الإمارات ،والسعودية وقطر ، نتيجة تزايد تعقيد قضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة ولبنان ،مما سيؤثر بشكل سلبي على استقرار المنطقة.

– دور الاتحاد الأوروبي في مساندة الأونروا معنوياً ومادياً ،خاصة بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية بوقف التمويل ،حيث من المتوقع أن يسد الاتحاد الأوروبي محل الولايات المتحدة الأمريكية ،كأكبر ممول للأونروا ،وأعلن مؤخراً تقديم 82مليون يورو للأونروا لعام2020، وهذا سيمكن الأونروا من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين إذا استمر دعم الاتحاد الأوروبي لها. [2]

– أنه على الرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية ،والمحاولات الرامية لتصفية عمل الأونروا وتغيير قواعد التفويض، إلا أنه صوتت الأمم المتحدة عام 2019 بأغلبية ساحقة لتجديد تفويض الأونروا حتى العام 2023، وهذا دليل على رغبة المجتمع الدولي باستمرار عمل الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها وضرورة وجودها خاصة في الوضع الراهن، للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وفي ظل محاولات تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

[1]- Strategic Assessment (104): **The Plan to Liquidate UNRWA: What's Next?,**op cit.

[2] – الاتحاد الأوروبي يعلن تقديم 82 مليون يورو لـ (أونروا) ،**دنيا الوطن** ، 2020، في :https://www.alwatanvoice.com/

– أن محاولة تصفية الأونروا لا يمكن أن تتحقق إلا بقرار أممي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ،التي بموجب قرار صادر عنها تم إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني، ذكر فيه أن الأونروا ستستمر في مواصلة عملها حتى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين ، بالتالي فإن كل المحاولات الأمريكية الإسرائيلية ما هي إلا محاولات تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين .

المطلب الثاني: السيناريو رقم(2) فشل الأونروا في تجاوز أزمتها المالية

يفترض هذا السيناريو عدم قدرة الأونروا على تجاوز أزمتها المالية وعدم تمكنها من مجابهة المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية التي تهدف إلى تصفيتها ،وهذا سيتم بتنفيذ خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" وذلك ليس بالضرورة تنفيذها بشكل مباشر إنما سيتم من خلال استمرار الضغط على الأونروا والاستمرار في خلق العقبات أمام عملها، وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع باقي الدول المانحة بضرورة قطع تمويلها أو تخفيضها عن الأونروا مثلما فعلت سويسرا وهولندا مؤخراً.

ومن المستبعد كذلك أن تغير الإدارة الأمريكية موقفها من الأونروا وتعيد التمويل لها بل ستواصل محاولاتها لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تصفية أعمال الأونروا وهذا يعني أن العجز المالي للأونروا سيستمر للأعوام المقبلة.

كما أنه سياسة التقليصات التي تتبعها الأونروا ازدادت في الفترة الأخيرة نتيجة الأزمة المالية ،حيث ألغت في الفترة الأخيرة كافة الامتيازات الممنوحة للموظف الفلسطيني ، ووقف العمل ببرنامج الطوارئ ،والاستغناء عن نحو خمسمائة موظف ووقف العمل بنظام العقود ،وفتح باب التقاعد لمن أتم 15 عاماً في موقعه الوظيفي كما أوقفت مؤخراً استقبال أي طلبات لمساعدات غذائية ،أو إضافة أي من المواليد على بطاقات التموين ،ولن يسمح بتعيين أي بديل من موظف يتغيب عن عمله ،وتتذرع الأونروا بالأزمة المالية التي دفعتها لاتخاذ هذه الخطوات ،مع أن التقليصات تحمل بعداً سياسياً أكثر منه مالياً ،لأن اتساع رقعة

تقليصاتها يتزامن مع فترة الإعلان عن صفقة القرن التي تتضمن إنهاء عملها ،وإلغاء صفة اللاجئ عن الفلسطينيين.

ويفترض هذا السيناريو أن استمرار الأزمة المالية سيؤدي إلى تراجع الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين بالتالي ،فيكون بحكم الأمر الواقع تحويل خدمات الأونروا إلى المفوضية العليا للاجئين.

وفي ظل استمرار تفشي فيروس "كورونا" في العالم ومدى تأثيره على اقتصاديات الدول خاصة مع ما يشهده المجتمع الدولي من توجه متصاعد لتوجيه الموارد والامكانيات لمواجهة فيروس كورونا .وخاصة دول الاتحاد الأوروبي مما سيؤثر على ميزانية الأونروا بسبب انخفاض الدعم من الدول الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك سيزيد من أعباء الأونروا في مناطق عملياتها في ظل محدودية التمويل مما سيؤثر على الخدمات المقدمة وعلى اللاجئين بشكل عام .

المطلب الثالث: السيناريو رقم (3) بقاء الوضع كما هو عليه الآن

يفترض هذا السيناريو بقاء وضع الأونروا كما هو عليه حالياً مع استمرار الأزمة المالية واستمرار السياسات التقشفية ،كذلك استمرار الضغط الأمريكي والحرب الإعلامية القائمة ضد الوكالة ،وبقاء اللاجئ الفلسطيني والموظف العامل في الأونروا تحت تهديد تقليص الخدمات والوظائف.

إن بقاء الوضع كما هو ناتج عن عدة أسباب واحتمالات أهمها:

– فشل ملف المفاوضات وملف التسوية السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل وتزايد تعقيد العلاقات بين الطرفين بسبب خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" ،والإجراءات التي نفذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخراً التي أثرت على القضية الفلسطينية بشكل سلبي ومنها قضية اللاجئين ،والتي قام على أثرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالإعلان عن وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع أمريكا وإسرائيل.

– تخوف الدول المانحة من قطع التمويل كلياً الذي سيعرض مصالحها في المنطقة للخطر، حيث أن الأحداث والتغيرات الحاصلة على مستوى المنطقة سيدفع الدول إلى استمرار دعمها للوكالة من أجل ضمان استقرار المنطقة .

– تمسك اللاجئين الفلسطينيين بدور الأونروا، ليس الإغاثي فقط إنما دورها كمنظمة تعتبر الشاهد الأساسي على ما حلّ بهم من ويلات الحرب والتهجير ،ويعتبر اللاجئون الأونروا رمزاً لبقاء قضيتهم.

– تأكيد الأونروا على مواصلة تقديم خدماتها للاجئين وتوفير الحماية لهم إلى حين حل قضيتهم بشكل عادل .

– أن أزمة الأونروا المالية هي سياسية في الجوهر ،وتصفية أعمالها هدفها تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين بالتالي تصفية القضية الفلسطينية، فالطرف المعني في السياسات الأمريكية – الإسرائيلية المتبعة ضد الأونروا هم اللاجئين الفلسطينيين حيث تُستخدم الأونروا كأداة للضغط على اللاجئين الفلسطينيين من خلال حرمانهم من مقومات الحياة الأساسية والضغط عليهم لتحقيق مخططاتهم المتمثلة في تفريغ المخيمات ودمج اللاجئين في مناطق إقامتهم، لتصفية حق العودة.

كما يفترض هذا السيناريو أنه على الرغم من كل التحديات التي واجهت الأونروا منذ نشأتها ، إلا أنها نجحت إلى حد ما في المحافظة على برامجها الرئيسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين ،تحديداً قطاعات التعليم والإغاثة والصحة، بالتالي فإن الأونروا ستتمكن من مواجهة العجز المالي من خلال مساهمات دول مانحة جديدة ومن خلال حملات تقودها الأونروا تطالب من خلالها دعم ميزانيتها بالتالي ستستمر في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

الترجيح بين السيناريوهات:

تمثل السيناريوهات التي طُرحت، أفكاراً توصلت إليها الباحثة من خلال تحليل ما تم ذكره في الفصول السابقة من تحديات تواجه الأونروا في ظل المتغيرات الدولية.

ويبدو من خلال تلك السيناريوهات ،أن السيناريو الأول ممكن تحقيقه في حال تكاثفت الدول التي صوتت من أجل تجديد تفويض الأونروا على دعمها سياسياً ومالياً ،لتثبيت عملها وضمان استمراريتها كخطوة على تحقيق العودة.

أما السيناريو الثاني يُصعب تحقيقه ويظل مستبعداً على الأقل في الفترة الحالية ،خاصةً أن كل من إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تدرك جيداً مدى أهمية وجود الأونروا في حياة اللاجئ الفلسطيني ، وأن تصفيتها لا تتم إلا بقرار أممي صادر عن الجمعية العامة وهذا شبه مستحيل حتى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. بالتالي يبقى السيناريو الأخير هو المرجح أكثر والأقرب للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية وكذلك الفلسطينية، وعلى الأقل في حال إزدادت الأزمة تعقيداً ستستمر الأونروا في تقديم خدماتها في قطاعي الصحة والتعليم في أسوأ الأحوال.

وأخيراً نستخلص من هذا الفصل أن مستقبل الأونروا في خطر في ظل التحديات التي ذكرت سابقاً ، بالتالي يجب التمسك بالأونروا وخدماتها، ومقاومة سياسة تقليص خدماتها من خلال تمسك اللاجئين بدورها ، ليس الإغاثي فقط إنما التمسك بالأونروا كونها الشاهد الدولي على قضية اللاجئين الفلسطينيين ، واستمرار عملها يعني استمرار تحمّل المجتمع الدولي لمسؤولياته اتجاههم إلى أن يتم إيجاد حل عادل لقضيتهم .

خاتمة

لقد بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 ، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1947، أو ما يسمى بقرار التقسيم الذي أدى إلى طرد وتهجير أكثر من نصف السكان العرب الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وترابهم الوطني ، والذي بدوره أدى إلى بروز قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وفي محاولة لمعالجة تلك القضية ، عمدت الأمم المتحدة إلى إصدار القرار 302، الذي يقضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " الأونروا "بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 1949، وباشرت أعمالها في 1مايو/ أيار 1950 لتقديم الإغاثة للاجئين الفلسطينيين .

وواجهت قضية اللاجئين والأونروا مجموعة من التحديات في ظل المتغيرات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ، وبروز النظام الدولي الجديد، حتى الإعلان عن خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن" عام 2020.

وتحاول إسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية بشتى الطرق السياسية وغير السياسية من تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الضغط على الأونروا ومحاولة إنهاء أعمالها في مناطق اللجوء ، كونها تجسد للمسؤولية الدولية عن تلك القضية .

وقد تناولت الباحثة موضوع أزمة الأونروا وتأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها :

أولاً . نتائج الدراسة

توصلت الباحثة خلال الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها ما يلي :

1- تعتبر مسألة اللاجئين الفلسطينيين من أهم المسائل المطروحة في القضية الفلسطينية ، باعتبارها قضية تتحكم بمصير أكثر من خمسة مليون لاجئ فلسطيني.

2- إن الأونروا منظمة تتأثر بمجمل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، وتعكس المفارقات والتناقضات والمشهد السياسي المتغير على مستوى النظام الدولي والإقليمي.

3- بالرغم من التحديات التي تواجه الأونروا ، إلا أنها استطاعت قدر الإمكان الحفاظ على دورها الإغاثي للاجئين الفلسطينيين .

4- نظراً للمتغيرات الجديدة التي طرأت على القضية الفلسطينية ، والسياسات المتبعة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ، أعادت الأونروا ترتيب أولويات عملها .

5- الأزمات المالية التي تمر بها الأونروا ليست مفاجئة ، فالتقارير الاستراتيجية التي كانت تصدرها الوكالة حول تقديرات ميزانيتها الأعوام السابقة تنبأت بذلك .ولا شك أن الوكالة كانت تعرف ولديها خططها للتغلب على هذا العجز.

6- ارتباط الأونروا بشكل وثيق مع المسار السياسي وإرادات الدول الغربية في المنطقة جعلها عرضة للتصفية في أي وقت بسبب عدم التزام تلك الدول بالتمويل.

7- تهدف صفقة القرن إلى إلغاء البعد الدولي والقانوني للاجئين الفلسطينيين ، عبر استهداف الأونروا ، وتحويل القضية من سياسية وحق إنساني إلى مسألة اقتصادية.

8- استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين هو دليل على عدم إلزامية القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة .

9- لا يمكن تصفية أعمال الأونروا ،إلا بقرار أممي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

10- لا يمكن تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، إلا من خلال سقوط منظومة الرعية الدولية وقراراتها .

11- فشلت مساعي حل قضية اللاجئين الفلسطينيين السابقة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة افتقاره إلى الالتزام بالشرعية الدولية ، وعدم ممارستها ضغوط حقيقة على إسرائيل.

12- لا تزال إسرائيل ترفض القبول بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بذريعة أن مثل هذا الحل يشكل خطراً على هوية الدولة ، وتصر على أن تحل القضية في إطار الدولة الفلسطينية المستقبلية وفق رؤية حل الدولتين.

13- أن الفلسطينيون مدركون لمدى أهمية الأونروا كرمز لحقوقهم السياسية والقانونية.

14-الأزمات المالية التي تمر بها الأونروا ليست مفاجئة ،فالتقارير الاستراتيجية التي كانت تصدرها الوكالة حول تقديرات ميزانيتها الأعوام السابقة تنبأت بذلك .ولا شك أن الوكالة كانت تعرف ولديها خططها للتغلب على هذا العجز.

15- أثرت أزمة وباء " كورونا " على الأونروا ، من خلال فرضها أعباء إضافية على الوكالة واضطرت إلى تخفيض خدماتها المقدمة للاجئين بنسبة 10%.

ثانياً .**توصيات الدراسة :**

على ضوء الدراسة وما تم استخلاصه من نتائج توصي الباحثة بما يلي :

1- تحويل التمويل المالي المقدم للأونروا إلى التزام سياسي من الدول لتضمن الوكالة مقدرتها على تنفيذ برامجها باستمرار.

2- حل قضية اللاجئين يتمثل في قيادة فلسطينية موحدة تطالب بحقوق اللاجئين في العودة وحقهم في التعويض.

3- ضرورة ارتباط ميزانية الأونروا بالميزانية العامة للأمم المتحدة ،كما هو الحال مع باقي منظمات الأمم المتحدة كاليونسيف.

4- أن تكون قضية اللاجئين الفلسطينيين من أولويات الدول العربية خاصة المضيفة ، وضرورة زيادة الدعم والتزام الدول العربية بتحمل جزء من تلك القضية .

5- إحالة قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية بضرورة عودة اللاجئين من كل أنحاء العالم إلى أوطانهم ولو بالقوة.

6- الرد على الشبهات التي يروجها الإعلام الأمريكي والإسرائيلي لتصفية الأونروا ،والعمل على دعمها لضمان استمرارية عملها .

7- التمسك بالقرارات التي تخدم قضية اللاجئين الفلسطينيين ، خاصة القرار 194،242.

8- إطلاق حملات إعلامية مكثفة حول معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء .

9- اعتماد تعريف اللاجئ الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1-الكتب :

1.حساوي نجوى : **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارت، ط 1، 2008.

2. صالح محسن : **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، أيلول/سبتمبر 2015.

3. تاكنبرغ ليكس ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، ترجمة: بكر عباس ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1،2003.

4. زيادة أديب ، **دليل أصول اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية** ، القدس :مركز العودة الفلسطيني ،2010.

5. الفرا محمد ، **السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى إنتفاضة الأقصى 1991-2009م**، عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2001.

6. زاقود عبد السلام ، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** ، زهران للنشر والتوزيع ،ط1،2012.

7. مجموعة مؤلفين ، **التغيرات الإقليمية وأثرها على استحقاق الدولة الفلسطينية**،غزة: مركز التخطيط الفلسطيني ،2011.

8.جحيش عبد السلام ، سليمان أبكر محمد ، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003- 2004** ،، برلين :المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.

9. جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة: وليد عبد الحي ، الكويت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، ط1،ديسمبر 1985.

10. ميرشايمر جون ، **مأساة سياسة القوى العظمى** ، ترجمة: قاسم مصطفى ، الرياض : جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع ،2012.

11.جواد حمد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط** ، عمان : المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط1، 1994.

12.مصباح عامر،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2، 2006.

13.أنور فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007.

14.حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط 1، 1985.

15. كنودسن آري ، حنفي سارة ، **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي (الهوية – الفضاء – المكان)** ، ترجمة:ديما الشريف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، يناير 2015.

16. شاش طاهر ، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية :الآمال والتحديات** ، القاهرة : دار الشروق، ط 1، 1999.

17. عباس محمود ، **طريق أوسلو** ، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1،1999.

18. بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **سد فجوات الحماية الدولية (الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين)**،رام الله : مؤسسة الأيام للطباعة ،ط1،2009.

19.شبلاق عباس وآخرون ، **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام** ، ، رام الله : مطابع دار الكتاب ،1995.

20. اشتية محمد ، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية** ، عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 2011.

21. الحمد جواد وآخرون ، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات** ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ،ط.2،2003.

22. سعيد إدوارد وآخرون ،**اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة** ،بيروت :مركز دراسات الشرق الأوسط،ط1،2003.

23. تماري سليم ،**مستقبل اللاجئين الفلسطينيين** ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط2،1997.

24.زريق إيليا ، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** ،ترجمة :محمود شرع، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1، 1997.

25. الجندي ابراهيم، **اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،ط1،2001.

26. شليمآفي ، **إسرائيل وفلسطين (إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد)**، ترجمة :ناصر عفيفي ، القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط1،2013.

27.صايغ يزيد ،**الكفاح المسلح والبحث عن الدولة** ،ترجمة: باسم سرحان ،بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ،2002.

28.صالح محسن ،**القضية الفلسطينية :خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** ،بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2012 .

29.لكريني إدريس ، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر** (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية ،ط1،2005.

30.الرميحي محمد ، **أصداء حرب الكويت ..ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه** ، بيروت: دار الساقي ،ط1،1994.

31.أبراش ابراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني :من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام** ، القدس : دار الجندي للنشر والتوزيع ،ط1،2012.

32. شلحت أنطوان ، **غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية** ،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،أبريل 2013.

33. عصام عدوان ، **اللاجئ الفلسطيني (إشكالات التعريف والحلول الواجبة)**، لندن : أكاديمية دراسات اللاجئين ،ط.2،2012

34. محمد عبد الرؤوف سليم ، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط.1،1982

35. محمد عبد المنعم عامر ، **إسرائيل :الأساطير ..تزييف الحقائق ..المؤامرة الإستعمارية**،القاهرة :المكتبة الأكاديمية ،ط.1،2000

36. بابادجي رمضان وآخرون ، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1،1996

37. مهدي عبد الهادي ، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)** ،بيروت :منشورات المكتبة العصرية ،ط1،1975

38. زيادة أديب ، **دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية** ، القدس : مركز العودة الفلسطيني ،2010

39. حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام أوسلو – ما قبلها وما بعدها** ، القاهرة : دار الشروق ،ط7،2001.

40.روس دينيس، **السلام المفقود :خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط** ، ترجمة :عمر الأيوبي – سامي الكعكي ، بيروت : دار الكتاب العربي ،2005

41.سعد الدين نادية، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2011

2- الدراسات :

42. سلامة سعيد ، **اللاجئون الفلسطينيون- قرارات ومعاهدات واتفاقيات** ،رام الله : دائرة شؤون اللاجئين – الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ، 2007

43. **المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة - قضية اللاجئين من فلسطين نموذجاً** ، فلسطين .منظمة التحريرالفلسطينية: دائرة شؤون المفاوضات ،تشرين أول 2018.

44.مفلح أحمد، **القرار الأميركي الصهيوني بإلغاء وكالة "الأونروا"وتصفية القضية الفلسطينية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ديسمبر2019

45.عسيران راغدة، **المشهد الفلسطيني في اللجوء بعد اتفاق أوسلو** ، القدس للأنباء ، ديسمبر 2012.

46. العثماني اسماعيل ، **تقدير موقف: الأونروا بين تجديد التفويض ومحاولات التقويض** ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ، ديسمبر 2019.

47. الخنساء مي ، **العودة حق :دراسة اجتماعية ،سياسية ،قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات** ،بيروت: باحث للدراسات ،2004.

48.الحسيني جلال ، **اللاجئون الفلسطينيون(المحافظات الجنوبية غزة)** ،ترجمة لينا قطان، دائرة شؤون اللاجئين.

49. أنتوني كوردسمان ، **إدارة أوباما والاستراتيجية الأمريكية : الأيام المائة الأولى** ،ترجمة : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، أبريل 2009

3- المقالات – التقارير- المجلات :

50. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،**الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء** ،بيروت ،2010.

51. لندسي جيمس، "تصويب الاونروا :إصلاح النظام المختل للأمم المتحدة الخاص بإعانة اللاجئين الفلسطينيين"،**مركز التخطيط الفلسطيني** : ترجمات إستراتيجية ،ع1،أكتوبر 2009.

52.مجموعة مؤلفين، "ردود فلسطينية على تقرير جيمس ليندسي حول تصويب عمل الأونروا"،**مركز التخطيط الفلسطيني** : قراءات استراتيجية ،ع3 ،فبراير 2010.

53.**وكالة الغوث (الاونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين** ، فلسطين: منشورات مركز عبد الله الحوراني ، مايو/أيار 2013.

54. **أزمة الأونروا.. مشكلة مالية أم قرار سياسي ؟** (تقرير)، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد".

55. **تقليص خدمات وكالة الاونروا وأثره على اللاجئين الفلسطينيين،** المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مارس 2018.

56.فايز رشيد، ثلاث مراحل في تاريخ الأونروا، نشرة فلسطين اليوم: **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،** ع4685،تموز/يوليو 2018.

57.دشر ميثاق، النظرية الواقعية: "دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))" ، **مجلة أهل البيت** ، ع20 ، النسخة الإلكترونية .

58.جندلي عبد الناصر ، "النظرية التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة" ،**مجلة المفكر**،ع5

59.محمود مصطفى نادية ، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد "، القاهرة :**مجلة السياسة الدولية**،1985.

60. راضي سمير جسام ، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، جامعة بغداد : **مجلة العلوم السياسية** ، ع45،2012.

61.البريزات رايق، "الواقعية والسياسة الخارجية الأمريكية" ، المركز الديمقراطي العربي :**مجلة العلوم السياسية والقانون** ، ج 4 ،ع 20،يناير2020.

62.وثيقة مؤتمر صحافي للرئيس جورج بوش بشأن الاستيطان وعملية السلام،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع8،1991

63.أفاق عقد المؤتمر الإقليمي .. وإمكانيات الحل ، القدس : **مجلة البيادر السياسي** ،ع644.

64.خليفة أحمد ،"مفاوضات السلام :الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد "،مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ج2، ع8،1991.

65. **وثائق مفاوضات السلام :كلمة رئيس الوفد الفلسطيني إلياس صنبر إلى اجتماع لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف أوتاوا1992**، بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، العدد12،خريف1992.

66. زيادة إكرام ،**الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب في: هادي الشيب وسميرة ناصري ،الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب** ،برلين ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017.

67. محفوظ عيسى ، "الخطاب الإعلاني لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية" ، الجزائر :جامعة بوقر – بومرداس: **مجلة دراسات قانونية وسياسية** ، ج3،ع2.

٣٣.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،**دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية 1951وبروتوكول 1967** ، سبتمبر1979.

68.أبو زهيرة عيسى ،"حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة" ، **مجلة رؤية** ، ع17،آذار 2002

69. عزمي انتصار ،"تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال"، **مجلة صامد** ،عمان :دار الكرمل ،ع11،1991

70. **وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين** ، فلسطين : منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق ، أيار 2013

71. المحاضر الرسمية للجمعية العامة في الأمم المتحدة ، القرار رقم 1818،التوصية بخطة تقسيم فلسطين ،الدورة2،بتاريخ 29تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م.

72.لكريني ادريس، "القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير"، **الحوار المتمدن** ، ع4574، 2006

73. الشوبكي بلال، "سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية" ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، ع 36-35،2006

74. أرشيف نشرة فلسطين اليوم نيسان / أبريل2010،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،ع1775

75.ملندي ماهر ، "خارطة الطريق بين النص والتطبيق" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، ج25،ع2،2009.

76. **مؤتمر إطار أنابوليس بين الفرص المتصورة والعقبات المحتملة .. رؤية مستقبلية** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، برنامج الدراسات الفلسطينية ، 2007

77.الدقاق ابراهيم، "في الذاكرة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ج18، ع72، 2007.

78."كلمة الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة بشأن علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي" ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع78،2009.

79. كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يؤكد فيها أن عاصمة إسرائيل القدس ستبقى موحدة، جامعة بار إيلان ،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع87، 2009.

80."بيان للقيادة الفلسطينية تعلن فيه الموافقة على المحادثات غير المباشرة مع اسرائيل "،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع83، 2010

81. المصري بلال ، صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة1967، **مجلة اتجاهات سياسية** ، ع2، يناير 2018

82. سرور عبد الناصر ، القرار العراقي باجتياح الكويت وضمها عسكرياً، غزة :**مجلة جامعة الأقصى** ، ج8، ع1،2004

83. سرور عبد الناصر ، **رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه من أزمة الخليج الثانية (1990-1991)**، أعمال المؤتمر العلمي الدولي "ياسر عرفات(ذاكرة وطن..مسيرة شعب)،فلسطين :جامعة الأقصى ،نوفمبر2005.

4- الرسائل الجامعية :

84.اللداوي هاني ، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام -1987 1991** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: الجامعة الإسلامية : كلية الآداب – قسم التاريخ والآثار،2011.

85.السطري حاتم ، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1971-1993**، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: الجامعة الإسلامية :كلية الآداب – ماجستير التاريخ والآثار،2016.

86. زعرب حازم ، **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية** ،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: جامعة الازهر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2011.

87. عرفات منار ،**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،نابلس :جامعة النجاح الوطنية :كلية الدراسات العليا،2005.

88.أبو عودة محمد ،**دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين** "**مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجاً** "،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة :جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2016.

89.تمراز سعيد ، طرد **الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882-1949)**، رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة :الجامعة الإسلامية : كلية الآداب، 2012

90.فيصل رضوان، **دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ، القدس :جامعة القدس المفتوحة ،2011

91. حلمي سيسالم ، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1977)-1947،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة : الجامعة الإسلامية، 2005.

92.النواجحة رمزي، **الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ، غزة :جامعة الأقصى ، ،2016.

93. خليل ساجي ، **السياسة الأمريكية إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001)** ، رسالة للحصول على درجة الماجستير ، فلسطين :جامعة القدس المفتوحة، 2010

94.أبو رحمة منير ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الفترة(1993-2001)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية ،الجزائر : جامعة وهران : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ،2012.

95.غنام أحمد ، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً" 1991-2010**،رسالة للحصول على درجة الماجستير ،غزة: جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2013.

5- المواقع الإلكترونية :

96. هويدي علي ، **عن استهداف الأونروا قبل "صفقة القرن" وبعدها**، الخليج أونلاين ،2019، في: http://khaleej.online/L4N3QX .

97. محيسن تيسير ، **العودة بين الحق المشروع والواقع المتحول: قراءة في أزمة الأونروا المالية** ، جريدة حق العودة ، ع 68 ،في: https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/2214-art-06.html

98. أبو عيشة عز الدين ، **أزمة كورونا تفاقم عجز الأونروا المالي** ، اندبندنت عربية، 2020، في: https://www.independentarabia.com

99.ليندسي جيمس ، **ماذا بعد قطْعْ التمويل عن «الأونروا»؟** ، سبتمبر2018، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، في : https://www.washingtoninstitute.org/

100. موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: https://www.unrwa.org/ar/tags

101. موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ،قرار الجمعية العامة رقم 302،في : https://www.unrwa.org/ar/who-we-are/advisory-commission/general-assembly-ares302-iv

102. بكر فؤاد، **ما هي التحديات التي تواجهها الاونروا؟:تحاليل تقارير الاونروامن 1951الى2016**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،ديسمبر 2012 ،في: https://www.politics-dz.com

103.قناة الجزيرة عبر الانترنت، **تقرير حلقة من برنامج الواقع العربي(انعكاسات أزمة "الأونروا" المالية على الفلسطينيين**، في : https://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/

104. بوابة اللاجئين الفلسطينيين ، **خبر: كندا تتبرّع لـ "أونروا" من أجل مواجهة كورونا.. و"الأزمة المالية" قائمة** ، في : https://refugeesps.net/posts/

105. أخبار الأمم المتحدة ، **المتحدث باسم الأونروا: الوكالة تمر بأزمة وجودية** ، أغسطس2018، في: https://news.un.org/ar/story/2018/08/1014382

106. أبو عيشة نور،**10قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية**:https://www.aa.com.tr/ar/

107. وكالة الأناضول ،**القائم بأعمال أونروا: وكالة الغوث تواجه أسوأ أزمة مالية منذ نشأتها2019، في:** https://www.aa.com.tr/ar

108.الحلبي مادلين ، **أصعب أزمة في تاريخ «الأونروا»: قادرون على تغطية شهرين... أو أقل2020**، في: https://al-akhbar.com/Palestine/287241

109.سباعنة وسام ، **الأونروا بين الإغاثة والسياسة: البقاء ضرورة** ، النهار ،2017: https://www.annahar.com/article/698906-

110.باسم عثمان ، **الأونروا و منظمة التحريرالفلسطينية... في أعقاب أوسلو** ، الجزائرية للأخبار،2016 ، في: http://dzayerinfo.com/ar/

111. **الأونروا ترد على محاولات تصفيتها في صفقة ترامب** ، بوابة الهدف الإخبارية، يناير 2020، في: http://hadfnews.ps/post/64413/

112. علي هويدي ، **الجمعية العامة وتحديات التجديد لولاية الأونروا** ، وكالة السبيل ،2019، في : http://assabeel.net/news/2019/4/7/

113. رياض منصور: **تصويت تاريخي لصالح تجديد ولاية الأونروا يدل على تمسك المجتمع الدولي بقضية اللاجئين** ، أخبار الأمم المتحدة ، نوفمبر2019: https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043811

114. صفعة لمشروع نتنياهو ترامب...مؤتمر المانحين ينهي العجز المالي للأونروا لـ2019 ، مركز العودة الفلسطيني ،سبتمبر2019، في : http://bit.ly/2o4xmU5td

115. **أبو هولي وكرينبول: الحفاظ على خدمات الأونروا وتمويلها وتجديد تفويضها أولوية العمل للأشهر القادمة** ، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، 2019،في:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=312Kffa860032563390a312Kff

116. د. ابو هولي: **مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين يبدأ أعمال دورته (103) غداً في القاهرة** ، دائرة شؤون اللاجئين، نوفمبر2019،في : http://plord.ps/post/10986

117. **في حوار مع الجزيرة نت.. مدير أونروا في غزة يعرض واقع الوكالة ومستقبلها** ، الجزيرة،2019، في : https://www.aljazeera.net/news/politics

118. **أزمة الأونروا.. مشكلة مالية أم قرار سياسي ؟ (تقرير)**، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد": https://pahrw.org/portal/ar-LB/

119.طومار شروق، **أزمة الاونروا والبحث عن حل، جريدة الغد الأردنية** : https://alghad.com/

120. أبو عيشة عزالدين ، **الخدمات الصحية في " الأونروا" مهدّدة والأزمة المالية تتجدّد** ، Independent عربية ،مايو 2019، في:
https://www.independentarabia.com/node/26886/

121.عمران محمد ، **ما بدائل الأونروا لمواجهة وقف التمويل الأميركي؟** ، الجزيرة ،2018، في : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/20/

122.عبد الرؤوف داود ، **الإمارات تقدم 25 مليون دولار دعما جديدا لـ"الأونروا"**، العين الاخبارية ،2013، في : https://al-ain.com/article/uae-new-support-unrwa

123.سلمان يامن، **التعليم في غزّة.. رهن الأزمة المالية في مدارس الأونروا** ، العربي الجديد،2019، في : https://www.alaraby.co.uk/society/2015/7/9/

124.الشرافي بيسان، **مسؤولة الصحّة في "الأونروا": لا أموال.. لا خدمات** ، بوابة الهدف الاخبارية ،2018، في :http://hadfnews.ps/post/40696/

125. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، **خبر: "أونروا": نقدّم الحد الأدنى خلال أزمة "كورونا" ولم نحصل إلا على ربع ميزانية2020**،2020، في :http://refugeesps.net/posts/13998td

126.الحاج أيمن ،**"الأونروا" والأزمة الماليّة السياسيّة.. وما بعد مؤتمر المانحين**،بوابة اللاجئينالفلسطينيين، 2018، في : https://refugeesps.net/posts/7343

127. **إنهاء عقود 250 موظف "أونروا" في الأراضي الفلسطينية بعد تجميد المساعدة الأمريكية** ، فرانس24،2018، في: https://www.france24.com/ar/

128. **تصريح منسوب للناطق الرسمي للأونروا سامي مشعشع حول تداعيات العجز المالي على خدمات الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،2018 ، في :https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements

129.أبو الخير أمنية ، **أبو حسنة: أوقفنا تسجيل المواليد الجدد بـ "بطاقة الكوبونة".. وهذه أبرز إجراءاتنا**، دنيا الوطن ، في :http://bit.ly/2vHsBE3>

130.عثمان باسم، **الأونروا بين الترويض السياسي والتقليص الخدماتي**، موقع النهار الإلكتروني، كانون الثاني2019، في :https://www.annahar.com/article/

131. **الاتحاد الأوروبي يعلن تقديم 82 مليون يورو لـ (أونروا)**،دنيا الوطن، 2020، في: https://www.alwatanvoice.com/

132.الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين ، **تقدير موقف إستراتيجي حول مستقبل "الأونروا"** ، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج ،أغسطس 2018، في: https://palabroad.org/

133. عبد القادر عبد العالي ، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية** ، الجزائر : جامعة الدكتور الطاهر مولاي ،2009، في:https://www.academia.edu/20575752

134. **بحث حول نظريات العلاقات الدولية** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،يونيو 2019، في: https://www.politics-dz.com/

135. قاصد مهني ، **نظرية تحليل النظم في العلاقات الدولية** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020، في: https://www.politics-dz.com/

136. حسين غازي ، **المتغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة وخيار المقاومة** ،موقع قناة المنار ،سبتمبر 2019، في : http://archive.almanar.com.lb/

137. **مفهوم ودور النظام الدولي** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،يونيو 2019، في: https://www.politics-dz.com/

138. **الفلسطينيون إلى أين في ظل المتغيرات السياسية الدولية؟**، المركز الديمقراطي العربي ،سبتمبر 2019، في: https://democraticac.de/

139. أبو طه علاء فوزي ، **علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية** ، دنيا الوطن ،2006: https://pulpit.alwatanvoice.com/

140. موسى حسين خلف ، **النظام العالمي الجديد...خصائصه وسماته** ، المركز الديمقراطي العربي ، يوليو 2015، في :https://democraticac.de/

141. معجم المعاني الجامع : https://www.almaany.com/

142. الموسوعة الفلسطينية ، **مؤتمر مدريد للسلام1991**، في :https://www.palestinapedia.net/

143. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، **وقائع مؤتمر مدريد للسلام**،في: http://info.wafa.ps/

144. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ،**اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)**، في : http://info.wafa.ps/

145.نوفل أحمد ، **أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية** ، سبتمبر2013،في: https://www.palestinapedia.net/

146.الأونروا ، **نقل مقر رئاسة الأونروا إلى قطاع غزة** ،في : https://www.unrwa.org

147.فؤاد عبير ، **الكويت والفلسطينيون ..لحظة تاريخية استثنائية** ،عربي21، مارس2019،في : https://arabi21.com/

148.الوليد يحيى ، **فلسطينيو العراق ..نكبة اللجوء بلا حماية دولية** ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين ،في : http://refugeesps.net/

149. **وقف بدل الإيجارات عن دفعة جديدة من اللاجئين الفلسطينيين بالعراق** ،مركز العودة الفلسطيني ،فبراير2020، في : https://prc.org.uk/

150. **الفلسطينيون في العراق يفتقرون لقانون صريح ينظم حياتهم** ، لندن : مركز العودة الفلسطيني، في : https://prc.org.uk/

151.**خبر:معتقلون فلسطينيون في سجن البصرة ....**، بوابة اللاجئين الفلسطينيين ،2019،في : http://refugeesps.net/

152. فاعور وجدي ، **الرؤية الأمريكية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب**،مركز دراسات الوحدة العربية ،في : https://caus.org.lb/

153.المصري هاني ،**زلزال ترامب والقضية الفلسطينية ..الأضرار المحتملة** ،جريدة السفير ،نوفمبر2016، في : http://m.assafir.com/

154. سليمان يمني ، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب** ،موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،أيار2016،في : https://stgcenter.org/

155.العلي ابراهيم ،**بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق** ، تجمع واجب :قسم الدراسات والأبحاث ،في : http://laji-net.net/

156. **تقرير : في اليوم العالمي للاجئين : الآلاف من فلسطيني سوريا بلا صفة قانونية ويفتقدون الحماية** ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين ،في : http://refugeesps.net/p/1115 , 4/9/2019

157. اللاجئون والنازحون ،وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، في : http://info.wafa.ps/

158. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، **النازحون داخلياً**، في : https://www.unhcr.org/

159. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني "الأونروا"، في :www.unrwa.org

160. **بداية الاستيطان الصهيوني على فلسطين** ،وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ،في : http://info.wafa.ps/

161.نصيرات فدوى، **السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)**، مركز دراسات الوحدة العربية ،في : https://caus.org.lb/

162. **أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته** ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، سبتمبر 2018، في : https://www.dohainstitute.org/

163. **الأسباب التي أدت إلى عملية اللجوء**، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، في : http://info.wafa.ps/

164. **أسباب لجوءاللاجئين الفلسطينيين** ، مركز المعلومات الفلسطيني ، في: https://www.palestineremembered.com/

165. **مشروع برنادوت** ، دائرة شؤون اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية ،أغسطس2018،في : http://plord.ps/

166 .شلايل عمر ، **اللاجئون** ، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ، 2005، في : http://info.wafa.ps/

167.القرار 149، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في : https://www.unrwa.org/

168. اللاجئين الفلسطينيين ، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا ، في : https://www.unrwa.org/

169. الأونروا بالأرقام ،في : https://www.unrwa.org/

170. مركز الإحصاء الفلسطيني ،في: http://www.pcbs.gov.ps/

171. **تقرير :نسبة اللاجئين الفلسطينيين الأعلى مقارنة بأي شعب مهجر بالعالم** ، بيروت :مركز العودة ،يناير2020،في : https://prc.org.uk/

172. **خبر: كندا تتبرّع لـ "أونروا" من أجل مواجهة كورونا.. و"الأزمة المالية" قائمة**، بوابة اللاجئين الفلسطينيين ، في : http://refugeesps.net/p/136

173. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ، **برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات** ، في : https://www.unrwa.org/ar/content/

174. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ، **حالات الطوارئ** ، في : https://www.unrwa.org/ar/what-

175. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ، **القروض** ، في : https://www.unrwa.org/ar/tags

176. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ،**الحماية** ، في : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/

177. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ، **الإغاثة والخدمات الاجتماعية** ،في : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/

178. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ، **التعليم** ،في : https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/

179. سليمان جابر، **علاقة الدول المضيفة والأونروا** ، بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئ ، في: https://www.badil.org/

180. **في2017.. إسرائيل تكثف تضييقها على «الأونروا» للتخلص من «كابوس حق العودة»** ،في : https://www.sasapost.com/israeli-intensifies-narrowing-on-unrwa/

181. **كيف رأت إسرائيل والسلطة الفلسطينية موقف واشنطن من الأونروا؟**"،CNNبالعربية ، سبتمبر2018،في : https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/09/01/israel-palestinian-authority-washingtons-

182. **الأونروا تحذر من محاولات إسرائيل وضع عملياتها في موقف حرج للغاية** ، مركز العودة الفلسطيني، يناير 2020، في : https://prc.org.uk/ar/news/1097

183. لينورا شيؤون ، **إسرائيل تعرف أنه لا بديل عن الأونروا** ،جريدة الغد ،يناير 2018،في : https://alghad.com

184. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ،**القرار 302**، في : https://www.unrwa.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-302

185.البابا جمال، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ، مركز التخطيط الفلسطيني** ، في : http://www.oppc.pna.net/

186. الموسوعة الفلسطينية ، **الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية** ، 2013، في : https://www.palestinapedia.net/

187.مصطفى علوي ، **القطب المنفرد : الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي** ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، في: http://www.acrseg.org/

188.القدومي فاروق، **دراسات ومواقف :الرؤية الأمريكية وقضية فلسطين** ، رأي اليوم ، في : https://www.raialyoum.com/in

189.البطش جهاد ، مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط (1989-2017)الدوافع والأهداف ، مركز الأبحاث ،في : https://www.prc.ps/tag

190. محمد سيد أحمد ، 11أيلول/ سبتمبر والقضية الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، في : https://oldwebsite.palestine-studies.org/

191.حجازي يوسف، **كرونولوجيا خارطة الطريق** ، مركز التخطيط الفلسطيني ، في : http://www.oppc.pna.net/

192. **التقدير الإستراتيجي"14" يهودية إسرائيل : الاستحقاقات والتداعيات** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009، في: https://www.alzaytouna.net/

193. **التقدير الاستراتيجي "21" مستقبل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010، في : https://www.alzaytouna.net/

194. حسنين محمد ، حمدي أسامة ، **السياسة الأمريكية في عهد أوباما وانعكاساتها على الدور الأمريكي لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي** ، المركز الديمقراطي العربي ، يوليو 2017، في : https://democraticac.de/

195. **النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين** ، , France 24 2016،في : https://www.france24.com/

196. سعد الدين نادية ، **خطة كيري ..تصفية القضية الفلسطينية** ، الجزيرة ، في : 12/5/2020, https://www.aljazeera.net/

197. **خبر :"أيباك " تشعل سباق مرشحي الرئاسة الأمريكية على دعم إسرائيل " دونالد ترامب": لا يوجد مرشح جمهوري يدعم إسرائيل أكثر مني....**، موقع أخبار الخليج ، 2016، في : http://akhbar-alkhaleej.com/

198.فاعور وجدي ، **الرؤية الأمريكية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،في : https://caus.org.lb/

199. المصري هاني ، **زلزال ترامب والقضية الفلسطينية ..الأضرار المحتملة** ،جريدة السفير ،نوفمبر 2016، في : http://m.assafir.com/

200. ابراهيم محمد ،**رؤية وقراءة هادئة حول صفقة القرن** ، وكالة سما الإخبارية ، مايو 2019، في : https://samanews.ps/ar/p

201. **مؤتمر" حوار المنامة " الأمني في البحرين..ما أهميته وماذا سيناقش ؟** ،cnn بالعربية ،نوفمبر 2019، في : https://arabic.cnn.com/

202. يوسي بيلين ، **الفلسطينيون لمؤتمر البحرين الاقتصادي ..أين السياسي إذن** ، جريدة القدس العربي ، يوليو 2019، في : https://www.alquds.co.uk/

203. **ورشة المنامة ..الحاضرون الغائبون** ، الحرة ، يونيو 2019، في : https://www.alhurra.com/

204. **خبر : أبو هولي :هدف مؤتمر البحرين تصفية قضية اللاجئين** ، بوابة اللاجئين الفلسطينيين ، في : http://refugeesps.net/

205. الحسني عدنان ، **ورشة البحرين بلا مخرجات وبلا أصحاب القضية** ، جريدة العربي الجديد ، في : https://www.alaraby.co.uk/

206. أبو عامر خالد ، **كيف واجه الفلسطينيون العقوبات الأمريكية في العام2018**، عربي21، ديسمبر2018، في : https://arabi21.com/

207. يوسف يونس ، **دراسة عن " صفقة القرن "وإعادة إحياء مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، دنيا الوطن ،يونيو2019، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/

208. **ورقة مفاهيمية : صفقة القرن : صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين** ، دائرة شؤون المفاوضات :منظمة التحرير الفلسطينية ، 2020، في : https://www.nad.ps/ar/media-room/

209.الصفدي نادر ، **تفاصيل خطة ترامب لتفكيك القضية الفلسطينية** ، نون بوست ، 2017، في : https://www.noonpost.com/

210. الشنطي وسيم ، **دراسة حقوقية : صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي** ، الجزيرة ، في : https://www.aljazeera.net/

211. **صفقة القرن 3 خيارات مجحفة لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين** ، مركز العودة الفلسطيني، يناير2020، في : https://prc.org.uk/ar/news/1180

212. نابلسي رازي ، **صفقة القرن وسيناريوهات الضم ..رصيد مفتوح** ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات ، فبراير2020، في : https://www.masarat.ps/article/5329/

213. تقرير :فلسطينيو العراق بين الانتهاكات والتهجير ،بوابة اللاجئين الفلسطينيين ،2016في : http://refugeesps.net/

ثانياً : الكتب باللغة الأجنبية :

1- الكتب :

214. Germaine Hanquest, *REFUGEE HEALTH:An approach to emergency situations* ,Medecins sans Frontieres,1997.
215.BURCHILL(Scott) et al, Theories of International Relations, Third Edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005.
216. Notini Jessica, Negotiation Essentials Life Skills For Business ,London: stanford university,2009
217.Philip Mattar , Encyclopedia Of The Palestinians ,NewYork: Facts on Fille library of world history,2000-2005.
218.Kuwait Building the rule of law :human rights in Kuwait after occupation, lawyer committee for human rights,1992.- 219.Jacob Tovy , Isreal and the Palestinian refugee issue :the formulation of a policy (1948-1956), New York :Routledge, first published,2014

2: - المقالات – التقارير – المواقع الإلكترونية

220.UNRWA.Government partners last modified ,November12,2015 : http://www.unrwa.org/how-you-can-help/goverment-partners
221.Fourth Committee Approves 8 Draft Resolutions, Draft Decision,Concluding its Work for Main segment of seventy – Fourth General Assembly Session ,United Nations ,15/11/2019: https://www.un.org/press/en/2019/gaspd713.doc.htm
222.pledges to UNRWA's Programmes (cash and In-Kind)-TOP20 Donors,UNRWA ,31/12/2018 : https://www.unrwa.org/sites/default/files/top_20_donors_overall_ranking.pdf
223.Duffield Mark, Governing The Borderlands :Decoding the power of Aid paper presented at seminar on:politics and humanitarian aid :Debates Dilemmas and Dissenion.2001
224.Strategic Assessment (104): The Plan to Liquidate UNRWA: What's Next?.Al-Zaytouna centre for studies&consultations,May2018: https://eng.alzaytouna.net/
225.Abu Amer Adnan, A coincidence? UNRWA downsizes as deal of the century revealed,March2020: https://www.middleeastmonitor.com/20200303-a-

226.Moravcsik Andrew , Taking Prefernces seriously A liberal Theory of International politics ,international organazization ,Vol 51,No 04,1997.
227.The United States And The Palestine Refugee Question : http://tari.org/Auri-Mij.htm
228.Dalia Hatuqa ,Palestinians Reopen Embassy In Kuwait After Two Decades,April2013: https://www.al-monitor.com /
229.Trump in a television ..interview with the daily mail press ,may2016,available on the link: https://www.dailymail.co.uk /
230.Paola Sartoretto, Reviewing The Rehetoric of Donald Trumps Twitter of the 2016 presidential Election ,Master thesis international /intercultural communication ,jonkoping university ,spring 2016 .
231.convention de la ouaregissant les aspects propresauxproblemes de refugies en afrique :www.unchr.org
232.Simpson John Hope ,The Refugee Question ,oxford pamphlets world Affairs ,no:B, second edition ,oxford at calarendon,1940
233.Arzt Donna ,"Negotiating the last taboo : palestinian refugees, : http://prn.mcgill.ca/prn/papers/arzt.html
234.Kurt Rene Radley, The Palestinian Refugees : The Right to return in international law ,Oxford :Rspdocumentioncentre ,vol.72,1978
235.Unrwa ,where we work –syria :camp profiles ,july 2014 : https://www.unrwa.org/careers/duty-stations-syria
236.Amena Elashkar Palestinian refugees in Lebanon denounce new 'inhumane' work restrictions,middle east eye,july2019: https://www.middleeasteye.net /
237.United nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, Occupied Palestinian territory emergency appeal 2019, January 2019: https://www.unrwa.org/resources/emergency
238.Adnan Abu Amer ,The Palestinian refuse to give up their cause , deal or no deal ,Middle east monitor,march2020: https://www.middleeastmonitor.com :/
239.Terry Rempel: Commentary: Donor Aid, UNRWA, and the End of a Two-State Solution?, Ongoing Nakba (Issue No.29, Spring 2006,See https://www.badil.org/

الملاحق

ملحق (٠١) : مدرسة تابعة لوكالة الغوث " الأونروا "

المصدر : FACCEBOOK.PHOTOGRAPBY-MAHMOUD-TEMRAZ-SE

ملحق رقم (٠٢) صورة لمخيم دير البلح للاجئين الفلسطينيين

المصدر : FACCEBOOK.PHOTOGRAPBY-MAHMOUD-TEMRAZ-SE

ملحق رقم (٠٣) البيوت في مخيمات اللاجئين

المصدر : FACCEBOOK.PHOTOGRAPBY-MAHMOUD-TEMRAZ-SE

ملحق رقم (٠٤) مخيم دير البلح في قطاع غزة

المصدر : FACCEBOOK.PHOTOGRAPBY-MAHMOUD-TEMRAZ-SE

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

أولاً : قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أعداد الفلسطينيين في العالم حسب مكان إقامتهم نهاية عامي ٢٠١٨-٢٠١٩	82
2	أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حسب تقديرات الأونروا لعام ٢٠١٩	84
3	تأثير أزمة الأونروا على خدماتها المقدمة	221

ثانياً : قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	خريطة توزيع الفلسطينيين على المخيمات في الأرض والشتات	70
2	المتبرعون الكبار للأونروا	98
3	خريطة دولة فلسطين المستقبلية حسب خطة السلام الأمريكية" صفقة القرن"	159
4	رسم بياني يوضح تقارير أزمة الأونروا منذ عام 1951-2019	207

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
إهداء

شكر وتقدير

مقدمة 1

فصل تمهيدي : الإطار النظري والمفاهيمي..... 11

المبحث الأول : الإطار النظري..... 11

المطلب الأول : النظرية الواقعية 11

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية..... 18

المطلب الثالث : نظرية النظم 20

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي..... 25

المطلب الاول : ضبط مفهوم المتغيرات الدولية..... 25

المطلب الثاني : مفهوم اللجوء واللاجئ 29

المطلب الثالث : أهم المصطلحات الواردة في الدراسة 45

الفصل الاول : قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث الدولية " الأونروا" 52

المبحث الأول : اللاجئون الفلسطينيون 53

المطلب الأول : ماهية قضية اللاجئين الفلسطينيين 54

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين 67

المطلب الثالث : المواقف الدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 85

المبحث الثاني : وكالة الغوث الدولية "الأونروا"..... 91

المطلب الأول : نشأة وكالة الغوث الدولية "الأونروا" والخدمات التي تقدمها 92

المطلب الثاني : ميزانية وكالة الغوث الدولية "الأونروا"..... 97

المطلب الثالث : المهام الموكلة لوكالة الغوث الدولية "الأونروا"..... 99

المبحث الثالث : المواقف الدولية من عمل الأونروا..... 100

المطلب الأول : مواقف الدول المانحة..... 100

المطلب الثاني : مواقف الدول العربية 103

المطلب الثالث : الموقف الإسرائيلي والموقف الفلسطيني..... 106

الفصل الثاني : المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين 111

المبحث الأول : قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التنافس السوفياتي –

الأمريكي 111

المطلب الأول : قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل انهيار الاتحاد السوفييتي..... 111

المطلب الثاني : بروز النظام أحادي القطبية وموقفه من قضية اللاجئين

الفلسطينيين 118

المطلب الثالث : خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن" واللاجئون الفلسطينيون..... 147

المبحث الثاني : حرب الخليج الثانية وقضية اللاجئين الفلسطينيين..... 167

المطلب الاول : العلاقات الكويتية - الفلسطينية 167

المطلب الثاني : العلاقات العراقية – الفلسطينية..... 169

المطلب الثالث : الأزمة العراقية – الكويتية (1990- 1991) وتأثيرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين..... 170

المبحث الثالث : مؤتمر مدريد للسلام 1991 وقضية اللاجئين الفلسطينيين..... 177

المطلب الأول : مشاريع تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل عام 1991 178

المطلب الثاني : قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار مؤتمر مدريد للسلام 1991 ... 182

المطلب الثالث : قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقيات أوسلو 193

الفصل الثالث : التحديات التي تواجه وكالة الغوث الدولية "الأونروا" وتأثيرها على دورها الإغاثي 202

المبحث الأول : التحديات التي تواجه الأونروا 203
المطلب الأول : أزمة تمويل الأونروا 203
المطلب الثاني : أزمة تجديد تفويض الأونروا 210
المطلب الثالث : محاولات تصفية الأونروا من أوسلو إلى صفقة القرن 218
المبحث الثاني : تأثير التحديات على دور الأونروا الإغاثي 220
المطلب الأول : تأثير التحديات على قطاع الصحة 222
المطلب الثاني : تأثير التحديات على قطاع التعليم 223
المطلب الثالث : تأثير التحديات على قطاع التوظيف والشؤون الاجتماعية 224
المبحث الثالث : مستقبل وكالة الغوث الدولية " الأونروا " في ظل السياسات الرامية إلى تصفيتها 228
المطلب الأول: السيناريو رقم(1) نجاح الأونروا في تجاوز أزمتها المالية..... 228
المطلب الثاني : السيناريو رقم (2) فشل الأونروا في تجاوز أزمتها المالية..... 230
المطلب الثالث : السيناريو رقم (3) بقاء الوضع كما هو عليه الآن 231
خاتمة 235
قائمة المراجع..... 239
الملاحق.
قائمة الأشكال والجداول .

مـلخص مذكرة الماستر

تناولت دراستنا هذه قضية اللاجئين الفلسطينيين كونها أكثر التحديات تعقيداً أمام أية فرصة لتسوية واقعية مقبولة وقابلة للتنفيذ ، كما تطرقت الدراسة إلى أهم المتغيرات الدولية التي أثرت على قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام١٩٩٠ حتى وقتنا هذا، وركزت كذلك على القضية في ظل أزمة الأونروا الحالية والإعلان عن خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط " صفقة القرن" ،وهدفت إلى التعرف على دور الأونروا الإغاثي في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التحديات التي ذُكرت . وأخيراً قدمت الدراسة ثلاث سيناريوهات حول مستقبل عمل الأونروا .

الكلمات المفتاحية:

١/ المتغيرات الدولية ٢/ اللاجئين الفلسطينيين ٣/ الأونروا ٤/ أزمة الأونروا

Abstract of The master thèses

Our study has taken the case of the Palestinian Refuge's case for being the most complicated challenge against any chance for an acceptable realistic settlement . By focusing at the most important national variables that effected their cause since1990 till now.

Concentrating at this issue under the current UNRWA crisis ,and the annunciation of the American's peace plan "Deal of the century" . Also aiming to identify the UNRWA's aiding role in keeping the Palestinian Refuge's case under all these challenges . Finally this study has afforded 3 scenarios about the future of its work.

Keywords :

1\ International variables 2\ The Palestinian refugees

3\ UNRWA 4\ UNRWA's crisis.